جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات العمل

استراتجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي بالجزائر للفترة 2010-2019

من إعداد الطلبة

- جـــلالي صـــادق
- بن شهبـــة أمحمـد

تحت إشراف الأستاذة

- زيتـــوني هـــواريـة

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
دويـس عـبد القـادر	أستاذ محـاضر– أ –	رئيسا
زيتـوني هـواريـــة	أستاذ محـاضر– ب –	مقررا و مشرفا
بن حليـمة هـواريـة	أستاذ محـاضر– ب –	مناقش أول
حـــري مختـــاريـــة	أستاذ محـاضر– أ –	مناقش ثاني

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بعظمة جلاله، وله الشكر يكافئ نعمه ويوافي مزيده، وصل اللهم وسلم وأنعم وزد وبارك على حبيبنا المصطفى الهادي.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى أستاذتي المشرفة الدكتورة "زيتوني هوارية " لقبولها الإشراف على هذه المذكرة ولما منحته لنا من وقت وجهد وتوجيه وإرشاد وتشجيع خلال مسيرة البحث بالشكل المطلوب جزاها الله خيرا وأتمنى لها التوفيق في عملها.

و كذلك أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة وتقييمها

نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة أو دعوة صالحة.

اهداء

أهدي ثمرة جهدي واجتهادي إلى أعز ما أملك في الوجود، إلى من سهروا على تربيتي وكانو سر وجودي اللذاني مهما فعلت وقلت لن أوافيهم حقهم:

أبي العزيز حفظه الله وأطال في عمره.

أمي العزيزة الغالية الحنونة حفظها الله وأطال في عمرها

الى زوجتي الفاضلة و أبنائي: آلاء نور اليقين، محمد ياسين، إلياس أمين حفضهم الله ورعاهم و نور دربهم .

إلى من عشت معهم وتقاسمنا أحلى الأيام إلى من هم أثمن وأجمل ما في هذه الدنيا: إخوتي الأعزاء و أبنائهم

إلى كل الأصدقاء الذين جمعتني بهم الحياة الجامعية والصداقة المتبادلة

إلى كل من يحبهم قلبي ولم يذكرهم لساني

إلى من اتخذ الجامعة قاربا والقلم مجذافا والورقة راية والعلم محيطا إلى هؤلاء وأولئك :أهدي لكم ثمرة جهدي

الطالب: جلالي صادق

اهداء

أهدي ثمرة جهدي واجتهادي إلى أعز ما أملك في الوجود، إلى من سهروا على تربيتي وكانو سر وجودي اللذاني مهما فعلت وقلت لن أوافيهم حقهم:

أبي العزيز حفظه الله وأطال في عمره.

أمي العزيزة الغالية الحنونة حفظها الله وأطال في عمرها

الى زوجتي الفاضلة و أبني: أحمد عبد الوهاب، هيبة الرحمان ، أمينة

حفضهم الله ورعاهم و نور دربهم .

إلى من عشت معهم وتقاسمنا أحلى الأيام إلى من هو أثمن وأجمل ما في هذه الدنيا: إخوتي الأعزاء و أبنائهم

إلى كل الأصدقاء الذين جمعتني بهم الحياة الجامعية والصداقة المتبادلة

إلى كل من يحبهم قلبي ولم يذكرهم لساني

إلى من اتخذ الجامعة قاربا والقلم مجذافا والورقة راية والعلم محيطا إلى هؤلاء وأولئك :أهدي لكم ثمرة جهدي

الطالب: بن شهبة امحمد

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع القطاع الصناعي الجزائري وذلك من خلال التطرق إلى الاستراتجية الصناعية الجديدة التي تهدف إلى تطويره و تفعيل برامج التنويع الاقتصادي الجديدة و تقييم مساهمته في التنمية الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة للفترة 2010-2019، ولقد تبين لنا أن الجزائر رغم انتهاجها لهذه الاستراتجية إلا أن النتائج المتواصل إليه تؤكد على محدودية المساهمة الاقتصادية للقطاع الصناعي في الجزائر خلال هذه الفترة، و دليل ذلك هشاشة قدرة القطاع على تنويع الانتاج الصناعي المحلي، وضعف نسبة امتصاصه للبطالة، و على التقليل من فاتورة الواردات، و كذا على ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي، التنويع الاقتصادي، الاستراتجية الصناعية الجديدة.

Summary:

This study aims to analyze the reality of the Algerian industrial sector by addressing the new industrial strategy that aims to develop it and activate the new economic diversification programs and evaluate its contribution to economic development during the last years for the period 2010-2019 , and it became clear to us that Algeria despite its adoption of this strategy but its continuous results confirm the limited economic contribution of the industrial sector in Algeria during this period, and this evidenced by the fragility of the sector's ability to diversify industrial production, the reduction of the import bill, as well as the promotion of industrial exports outside of hydrocarbons .

Keywords:Industrial sector،Economic diversification،New industrial strategy.

الفهرس

شكر وتقدير .....
اهداء .....
قائمة الجداول البيانية .....
قائمة الأشكال البيانية .....
مقدمة..... 1

الفصل الأول:

الاطار النظري للقطاع الصناعي

تمهيد:..... 9
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القطاع الصناعي وتطوراته..... 10
المطلب الأول: مراحل تطور القطاع الصناعي 10
المطلب الثاني: مفهوم القطاع الصناعي..... 12
المطلب الثالث: مقومات الصناعة، ومعوقاتها..... 13
المبحث الثاني: استراتيجيات تطوير القطاع الصناعي 18
المطلب الأول: خصائص الصناعة 18
المطلب الثاني: دور القطاع الصناعي في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية 20
المطلب الثالث: إستراتيجية التصنيع..... 23
المبحث الثالث: تقسيمات هيكل القطاع الصناعي 26
المطلب الأول: التقسيم طبقا للعملية الإنتاجية 26
المطلب الثاني: التقسيم وفق طبيعة وشكل الملكية 29
المطلب الثالث: التقسيم وفق حجم الهيكل الصناعي..... 33

الفصل الثاني:

التنويع الاقتصادي

تمهيد: 39
المبحث الاول: مدخل الى التنويع الاقتصادي..... 40
المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي 40
المطلب الثاني: اهمية واهداف التنويع الاقتصادي 42
المطلب الثالث: مجالات التنويع الاقتصادي 46
المبحث الثاني: مؤشرات مستويات واليات التنويع الاقتصادي 48
المطلب الاول: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي: 48
المطلب الثاني: مستويات ومحددات التنويع الاقتصادي..... 52
المطلب الثالث: اليات ومعوقات التنويع الاقتصادي 56
المبحث الثالث: استراتيجيات التنويع الاقتصادي 62
المطلب الاول: مفهوم استراتيجيات التنويع الاقتصادي 62
المطلب الثاني: اهمية استراتيجيات التنويع الاقتصادي 63
المطلب الثالث انواع استراتيجيات التنويع الاقتصادي..... 64

الفصل الثالث:

الاستراتجية الصناعية الجديدة في اطار تفعيل برامج التنويع الاقتصاي بالجزائر

تمهيد: 69
المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره 70
المطلب الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر 70
المطلب الثاني: مميزات القطاع الصناعي في الجزائر ومكامن الخلل..... 75
المطلب الثالث: سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر 77
المبحث الثاني: الاستراتجيات الصناعية الجديدة كآلية لتفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر 80
المطلب الأول: مقومات استراتجية القطاع الصناعي في الجزائر 80

المطلب الثاني: ركائز الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر..... 83
المطلب الثالث: آفاق تنويع القطاع الصناعي لاستغلال الطاقة المتجددة بالجزائر..... 87
المبحث الثالث: تقييم مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2010-2019. 90
المطلب الأول: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام..... 90
أولا: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2010-2019)..... 90
ثانيا: تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي 2010-2019..... 93
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل..... 95
المطلب الثالث: مساهمة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية..... 98
خاتمة..... 103
قائمة المراجع 108

قائمة الجداول

الجدول رقم 3- 1: هيكلة القيمة المضافة الصناعية سنوات السبعينات(%)..... 72
الجدول رقم 3- 2: التوزيع النسبي لحجم الاستثمارات العامة في القطاع الصناعي(1967-1989) 73
الجدول رقم 3- 3 برنامج تنمية الطاقة المتجددة (2015 - 2030) الوحدة: ميغا واط 89
الجدول رقم 3- 4: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2010-2019). 91
الجدول رقم 3- 5: تطور الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي حسب فرع النشاط (2010- 2019)
الوحدة بمليون دج 92
الجدول رقم 3- 6: تطور القيمة المضافة حسب فرع النشاط الصناعي بين سنوات 2010-2019
الوحدة: بمليون دج 94
الجدول رقم 3- 7: تطور العمالة حسب فرع النشاط الصناعي بين سنوات 2010-2019..... 96
الجدول رقم 3- 8: واردات القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات والطاقة حسب فرع كل نشاط
صناعي بين سنوات 2015-2019 الوحدة: بمليون دج..... 98
الجدول رقم 3- 9: صادرات القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات والطاقة حسب فرع كل نشاط
صناعي بين سنوات2015-2019. الوحدة: بمليون دج..... 100

قائمة الأشكال البيانية

الشكل رقم 2- 1: مؤ شر جيني 51
الشكل رقم 2- 2: انواع استراتيجية التنويع..... 64

الشكل رقم 3- 1: تطور الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي حسب فرع النشاط 2010-2019... 93
الشكل رقم 3- 2: تطور القيمة المضافة حسب فرع النشاط الصناعي بين سنوات 2010-2019.95
الشكل رقم 3- 3: تطور العمالة حسب فرع النشاط الصناعي بين سنوات 2010-2019..... 97
الشكل رقم 3- 4: واردات القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات والطاقة حسب فرع كل نشاط صناعي بين سنوات 2015-2019 99
الشكل رقم 3- 5: صادرات القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات والطاقة حسب فرع كل نشاط صناعي بين سنوات 2015-2019. 101

مقدمة

توطئة:

يعتبر القطاع الصناعي من بين القطاعات الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في زيادة تراكم رأس المال وتمويل عملية التنمية الاقتصادية، حيث أصبح هناك تنافس شديد بين الدول من أجل اكتساب قدرات صناعية قوية تمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها وتحسين مستوياتهم الاجتماعية، كما أن اكتساب قطاع صناعي قوي يجعل الاقتصاد أكثر مرونة على مواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، لأن أهم ما يميز القطاع الصناعي هو ارتفاع الإنتاجية والمساهمة في زيادة الدخل الوطني و الفردي، وإحلال الواردات وتنمية الصادرات وتنويع مصادر الدخل وتحسين ميزان المدفوعات.

كما أصبح موضوع التنويع الاقتصادي يحتل أهمية كبيرة في أولويات البلدان العربية نتيجة ما تعانيه اقتصادياتها من هزات عنيفة جراء ارتباطها بقطاع معين دون القطاعات الأخرى وكذا في توسع الاستثمار وخلق أوجه ترابط جديدة بين قطاعات الاقتصاد الأخرى وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية من أجل توسيع قاعدة الإيرادات، من هنا دعت الضرورة إلى انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي بشقيه الأفقي والعمودي حيث تسعى الدول من خلال التنويع الأفقي إلى خلق منتجات جديدة عن طريق دعم عمليات البحث والابتكار بينما التنويع العمودي يسعى إلى تطوير منتجات مصنعة في قطاع معين لتشكل فئة منتجات ذات قيمة مضافة عالية.

منذ الاستقلال والجزائر تعيش معركة حقيقية وفي سباق مع الزمن من أجل تنمية اقتصادية مستدامة والتقليل من التبعية للأسواق الخارجية، لكن بدون امتلاك قاعدة صناعية وطنية قوية مبنية على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج الصناعي وتقديم منتجات صناعية وفق متطلبات الجودة العالمية، فقد كانت الجزائر في كل مرة تسلك سبيلا للنهوض بالقطاع الصناعي تماشيا والتغيرات في القطاع الإقتصادي، كما طبقت العديد من الاستراتيجيات الصناعية، فبعد سياسة المخططات الكبرى في سنوات السبعينات وعهد الصناعات الكبرى والمصانع الضخمة، خاصة منها التكريرية و التحويلية وصناعة السيارات وغيرها، تعرض الإقتصاد الجزائري إلى نكسة كبيرة بهبوط أسعار النفط إلى مستوى قياسي عرفت بأزمة النفط 1986 ،لتنتهج بعدها سياسة إصلاحية جديدة مثل برامج الاستقرار الإقتصادي وبرامج التعديل الهيكلي والإصلاحات الإقتصادية و الخوصصة وغيرها من البرامج، ومع بداية الألفية الثالثة وتزامنا مع ارتفاع أسعار

البترول عملت الجزائر على استخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق توازناتها الداخلية والخارجية وتمويل مختف المشاريع التنموية والاقتصادية المسطرة وفقا لسياسة المخططات الإنمائية.

اشكالية الدراسة:

من خلال العرض السابق يتضح أنّ القطاع الصناعي في الجزائر يرتبط بعدة عوامل تؤثر فيه وفي مستقبله، كما يتّسم بجملة من الخصائص والصفات التي رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها التي تمكنه من لعب دور مهم في المساهمة في التنويع من خلال استراتيجية فعالة على ضوء ما تقدم يمكن إبراز إشكالية بحثي هذا من خلال التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة القطاع الصناعي في تفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 ؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هو واقع القطاع الصناعي في الجزائر ؟
- ماهي سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر ؟
- ما هي معالم الاستراتيجية الصناعية الجديدة في اطار التنويع الاقتصادي الجزائري ؟
- ما مدى مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية ؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء الإشكال المطروح وللإجابة على التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- القطاع الصناعي له دور كبير في التنمية الاقتصادية.
- التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية للاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي .
- إعادة تأهيل و تطوير القطاع الصناعي في الجزائر يلعب دور كبير في تفعيل برامج التنويع الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

- التنويع الاقتصادي يعتبر البديل الامثل للاقتصاد النفطي والخروج من التبعية النفطية النابضة وضمان استقرار الاقتصاد الجزائري.
- هذا الموضوع هو موضوع الساعة وأكثر نقاشا من طرف الخبراء الاقتصاديين .

- معرفة الامكانيات التي تمكن الجزائر من تحقيق التنويع الاقتصادي خاصة في القطاع الصناعي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية

- تحليل واقع و مراحل تطور القطاع صناعي في الجزائر
- توضيح خصائص القطاع الصناعي والتعرف على مكانته في الاقتصاد الوطني

أسباب اختيار الموضوع

- **الأسباب الموضوعية**

- الاهمية التي يكتسيها القطاع الصناعي من اجل تقدم الدول وتحقيق التنمية الاقتصادية
- كما انه يعتبر قطاع مكمل لكافة القطاعات الحيوية الاخرى .

- **الأسباب الذاتية:**

الرغبة في اضافة مرجع جديد يمكن الاعتماد عليه في هذا المجال بالنظر الى قلة المراجع التي تناولت هذا الموضوع

صعوبات الدراسة:

تلخصت صعوبات الدراسة أساسا في:

- قلة المراجع التي تتضمن التنويع الاقتصادي خاصة منها المجال الصناعي .
- عدم تحيين المعلومات الاحصائية الخاصة بالمجال الصناعي ضمن المواقع الالكترونية الرسمية .

المنهج العلمي المتبع:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل البحث سنعمد إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتبين مختلف التعاريف والمفاهيم حول القطاع الصناعي، التنويع الاقتصادي و الاستراتيجيات الجديدة من اجل تنويع القطاع الصناعي في الجزائر.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تم التطرق الى حالة الجزائر
- **الحدود الزمنية** تم اخذ الفترة الممتدة من سنة 2010 الى غاية سنة 2019

مصادر البيانات:

مصادر البيانات هي عموما عبارة عن مجموعة من المراجع من الكتب، الأطروحات والرسائل، المذكرات والمجلات، الأبحاث والملتقيات الدولية، الجرائد والمواقع الالكترونية.

الدراسات السابقة:

1. مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، اطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان 2017-2018. من بين أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة من خلال هذا البحث يمكننا عرضها في النقاط التالية:

- لا يزال القطاع الصناعي الجزائري يعتمد في نشاطه على الحماية الحكومية.
- من خلال تحليله لتنافسية القطاع الصناعي الجزائري ودول المقارنة يتضح جليا أن القطاع الصناعي الجزائري لازال يسيطر عليه وبشكل كبير قطاع المحروقات.

تشير نتائج الدراسة القياسية إلى أن أثر الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1990-2015) ليس لها معنوية إحصائية وهو ما يفسر ضعف القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات مقارنة بكل من تونس التي بلغت مساهمة صادراتها الصناعية خارج المحروقات في ناتجها المحلي في المدى الطويل حوالي 100%والمغرب حوالي % 58 ومصر % 22 وهو تأكيد ثاني لفرضية الدراسة.

2. سليم بوهديل، اشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية-آفاق 2025، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر، 2016-2017، من بين أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة من خلال هذا البحث يمكننا عرضها في النقاط التالية:

- يعتبر جل المفكرين الاقتصاديين ان القطاع الصناعي هو اهم محرك لعجلة التنمية الاقتصادية.
- الحكم على التجربة الجزائرية في مجال التنمية الصناعية بالفشل.
- يشكل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي اكبر خطر على الصناعة الوطنية.
- يعاني قطاع الصناعة التحويلية من هشاشة كبيرة وهو ما يترجمه حجم حصته في الناتج الداخلي الخام وضعف مساهمته في خلق القيمة المضافة.

- اثبتت الدراسة أن تنمية الصناعة الغذائية تمر حتما عبر تطوير القطاع الفلاحي والبحث عن أسواق خارجية إضافة الى ضرورة إدراجه ضمن الصناعات الناشئة.

3. صباغ رفيقة، التنويع الاقتصادي: استراتجية الجزائر ما بعد البترول، مجلة اوراق اقتصادية، المجلد 04، العدد01، جوان 2020 جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر. حيث خلصت نتائج الورقة البحثية الى تقييم ومعرفة واقع إستراتجية التنويع الاقتصادي بالجزائر، حيث تبين لنا أن الجزائر سعت للانتهاج العديد من الاستراتجيات لتفعيل التنويع الاقتصادي، ومع ذلك لازال الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات في ظل هشاشة القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي وباقي القطاعات الأخرى.
4. عمران عبد الحكيم، واقع القطاع الصناعي الجزائري وتنافسيته على ضوء المؤشرات الإقليمية والدولية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مج14، ع1 ، الرقم التسلسلي27 ، جامعة المسيلة، سبتمبر 2021 . حيث أن نتائج الدراسة المتوصل إليها تؤكد على محدودية المساهمة الاقتصادية للقطاع الصناعي في الجزائر، ويتميز بتدني مستويات تنافسيته بالمقارنة مع الدول الأخرى على ضوء المؤشرات الإقليمية والدولية خلال الفترة 2010-2018.

تقسيمات الدراسة:

من خلال معالجة موضوع الدراسة" **استراتجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي** "و الإلمام بجوانبه و تحليل الإشكالية المطروحة، و محاولة اختبار الفرضيات المذكورة سابقا تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، مع مقدمة و خاتمة على الشكل التالي.

الدراسة النظرية بالنسبة للفصل الأول و الثاني حيث سنقدم في **الفصل الأول** الاطار النظري للقطاع الصناعي من خلال التطرق إلى المراحل التي مر بها و المفاهيم العامة حول الصناعة و التصنيع ثم التطرق الى مقومات الصناعة و معوقاتها من خلال المبحث الأول، ثم سنتكلم عن استراتجيات القطاع الصناعي و ابراز أهم الخصائص التي تميز الصناعة، ثم دور القطاع الصناعي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث سنخصصه لتوضيح هيكل القطاع الصناعي من خلال توضيح أهم التقسيمات طبقا للعملية الانتاجية، التقسيم وفق طبيعة وشكل الملكية، و كذا التقسيم وفق حجم الهيكل الصناعي.

وفي **الفصل الثاني** يتم التعرف على التنويع الاقتصادي و ذلك عن طريق الحديث على أنواع التنويع الاقتصادي، أهميته وأهدافه و التطرق لمجالات التنويع الاقتصادي من خلال المبحث الأول وفي المبحث الثاني سنتطرق الى مؤشرات، مستويات ومحددات التنويع الاقتصادي، ثم اليات نجاح التنويع الاقتصادي و معوقاته، أما المبحث الثالث سنتناول فيه استراتجيات التنويع الاقتصادي، أهميتها و أنواعها.

ثم سنتطرقنا في **الفصل الثالث** الى استراتجية تطوير القطاع الصناعي الجزائري في اطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي حيث سنتطرق في المبحث الأول عن واقع القطاع الصناعي في الجزائر و المراحل التي مر بها منذ الاستقلال الى غاية النفتاح الاقتصادي، ثم نتكلم عن مميزاته و مكامن الخلل التي ادت الى سبل تطويره.

أما المبحث الثاني سنتناول فيه الاستراتجيات الصناعية الجديدة كآلية لتفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر حيث سنتكلم عن مقومات القطاع الصناعي، و التطرق الى ركائز الاستراتجية الجديدة، ثم تقييم وتحليل مساهمة أداء القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية خلال الفترة2010-2019.

الفصل الأول:

الاطار النظري للقطاع الصناعي

تمهيد:

نظرا لأهمية القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، والنهوض بالقطاعات الإنتاجية الأخرى، وباعتباره أيضا العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركا أساسيا في التنمية الاقتصادية انخرطت غالبية الدول النامية في مسار التنمية الصناعية، عبر انتهاج استراتيجيات صناعية مختلفة ومتعددة .

ومن هذا المنظور الجديد تم التفكير في صياغة استراتيجيات جديدة لتطوير القطاعي الصناعي بالاعتماد على سياسات جديدة لتنويع اقتصادها، فبرزت بشكل متزايد عناصر أخرى ترتبط بالقدرة التكنولوجية وتجديدها والاستعداد للتكيف مع التكنولوجيات الجديدة في عمليات الإنتاج وكذلك مستوى المهارات الفنية وتطور الموارد البشرية.

ورغم فشل بعض الدول في المجال الصناعي إلا أن هذا لا يمكن أن يغفل أهمية التطوير الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث لا يمكن الحديث عن اقتصاد متطور بدون الحديث عن قطاع صناعي متقدم يستجيب لمتطلبات الحياة العصرية.

سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للقطاع الصناعي وقمنا بتقسيمه إلى:

- **المبحث الأول**: مفاهيم عامة حول القطاع الصناعي وتطوراته.
- **المبحث الثاني**: استراتيجيات تطوير القطاع الصناعي.
- **المبحث الثالث**: تقسيمات هيكل القطاع الصناعي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القطاع الصناعي وتطوراته

تلعب الصناعة دورا مهما في تطوير اقتصاديات العديد من الدول، حيث تعتبر الشرط الأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، حيث تساهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي ورفع معدلات النمو بشكل سريع، ولهذا اهتمت الدول النامية منذ استقلالها بتطوير هذا القطاع بإتباع استراتيجيات جديدة، فالصناعة عملية خلق وتحول وتطوير في أن واحد معا .

المطلب الأول: مراحل تطور القطاع الصناعي

قبل التطرق لمفاهيم الصناعة يجب التطرق إلى المراحل التي مرت بها الظاهرة الصناعية عبر الزمن من شكلها التقليدي إلى شكلها المعاصر[1].

- **التطور التاريخي للصناعة:**

نشأت الصناعة في المجتمع البدائي إلى أن تطورت ووصلت إلى مستويات عالية في المرحلة المعاصرة، سوف نتطرق لمراحل تطورها حسب المراحل التالية:

- **المرحلة الصناعية المنزلية:**

بدأت الصناعة بشكل أنشطة منزلية في ورشات إضافة إلى العمل في الزراعة وقد كان هذا العمل يدويا بهدف إشباع وتلبية الاحتياجات العائلية من المنتجات الضرورية دون تخصيص هذا العمل للسوق، مع مرور الزمن وتطور المجتمع البدائي أصبح هذا الإنتاج موردا أساسيا لدخل بعض العائلات عندما أصبح جزء منه مخصص للتبادل في السوق واستمر هذا النمط إلى مرحلة متقدمة في تطو المجتمع البدائي وهذا بسبب ضآلة حجم الإنتاج، ومع مرور الزمن أصبح هذا النشاط المنزلي موردا رئيسيا لدخل بعض العائلات وذلك عندما أصبح جزء منه مخصص للتبادل في السوق أو على شكل خدمات صناعية مقدمة للغير.

- **المرحلة الحرفية:**

ظهر هذا النوع من النشاط الصناعي بصورة تدريجية خلال التطور التاريخي حيث تحول بعض المنتجين المنزليين إلى أشخاص حرفيين متخصصين في نشاط معين في القرية كحرفين صناع، كالحدادين

[1] – مدحت كاظم القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2000، ص، ص، 13، 14.

والنجارين.....الخ، أصبح نشاطهم يتطور بصورة تدريجية خلال السياق التاريخي لتطور العمل ومخصص للسوق (إنتاج سلع صناعية بطلب من المستهلك) وبعد ذلك أصبح إنتاج السلع وعرضها للبيع في السوق دون طلب من المستهلك إلى أن أصبح الحرفي صناعي صغير، حيث تعتبر المرحلة الحرفية مرحلة مهمة في تطوير الصناعة وتطوير الإنتاج وتحسين مستوياته.

- **المرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة:**

ظهر ما يسمى بالمشغل الصغير(ورشة شغل) حيث يقوم رب العمل والمنتج باستخدام العمال الحرفيين الآخرين مقابل أجور محددة لصنع المنتجات باستخدام تقنية يدوية وتحت سقف واحد، وقد ساعدت هذه الوسيلة على الرقابة داخل المؤسسة التعاونية الإنتاجية لصنع منتجات مما يؤدي إلى وجود نوع من المنافسة بين العاملين إلى جانب الاقتصاد في نفقات الإنتاج ووسائل النقل، غير أن هذا النمو الإنتاجي التعاوني بقى محدود الفائدة نظرا لعدم استخدامه أسلوب تقييم العمل والاستفادة من فوائد تقسيم العمل.

- **مرحلة الشغل الرأسمالي:**

هو عبارة عن ورشة عمل أو كثر يعمل فيها عدد كبير من العمال تحت إشراف رب العمل باستخدام أدوات عمل يدوية مع وجود تقسيم في العمل وقد انتشرت المشاغل في الدول الأوروبية ابتداء من أواسط القرن 16 حتى الثورة الصناعية في إنجلترا واستمر في بلدان أخرى حتى القرن 19 ويربط العمل في هذا المرحلة بتجزئة عملية الإنتاج بصاحبها تخصص في أدوات العمل المستخدمة مما نتج عنه زيادة كثيرة في الإنتاجية مقارنة بالمراحل السابقة.

- **مرحلة الصناعة الآلية:**

بعد ظهور الثورة الصناعية وتطبيق التطور العلمي والتكنولوجي في الصناعة أدى إلى إدخال أنواع جديدة من الآلات والتكنولوجيا التي لم تكن موجودة سابقا كالمكائن البخارية والطاقة الكهربائية وظهر ما يسمى بالمصانع الآلية، والتي بدأت فيها الصناعة من الخفيفة وانتقلت بعدها إلى الصناعات الثقيلة وقد تكون هذه الصناعة بعد عملية بناء اقتصادية وفنية طويلة .

المطلب الثاني: مفهوم القطاع الصناعي

اختلفت مفاهيم الصناعة لدى المنظرين والكتاب الاقتصاديين، نذكر أهمها فيما يلي:

- **مفهوم الصناعة في التاريخ الاقتصادي:**

يركز على إدخال طريقة جديدة للإنتاج أو أسلوب جديد للعمل ضمن الفعالية الاقتصادية وهذا الأسلوب الجديد يتجسد في المكائن المسيرة بالقوة الآلية، أي تطوير الأساليب المحسنة لإنتاج الثروة

- **المفهوم الإحصائي للصناعة:**

المفهوم الإحصائي للصناعة هو تصنيف يعتمد على نوع النشاط الاقتصادي للصناعة أي هو مفهوم تصنيفي يقيم روابط بين مجموعات من المنشآت أو الصناعات، وهذا المفهوم يعتمد على النشاط الاقتصادي أو نوع الصناعية [1].

- **مفهوم الصناعة في النظرية الاقتصادية:**

وهنا نذكر مجموعة من التعاريف، وتتمثل في:

- حسب B.D FORTAM – الصناعة هي مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعة واحدة متجانسة " تجانسا مطلقا" [2] وقد تعرض هذا المفهوم للنقد نظرا لعدم وجود مثل هذا المفهوم في الواقع العملي، إذ لا توجد منشآت تنتج سلعا متجانسة بشكل مطلق.
- كما عرف CHAMBERLIN – الصناعة بأنها: "مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعا من نفس النوع وإن لم تكن متجانسة تجانسا مطلقا" [3]، وعليه فقد تم التخلي عن فكرة التجانس المطلق في هذا التعريف.
- وتشير موسوعة المصطلحات الاقتصادية إلى أن الصناعة: "تعني النشاط الذي ينطوي على تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية". وتعد الصناعة نهائية الصنع إذا كانت صالحة للاستخدام المباشر أو الاستهلاك وتوصف بأنها شبه نهائية الصنع إذا استخدمت كمادة أولية في صنع منتجات أخرى.

[1] – مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، عمان –الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص 25.

[2] – مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[3] – مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

- وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الصناعة بأنها: "تحويل مواد عضوية أو غير عضوية بواسطة عمليات ميكانيكية أو كيميائية إلى منتجات أخرى، سواء أنتجت يدويا أو بآلات ميكانيكية تحركها الطاقة، وسواء كان إنتاجها في مصنع أو ورشة، أو أنها بيعت لتاجر جملة أو تجزئة". والإنتاج الصناعي يعتبر المردود المباشر للنشاط الإنتاجي في الصناعة حيث تتم معالجة وتغيير وتكييف الموارد الطبيعية بطرق فنية من أجل إنتاج أنواع السلع والخدمات الصناعية، وذلك باستعمال عوامل الإنتاج المختلفة ومن خلال عملية الإنتاج تتحول المواد الخام وتتغير من شكل أولي غير قابل للاستهلاك إلى شكل جديد قابل للاستهلاك، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويعتبر رأس المال أحد عناصر الإنتاج المهمة، ويمثل مجموعة وسائل الإنتاج الضرورية لإتمام عملية الإنتاج إلى جانب عوامل إنتاج أخرى.

وبشكل عام تشكل مجموعات من الصناعات المتناسقة في الأهداف فرعا صناعيا، ومن كافة الفروع الصناعية يتكون القطاع الصناعي الذي يمثل نظاما أو وحدة رئيسية ضمن الاقتصاد الوطني الذي يضم عددا من المنشآت التي تتوزع فيما بين فروع صناعية مختلفة منها ما تقوم باستخراج المواد الخام من الطبيعة أو ما تقوم بتحويل هذه المواد إلى سلع أو خدمات [1].

وفي الأخير نشير إلى الفرق البسيط بين الصناعة والتصنيع. فالتصنيع نقصد به الصناعات التحويلية أما الصناعة في معناها الأشمل تضم الصناعات الاستخراجية التعدينية والصناعات التحويلية.

المطلب الثالث: مقومات الصناعة، ومعوقاتها

نظرا للأهمية التي تحظى بها الصناعة لكل دولة، لأنها تعتبر الأساس لأي اقتصاد في العالم ومهما اختلفت في نوعها سواء الاستعمالي أو الإنتاجي، إلا أنه يجب على كل دولة أن تطورها من خلال المقومات المتوفرة أو استيرادها، وحل مشاكلها ومعوقاتها .

أولا – مقومات الصناعة:

ومن أجل القيام بالصناعة وازدهارها لا بد لها من تواجه عدة مقومات نذكر أهمها:

[1] – مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

1. **رأس المال:** تستخدم الصناعات الحديثة آلات معقدة غالية التكاليف، كما تستخدم كميات ضخمة من الوقود وأعداد كبيرة من العمال، وكل ذلك يكلف حوافز رأس مال كبير، والذي يتوفر في بعض الدول ويقل في أخرى ويمكن أن ينتقل من دولة إلى أخرى إذا توفرت لأصحابه ضمانات كافية وأرباح مغرية.
2. **المواد الخام:** وهي تلك المواد الأولية التي تغير الصناعة من شكلها لتلائم حاجات الإنسان ومتطلباته وتنقسم هذه المواد الى[1]:
   - **مواد خام نباتية:** مثل الأخشاب، القطن، المطاط، القصب السكري، القمح.....إلخ.
   - **مواد خام حيوانية:** مثل الجلود، الصوف، لألبان، واللحوم.....إلخ.
   - **مواد خام معدنية:** مثل الحديد، والنحاس، والذهب..... وغير ذلك.

ويمكن أن تكون بعض الصناعات مواد خام لصناعات أخرى أكثر تطورا وهي ما يطلق عليها بالمواد نصف المصنعة كالزيوت والخيوط النسيجية، وكتل الحديد، مشتقات النفط الناتجة عن التكرير وغير ذلك، وتوفر المواد الخام وانخفاض أثمانها وتنوعها وسهولة استغلال دور كبير في قيام الصناعة ونجاحها.

3. **القوى المحركة:** وتعتبر عصب الصناعة الحديثة، خاصة الفحم والنفط، والطاقة المائية، وتختلف الصناعات من حيث استهلاكها لموارد الطاقة وكذلك مدى ارتباطها بمناطق هذا المورد فالفحم مثلا: تركزت تحويله مصانع الحديد والصلب في أوروبا نتيجة لثقل وزنه وصعوبة نقله، على عكس النفط الذي يمكن نقله بسهولة فذلك لم يؤثر على إعادة توزيع المناطق الصناعية، وتقدر القوى المحركة والوقود المستخدم في العالم حاليا على النحو التالي الفحم 05%، النفط ومشتقاته 42% القوى الاخرى (القوى المائية 08%).
4. **اليــد العاملة:** إن توفر الأيدي العاملة من أهم العوامل التي تساعد على نجاح الصناعة وتطورها، ومع ذلك فانه بالإمكان هجرة الأيدي العاملة من منطقة إلى أخرى إذا كانت الأجور مرتفعة ومغرية، وتأثير الأيدي العاملة في الصناعة يتمثل في مدى توفرها من الناحية العادية ومن حيث المهارة الفنية،

[1]– اياد حماد، دور الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي، ، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ماجستير ادارة اعمال، سوريا، 2009، ص03.

واختيار موقع الصناعة في مناطق العمال يوفر على أصحاب المصانع الإنفاق في الإسكان والمياه والكهرباء وخدمات النقل..... وغير ذلك.

5. **الأسواق:** كل صناعة تعمل من أجل توفير الحاجات الاستهلاكية لسلطات البلد الموجودة فيه أولا ثم لسكان البلدان المجاورة والبعيدة، ولكي تستمر في الإنتاج لا بد من تسويقه، لتستخدم أثمان بيعها في شراء الخامات ودفع الأجور وضمان الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال ولا بد من مراعاة حجم السوق ونوعية المشتثمرين ومراعاة أذواقهم لضمان نجاح عملية التسويق وخاصة في الصناعات الاستهلاكية.
6. **وسائل النقل والمواصلات:** تعتمد الصناعة الحديثة اعتمادا كبيرا على توفر وسائل النقل، وسرعتها ورخص تكليفها لتتمكن من الحصول على الخامات والوقود، أو لتصريف الإنتاج ذلك لأن الخامات والسوق قد يبتعدان عن بعضهما البعض وعن مراكز الصناعة في كثير من الحالات، مما يجعل التقليل من تكاليف النقل عملية ضرورية لخفض تكاليف الإنتاج، هكذا أصبحت وسائل النقل والمواصلات الحديثة دعامة أساسية للتطور الصناعي خاصة في عالم تزداد فيه المنافسة لتقديم المنتجات الجديدة وبأسعار منخفضة.

ثانيا – معوقات الصناعة:

أصبح واضحا أن مناخ النظام الاقتصادي العالمي يؤثر تأثيرا كبيرا على التقدم الصناعي في الدول النامية، سواء مباشرة أو غير مباشرة، ويكون هذا التأثير كعائق عن طريق:

- رفع قيمة التعريفة الجمركية بحيث يرتفع سعر المنتج المستورد.
- تحديد الحصص الاستيرادية.
- التصاريح بحيث يمكن التحكم في معاملات الاستيراد.
- التشديد في مواصفات البضائع المصدرة .

- **مؤسسات متعددة الجنسيات:** تؤدي هذه المؤسسات دورا كبيرا في تنمية الصناعة، أو إعاقتها، لان لهذه المؤسسات من القوة ما يمكنها من التأثير على السياسات الاقتصادية للدول النامية، فذلك عن طريق الاتفاقيات السياسية، أو ممارسة الضغوطات من قبل الدول التابعة لها.

- **الإعانات والاتفاقيات التجارية:** فالعديد من الدول النامية ولاسيما الدول الصغيرة تتلقى الإعانات من أجل المشاريع الصناعية، ويكون دور هذه الإعانات عائقا لعملية التنمية لهذه الدول لسببين:
  - **السبب الأول:** هو مجموعة الشروط التي تفرضها الدولة للمعونات، قد تصل إلى المساس باستقلال وسياسة الدول ككل.
  - **السبب الثاني:** يكون في حالة عدم استغلال هذه المساعدات لدعم عملية التنمية.
- **تذبذب أسعار الصادرات:** إن تذبذب أسعار الصادرات من طرف الدول النامية وبالتالي تدني في العائد من هذه الأخيرة، ويعد ارتباط تقويم صادرات الدول النامية، لأنه عند ارتفاع هذه المنتجات ينتعش اقتصاد هذه الدول وتزداد القدرة على التصنيع، ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار تلك المنتجات.
- **القروض الأجنبية:** من مفهومها أن هذه القروض تدعم اقتصاديات الدول النامية إلا أن زيادتها في العقد الأخير زيادة باهظة أدى إلى أثار عكسية على عملية التصنيع، حيث تراجعت المشاريع بسبب عجز هذه الدول على سداد أعباء الديون، إضافة للعوامل الخارجية هناك العديد من العوامل الداخلية التي تقف حجرة عثر أمام التطور الصناعي في البلدان النامية منها:
  - ضعف كفاية اليد العاملة، فنقص الخبرات الفنية القادرة على تحمل عبئ التصنيع، ويرجع إلى صعوبة تكيف اليد العاملة القادمة من الزراعة مع أساليب التفتح الغريبة عنه، وأن أغلب المؤسسات التعليمية في الدول النامية لازالت تعتمد على الأساليب القديمة في التدريس والتكوين، إضافة لنقص المخابر العلمية التي تساهم في التطوير والابتكار.
  - ضعف المنافسة أو انعدامها والتي تعد عنصرا هام يساعد على رفع في القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية إلى جانب تحسين أدائها والعمل على استعمال التكنولوجيا الحديثة من أجل تحسين الإنتاج والرفع من جودته.
  - التدخل المفرط للدولة، سواء كمنافس للقطاع الخاص أو سن قوانين وتشريعات التي تقيد حركته ومنح المميزات للقطاع العام الذي أثبت فشله في العديد من الدول المختلفة.

- استعمال تكنولوجيات قديمة في الإنتاج أو متطورة يصعب التحكم فيها مما يؤدي في أغلب الأحيان إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وبالتالي عدم قدرة المنتوجات المحلية على المنافسة الأجنبية[1].

1- بن لوكيل رمضان، بشاري سلمى، الأهمية الاستراتيجية للصناعات التحويلية في تنمية القطاع الصناعي ، العدد 31، مجلة علوم اقتصاد وتسيير والتجارية،2015، ص، ص، 105، 106.

المبحث الثاني: استراتيجيات تطوير القطاع الصناعي

قبل التطرق للاستراتيجيات المتبعة لتطوير القطاع الصناعي، سنحاول أن نتطرق في البداية لخصائص الصناعة ثم الدور التنموي للقطاع في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: خصائص الصناعة

تتميز الصناعة عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالعديد من الخصائص، مما يجعلها قادرة على أن تلعب دورا أساسيا وحيويا في تنمية الاقتصاد الوطني. ومن أبرز هذه الخصائص نجد:

- تتميز الصناعة بأنها نشاط كثيف مقارنة بالحرف الأخرى كالزراعة أو الري التي ترتبط بالأرض بصورة أساسية وتشغل مساحات واسعة، بينما تتركز الصناعة في مساحات محدودة حسب نوع كل صناعة وطبيعتها.
- تعد مناطق التركز الصناعي أكثف سكانا مقارنة بأي نشاط آخر.
- تعد الصناعة أوسع الحرف انتشارا، حيث توجد في كل مكان ولو بصورة مختلفة طالما وجد الإنسان في أي مكان.
- يتميز المجتمع الصناعي بارتفاع مستوى المعيشة والمستوى الثقافي والحضاري.
- تحتاج الصناعة إلى رؤوس أموال كبيرة بخلاف الأنشطة الأخرى.
- تساهم الصناعة بجزء كبير في الدخل الوطني للدول.
- تلعب الصناعة دورا كبيرا في تطور العلاقات بين الدول وتوجيه سياساتها.
- معظم الصناعات تعتمد على استخدام الآلات التي تعتمد على استخدام الطاقة في العمليات الإنتاجية.
- تتمتع الصناعة بقدرتها الكبيرة على استيعاب الأيدي العاملة وخصوصا الصناعات كثيفة العمل [1] تحتل الصناعة مركزا متميزا في إطار العمل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتلعب بذلك دورا

[1] – مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص39

رئيسيا هاما في إطار هذه العملية، ولذلك يشير أحد الكتاب إلى أن التصنيع يعد حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية يتأثر بما يمكن أن تؤديه في هذه العملية من خلال ما يأتي[1]:

- إن الصناعة تدعم الاستقلال الاقتصادي الذي أصبح ضرورة لا غنى عنها لتعزيز الاستقلال السياسي، حيث أن تطوير القطاع الصناعي يمكن أن يقلل من اعتماد البلد في توفير احتياجاته على الخارج، ويوفر القدرة الذاتية للاقتصاد على التطور وتقليل ما يمكن أن يؤثر على استقلاله الاقتصادي من خلال ذلك.
- المساهمة في معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي الناشئ عن اعتماد الاقتصاد النامي على أنواع محدودة من النشاطات يتضمنها قطاع أو قطاعات محدودة تساهم في تكوين الناتج القومي وهذا عن طريق إضافة قطاع إنتاجي يمكن أن يسهم بشكل مهم في تكوين الناتج القومي.
- المساهمة في التشغيل إذ أن القطاع الصناعي يعتبر من القطاعات الهامة التي يمكن أن تستوعب أعدادا ليست بالقليلة من الأيدي العاملة .
- المساهمة في توفير احتياجات المجتمع من السلع الاستهلاكية، وبالتالي فإنه يسهم من خلال ذلك في تطوير ورفع مستوى المعيشة.
- العمل على تقليل العجز في ميزان المدفوعات، وهذا بقيام القطاع الصناعي بإنتاج سلع صناعية تسد احتياجاته بدلا من اللجوء لاستيرادها، وهذا ما يوفر العملة الصعبة.
- يسهم التصنيع في استخدام الموارد المحلية بشكل أكبر، مقارنة بالحالة التي ترافق عدم تطور القطاع الصناعي.
- يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات ذات الارتباطات الأمامية والخلفية القوية بقطاعات الاقتصاد الأخرى، فهو يعمل على توفير منتجاته كمستلزمات لعملية التوسع في القطاعات الأخرى، كما أنه باستخدامه الكثير مما توفره له القطاعات الأخرى، فإنه يحفز تلك القطاعات على التوسع كذلك نظرا لتشكليه طلب على منتجاتها.

[1] – فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النشر والتوزيع عالم الكتب الحديث ، عمان، الأردن، 2006 ص، ص، 233، 235

- إن قطاع الصناعة يعتبر من أبرز القطاعات الاقتصادية ذات القدرة العالية على استخدام أحدث المنجزات العلمية والتكنولوجية والانتفاع منها، وهذا ما يسهم في إحداث التطور في المجالات العلمية والتكنولوجية.
- إن التصنيع يسهم في تطوير قدرات ومهارات العاملين وهذا ما يؤدي إلى تطوير العنصر البشري في الاقتصاد.
- إن التصنيع يسهم في تحقيق درجة أكبر من الاستقرار الاقتصادي نظرا لما يتيحه من تنويع في الهيكل الإنتاجي، وكذلك في الصادرات.
- البلد الصناعي هو الذي يشكل فيه القطاع الصناعي حوالي ربع الإنتاج الممكن وأن حوالي 60% من الناتج يأتي من الصناعات التحويلية وهذا ما حدث فعلا وحققته اقتصاديات الدول الغربية منذ الثورة الصناعية الأولى.
- نسبة السكان العاملين في الصناعة [1] يجب أن يكون عند حدود 10%.

من كل ما تم ذكره نستنتج أن تحقيق التطور في القطاع الصناعي يسهم في نقل الاقتصاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم، باعتبار أن تقدم هذا القطاع يمثل ضرورة هامة لإحداث التطور في القطاعات الأخرى ولذلك غالبا ما يستعمل التصنيع والنمو كمرادفين، وأن كل سياسة للنضال ضد التخلف لابد أن تشمل كجزء منها سياسة التصنيع، حيث يظل التصنيع دائما شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية[2].

المطلب الثاني: دور القطاع الصناعي في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية

تكمن أهمية التصنيع في كونه يمثل جوهر عملية التنمية الاقتصادية، فالتصنيع يمثل احد الجوانب الأساسية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية الى مراحل متقدمة، مما استلزم توجيه الجهود نحو انشاء قطاع صناعي متقدم يساهم في تحقيق الأهداف التي تسعى اليها التنمية الاقتصادية، والتي يأتي في مقدمتها محاربة البطالة، وتنويع هيكل الاقتصاد القومي، وكذلك تدعيم الاستقلال الوطني.

[1] – بوختالة سمير، دور اهمية الصناعة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2011، ص، 34، 35.

[2] – فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 236، 238

1. دور التصنيع في حل مشكلة البطالة:

يعتبر التصنيع احد الوسائل الأساسية لتوسيع فرص التشغيل، وتخفيف وطأة البطالة خصوصا اذا كان معدل نمو السكان يفوق معدلات نمو فرص العمل المتاحة في الاقتصاد الوطني، وهذا يرجع بالأساس الى الإمكانيات الواسعة نسبيا، والتي تحوزها عملية التصنيع في استيعاب الايدي العاملة، مقارنة مع قدرة القطاع الأولي سواء الزراعة، أو المناجم ويرجع ذلك بالأساس إلى غمكانيات النمو غير المحدد، التي يتوفر عليها القطاع الصناعي على عكس القطاع الفلاحي الذي يرتبط نموه بمساحة الاراضي القابلة للزراعة مما يجعل مساهمته اكثر فاعلية في محاربة البطالة وخلق فرص عمل، سواء في القطاع الصناعي أو في قطاعات اخرى الخدمية كاتجارة والنقل.

من جهة اخرى فإن الصناعة تساهم وبشكل فعال في خلق المهارات والخبرات الفنية والادارية وتطوير مستوى المهارات في العمل، وبالتالي تساهم مباشرة في رفع مستوى الأجور، وتحسين مستويات المعيشة للسكان، اذ ان ارتفاع معدلات الإنتاجية يسهم في زيادة مستويات الدخول، كما أن ارتفاع مستويات الدخول للطبقات العاملة يؤثر بشكل كبير في إعادة توزيع الثروة الوطنية، وتقليل التفاوت بين طبقات المجتمع وما ينتج عنه من استقرار اجتماعي[1].

2. دور التصنيع في تنويع هيكل الاقتصاد القومي:

تساهم الصناعة بفضل معدلات انتاجياتها المرتفعة نسبيا، مقارنة مع اقطاعات الاخرى في تعجيل وتائر نمو الدخل القومي من خلال علاقات الترابط بين الصناعة والقطاعات الاخرى، ولهذا فإن الدول النامية تنظر إلى التصنيع كوسيلة لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي والدخل القومي، وتنويع مصادرها وتقدمها في الميدان الصناعي، ويمكن تفسير ذلك بالإشارة الى الإنتاجية المرتفعة للعمل في القطاع الصناعي بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى، وذلك بسب قدرة القطاع الصناعي على استعاب منجزات العلم، والتكنولوجيا واستخدام الآلات، والمعدات المتطورة[2].

[1]- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008، ص، 64.

[2]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

كما يودي التطور الصناعي الى نمو قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة من خلال قوى الدفع الأمامية والخلفية فالاستثمار في صناعة معينة يخلق فرص استثمار جديدة في صناعات اخرى، حيث تستخدم الصناعة مدخلات انتاجية لإنتاج سلع معينة والتي تكون هي الأخرى مدخلات إنتاجية لصناعات أخرى، وهكذا من خلال ظاهرة الاستثمار والجذب، تساهم الصناعة في نمو وتنويع هيكل الاقتصاد القومي[1].

كما أن القطاع الصناعي يساهم بشكل أكبر عن باقي القطاعات الاقتصادية في التخفيف من ظاهرة عدم الاستقرار في الاقتصاديات النامية، ومن التقلبات في مستويات الدخول، وفي معدلات التنمية المحققة، ولا سيما في الاقتصاديات المعتمدة على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات الاولية، ومعلوم كذلك أن الاعتماد على منتج واحد يعرض البلد الى التقلبات في مستوى الدخول ويؤثر بالتالي على معدلات التنمية[2].

يمكن اعتبار القطاع الصناعي أهم القطاعات الاقتصادية، حيث يساهم في تنويع هيكا الاقتصاد القومي بفضل العلاقات التشابكية التي يخلقها داخل الاقتصاد القومي كما يتيح للبلد تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على صادرات منتج واحد سواء كان فلاحي، أو ثروة طبيعية وما ينجر على ذلك من ضعف قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية فالقطاع الصناعي يوفر بدائل متعددة للتصدير تجعل الاقتصاد القومي اكثر قدرة على امتصاص الصدمات الخارجية.

3. دور التصنيع في تدعيم الاستقلال الاقتصادي:

تعاني الدول المتخلفة من التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة من جراء اعتمادها على استيراد المنتجات الصناعية، وهو ما يجعل أهمية تطوير القطاع الصناعي في ازدياد مستمر، ذلك أن القطاع الصناعي بمكن أن يوفر العديد من السلع الصناعية التصديرية ويقلل من استيراد مثل هذه السلع، مما ينعكس بشكل مباشر وإيجابي على الميزان التجاري، وبالتالي على ميزان المدفوعات، وقد كانت اعتبارات

[1]- محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص 103.

[2]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

ميزان المدفوعات مهمة جدا كمبرر حينها لتبني التصنيع المعوض عن الاستيراد[1]، بسبب مخلفات العجز المتواصل في ميزان المدفوعات واللجوء الى الديون الخارجية، ولم تعد قادرة على اتخاذ مواقفها السياسية.

و بالتالي فإن التصنيع يساعد على تحسين معدلات التبادل التجاري حيث ان اسعار السلع المصنعة أعلى من أسعار السلع الأولية بأضعاف كثيرة في التجارة الدولية، الامر الذي يؤدي الى زيادة القدرة الشرائية للبلد المعني، وبالتالي يزيد من مستوى الرفاهية والاستقلال الاقتصادي وخاصة إذا اعتمد الموارد المحلية سواء الطبيعية أو البشرية، كما أن التصنيع يلعب دورا ايجابيا في التطور الحضاري للبلد ويعزز القدرة الدفاعية في حالة تطوير التصنيع القومي، وبالتالي يقوي العزة القومية للبلد[2].

إن تطوير القطاع الصناعي من خلال سياسة تنمية صناعية ملائمة لخصوصيات الاقتصاد الوطني تشكل أهم حلقة في سلسلة التنمية الاقتصادية الشاملة للبلد، ذلك أنه يعالج أهم الاختلالات والتشوهات التي تعرفها اقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو من مشاكل متعلقة بمعدلات البطالة المرتفعة والتي يمكن استيعابها من خلال قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى، كما أن تنويع هيكل الاقتصاد القومي يجعل البلد أكثر استقرارا وأكثر قدرة على امتصاص الصدمات الناتجة عن الأزمات الدولية في حين أن مساهمته في تحقيق الاستقلال الاقتصادي يحافظ على السيادة الوطنية، ويجنب البلد رهن مستقبل اجياله القادمة بين ايدي الهيئات الدائنة.

المطلب الثالث: إستراتيجية التصنيع.

تعتبر الصناعة في الفكر التنموي الحديث ركيزة التنمية، ولا يمكن إدراك التنمية بدون التصنيع. إن إستراتيجية التصنيع يمكنها أن تشكل إستراتيجية تنموية للاقتصاد ككل، تكون فيه الصناعة هي القطاع المحرك في إطار مدعم وسريع. إن إستراتيجية التصنيع يمكن النظر إليها من عدة زوايا[3]:

[1]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[3]- محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص 130

1. **من زاوية الملكية:** إن التنمية الصناعية في أي بلد قد تركز على جهود الدولة أو القطاع العام، أو يترك للقطاع الخاص القيام بالمبادرة بتمويل الصناعات المطلوبة وبتقلص دور الحكومة.

حيث يلعب القطاع العام دورا حيويا في الاقتصاديات الاشتراكية أو المخططة، وذلك لعدة أسباب، منها تحقيق السيطرة على المفاصل الرئيسية للاقتصاد، وتحقيق التنمية والمنافع الاجتماعية، وأخيرا توفير الفائض التجاري لتمويل التنمية الاقتصادية للبلد.

ولقد اعتمدت الدول النامية على القطاع العام عند انطلاقها في تجاربها التنموية عامة وتجربة التصنيع خاصة، فقد كان هذا القطاع التابع للدولة يمتلك ويدير معظم المشاريع الاقتصادية، فبقيت مساهمة القطاع الخاص محدودة جدا، لكن مع الأزمات التي تعرضت إليها هذه الدول وتوجهها إلى تبني اقتصاد السوق، بدأ دور القطاع العام يتراجع، ليبرز وبقوة دور القطاع الخاص.

2. **إستراتيجية التصنيع من زاوية نوع الصناعة:** حيث هناك إستراتيجية للتصنيع تعتمد على الصناعات الخفيفة وأخرى تركز على الصناعات الثقيلة، فالصناعات الخفيفة تشمل السلع الاستهلاكية الأساسية، وتطوير هذه الصناعات في الدول النامية يمثل سياسة مناسبة لتقليل التقلبات في الأسعار ويشجع المنتجات الزراعية، ويمكن من استيعاب العمالة العاطلة، وبالتالي هذه الصناعات هي الأنسب للبلدان ذات الأسواق الصغيرة والتي تفتقر إلى القدر الكافي من الموارد.

أما الصناعات الثقيلة فتشمل السلع الإنتاجية وسلع الاستهلاك المعمرة، وهي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ومتطلبات فنية عالية، وهذا ما يؤدي إلى استنفاذ إمكانات البلد المالية والموارد النادرة، وقد قامت بعض الدول النامية، منذ الخمسينات بالتأكيد على الصناعات الثقيلة وعملت على رفع حصتها في الناتج الصناعي، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن هذه الدول حققت تغييرات جذرية في هياكلها الصناعية حيث أن حصتها من الإنتاج العالمي للصناعات الثقيلة لا يزيد كثيرا عن 6% والمشكلة الرئيسية أمام تطوير الصناعات الثقيلة في الدول النامية هي ضيق أسواقها المحلية وافتقارها إلى التكنولوجيا، لذلك يجب اعتماد هذه الصناعات في الدول النامية ذات الأسواق الكبيرة والقدر الكافي من الموارد.

3. **من زاوية التوجه:** حيث هناك دول تنتهج سياسية إحلال الواردات في إستراتيجيتها التصنيعية ودول أخرى تنتهج سياسة تنمية الصادرات.

فسياسة إحلال الواردات تعني إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجات السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة المستوردة من الخارج، بهدف تخفيض أو منع استيراد بعض المنتجات المصنوعة وقد اتجهت العديد من البلدان النامية إلى اعتماد هذه الإستراتيجية بسبب زيادة وارداتها من المنتجات الصناعية ونقص صادراتها من المواد الأولية الأمر الذي أدى إلى وجود عجز في ميزان مدفوعاتها.

أما سياسة التوجه نحو الصادرات والتي توجهت العديد من الدول النامية إلى إتباعها، فتعني وضع إستراتيجية لتنمية الصادرات لتكون دافعا للنمو الاقتصادي، ويتعلق الأمر باستبدال صادرات المواد الأولية بصادرات من منتجات غير تقليدية، ويتم ذلك بإقامة صناعات تصديرية تتمتع فيها هذه الدول بميزة نسبية دولية تمكنها من دخول الأسواق العالمية لهذه السلع[1] ، واحتلال مكانة في التقسيم الدولي للعمل، فتزداد الصادرات عن الواردات فيحصل فائض في ميزان المدفوعات، هذا الفائض يستخدم داخليا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

إن العديد من الدول النامية التي استخدمت التصنيع من خلال سياسة احلال الواردات في عقدي الخمسينات والستينات، اتسمت اقتصاداتها بضخامة السكان واتساع حجم السوق المحلية، لذلك اعتمد نجاح إستراتيجية التصنيع في هذه البلدان على تسويق منتجات الصناعات الناشئة في السوق المحلية.

[1] – محمد ابراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 27.

المبحث الثالث: تقسيمات هيكل القطاع الصناعي

برزت العديد من التقسيمات التي شملت مختلف خصائص القطاع الصناعي، كالتقسيم وفق العملية الإنتاجية، الذي يتخذ من مدخلات، ومخرجات القطاع أساسا للتقسيم، والتقسيم وفق شكل الملكية الذي يراعي ملكية رأس مال المشروع لتحديد الفروق. وكذا التقسيم وفق حجم المنشأة الصناعية، والذي يتخذ من عدد العمال، أو رقم الأعمال كأساس لتحديد حجم المنشأة.

المطلب الأول: التقسيم طبقا للعملية الإنتاجية

تتوفر العديد من التقسيمات وفق طبيعة العملية الإنتاجية، غير أن الإجماع يقع حول نوعين من الصناعات، هي الصناعة الاستخراجية، والصناعة التحويلية، والأساس النظري الذي يقوم عليه هذا التقسيم، هو طبيعة مدخلات، ومخرجات هذا القطاع. فإذا كانت مدخلاته تعتمد أساسا على الثروات الطبيعية، ومخرجاته تتشكل من معادن، وسوائل خام، يصنف على أنه صناعة استخراجية أما إذا شملت العملية الإنتاجية عملية تحويل المواد الخام كيميائيا، أو فيزيائيا، تم تصنيفه على أساس أنه صناعة تحويلية. وفي صورة أعمال البناء، والتشييد، يتم تصنيفه كصناعات إنشائية.

1. **الصناعات الإستخراجية:** تقوم هذه الصناعات أساسا على استغلال الثروات الطبيعية للبلد، حيث تختلف أهميتها من دولة إلى أخرى، تبعا لما تحتويه من ثروات معدنية، والاستغلال الأمثل لهذه الثروات، يتطلب القيام بمسح شامل لما يحتويه باطن الأرض، وظاهرها من معادن، وأملاح، وموارد طاقوية، وغيرها.

واستمر هذا الاستغلال لاحقا حتى بعد استقلال هذه الدول عبر استئثار الشركات العالمية الكبرى، بحق الامتياز لفترات طويلة، تعطيها الحق في استغلال هذه الثروات، مقابل إتاوات رمزية. حيث احتفظت هذه الشركات لنفسها بأرقام الاحتياطات المؤكدة، والمحتملة للمعادن المختلفة، باعتبارها أسرارا لا يحق للدولة المعنية التعرف عليها.[1]

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي،التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2001،ص 378.

اقتصاديا تكتسب هذه الصناعات قيمتها من حجم الثروة التي يمكن لها خلقها داخل الاقتصاد الوطني. حيث يتم استخراج ثروات كامنة، ليتم تثمينها وبيعها في الأسواق الدولية، أي بعبارة أخرى استغلال ثروات لم يبذل المجتمع جهدا في إنشائها، ليتم بيعها، واكتساب مداخيل مالية هامة، يمكن توجيهها إلى مختلف متطلبات عملية التنمية الشاملة.

إن الاستغلال الأمثل لثروات الأمة يكمن في استخراجها، والعمل على تثمينها محليا عبر تطوير صناعة تحويلية، قادرة على استغلال الثروات الكامنة، وخلق القيمة المضافة داخل اقتصاد البلد، عوض تصدير المواد الخام، وإعادة استيراد مستخلصاتها من الدول الصناعية، بأسعار مضاعفة.

2. **الصناعات التحويلية:** الصناعات التحويلية تشكل ركيزة أساسية لأي قطاع صناعي طموح، ويرجع ذلك أساسا إلى كونها القطاع الإنتاجي الذي يساهم بصورة فعلية في خلق الثروة، والقيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، لأنها تعتمد على الجهد الإنساني لتثمين المواد الأولية، باستخدام مختلف الفروع الفنية، والتقنية، بغرض جعلها قادرة على تلبية حاجات الفرد، والمجتمع.

غير أن قطاع الصناعات التحويلية، ورغم ما يوفره من مزايا لاقتصاد البلد، فإن الدول السائرة في طريق النمو تصطدم بمشاكل التمويل، والتحكم في التكنولوجيا الحديثة. ذلك لأنه يحتاج إلى قدر كبير من رؤوس الأموال التي قد يعجز النظام المصرفي المحلي عن توفيرها بالقدر الكافي، بالإضافة إلى كثافة تكنولوجية، قد يصعب التحكم فيها من قبل المورد البشري المحلي، وهو ما يجعل الصناعة الوطنية مرتبطة ارتباطا وثيقا باقتصاديات الدول المتقدمة، في مجال التجهيزات الصناعية اللازمة لسير هذا القطاع الإنتاجي.[1]

وعليه فإن التفكير في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، انطلاقا من القناعة بضرورة تصنيع مستلزمات الصناعات التحويلية محليا، قد يعيق تطوير هذا القطاع، ويجعله رهينة للتطور التكنولوجي المحلي، الذي قد يكون بطيئا، مما ينسف جهود التنمية الاقتصادية بأكملها.

إن إقامة صناعات تحويلية قد يتطلب المرور أولا بالتحكم في التكنولوجيات البسيطة، التي تشكل لاحقا مدخلا لتطوير القطاع الصناعي، على النحو الذي يوفر فيه قدرا من الاستقلالية. وأبسط أنواع

[1] – محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص. ص 379 – 380.

الفنون الإنتاجية، في قطاع الصناعات التحويلية، هي الصناعات التجميعية التي تعتبر مقدمة لنمو الصناعات التحويلية لاحقا.

3. **الصناعات الإنشائية:** يطلق على هذا النوع من الصناعات عادة تسمية البناء، والأشغال العمومية، والهدف الأساسي من إقامتها هو بناء رأس مال مستديم، بغرض توفير البنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، كون مخرجات هذا القطاع، تمثل القاعدة الأساسية لأي نشاط اقتصادي بصفة عامة، سواء كان إنتاجي، أو خدمي. وتشمل هذه الصناعة بالأساس، إنجاز الهياكل ذات المنفعة العامة كتشييد الطرق، وشبكة المواصلات، وسكك الحديد، وشبكات المياه والكهرباء، والهياكل التعليمية والصحية، والخدمات الهندسية، وغيرها مما يؤدي إلى جذب الصناعات الأخرى إلى المراكز، التي تتوفر فيها تلك التجهيزات، وبالتالي إلى نمو مراكز الصناعة.[1]

وتحتاج هذه الصناعة عادة إلى رؤوس أموال ضخمة، سواء من العملة المحلية، أو من العملة الأجنبية، كما تحتاج إلى فترات طويلة، وخبرة متخصصة، ناهيك عن أعداد القوى البشرية اللازمة لإقامة هذه المشروعات وصيانتها، وهو ما يعيق تطور هذا النشاط الصناعي في الكثير من دول العالم المتخلف، نظرا لعدم قدرة هاته الدول، على ضمان التمويل اللازم لهذه المشاريع، مفضلة عليها الصناعات التي يكون فيها معامل الإنتاج إلى رأس المال كبيرا[2]،

إضافة إلى ما سبق تتوفر الكثير من التقسيمات التي تعتبر الصناعات المساعدة، كتوليد الكهرباء وتوصيل المياه والغاز نمطا إنتاجيا مستقلا، فيما يذهب البعض منها إلى اعتبار الصناعات الاستهلاكية، التي توفر حاجات الأفراد اليومية، كفن إنتاجي مستقل. والمقاربة التي يميل إليها الكثير، هي إدماجها في الصناعات التحويلية، أو الإستخراجية، على اعتبار أن خصائصها الاقتصادية تنطبق تماما مع الخصائص الاقتصادية لهاته الصناعات.

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 377.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 378.

المطلب الثاني: التقسيم وفق طبيعة وشكل الملكية

يمكن تقسيم هيكل القطاع الصناعي في أي بلد إلى ثلاثة أقسام رئيسية، هي القطاع العام، والذي تحوز الدولة إجمالي رأس مال المشروع الصناعي، والقطاع الخاص، والذي تعود ملكيته للأفراد سواء بصفة فردية، أو جماعية، والقسم الأخير هو القطاع المختلط، والذي تعود فيه الملكية للأفراد والدولة معا.

1. القطاع العام

ويقصد به مجموع الصناعات التي تمتلكها الدولة، ممثلة في المؤسسات والهيئات العامة، المكونة للقطاع العام، وليس ضروريا أن تسعى الدولة لتحقيق الربح من مشروعاتها المختلفة، فقد تقوم بإنتاج بعض المنتجات، وبيعها بأسعار تقل عن نفقة الإنتاج تحقيقا لمصلحة عامة، كما يختلف حجم القطاع العام الصناعي، تبعا للفلسفة السياسية، والاجتماعية السائدة.

ففي الدول الاشتراكية يسيطر القطاع العام الصناعي على مجمل النشاط الصناعي في البلد، كما يعتبر القطاع العام الصناعي وسيلة لتحجيم القطاع الخاص، ومنع سيطرته على السوق، وفرضه للأسعار بطريقة مبالغ فيها. أما في الدول الرأسمالية فيكاد يتقلص القطاع العام الصناعي إلى حدود دنيا، مفسح المجال أمام القطاع الخاص في إنشاء وإدارة الصناعات المختلفة[1]، ما عدا الصناعات التي تخضع لمنطق الاحتكار الطبيعي، حيث لا يصلح نظام المنافسة في إطار السوق لإنتاجها، ومن أمثلة ذلك شبكات المياه، والصرف الصحي، وشبكات توزيع الكهرباء.

كما أن الدولة تتدخل لإقامة المشاريع التي ينتفي فيها عنصر المنافسة، لعدم القدرة على استبعاد من لا يدفع مقابل الخدمة، إذ تقوم هذه المشاريع والاستثمارات بموجب قوانين خاصة، ويتم تمويلها من الميزانية العامة للدولة، وذلك لأن وظيفتها الأساسية تكون لخدمة المجتمع ككل، وأن إدارة مثل هذه الشركات تتم من قبل أشخاص معينين من الدولة، وأن السياسة العامة لنشاط هذه الشركات تحددها الدولة، رغم الاستقلالية الإدارية التي تتمتع بها هذه الشركات الإدارة أمور العمل اليومي. وتخضع مثل هذه

[1]- محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 116.

الشركات للرقابة المالية للدولة، هذا وتختلف الصيغ والإجراءات فيما بين الدول، سواء في تمويل، أو إدارة هذه الشركات.[1]

ورغم المزايا الاقتصادية للمشروعات الحكومية، من ناحية مساهمتها بشكل مباشر في خطط التنمية الاقتصادية الشاملة، إلا أنها تولد مجموعة من العيوب الاقتصادية، يمكن تلخيصها في النقاط التالية: [2]

- عدم وضوح الأهداف مما يعرقل سير هذه المشروعات.
- كثيرا ما يكون الدافع نحو إنشاء المشروعات، هو الاعتبارات السياسية.
- التدخل المستمر في إدارة المشروعات الحكومية من قبل المسؤولين السياسيين.
- اللجوء إلى تعيين أعداد كبيرة من العمال، تتجاوز حاجيات هذه الشركات، وذلك تنفيذا لأوامر حكومية.

ونظرا للاعتبارات السابقة، فإن القطاع العمومي وخاصة في الدول النامية، عادة ما يعاني من مشاكل مالية، مما يضطر الدولة للتدخل عبر ميزانيتها للوقوف دون إفلاسها، وهو ما يشوه الحياة الاقتصادية للبلد.

2. القطاع الخاص

وهي تلك الصناعات التي ينشئها ويديرها القطاع الخاص، سواء أكان أفرادا طبيعيين، أو معنويين، من مواطني الدولة، أو الأجانب. ويهدف هذا النوع من المشروعات، إلى تحقيق الربح أساسا، وبالنظر إلى طبيعة المنافسة، وعدم التخطيط في إقامة المشروعات، فقد يؤدي ذلك إلى سوء استخدام الموارد النادرة للمجتمع.[3]

وبما أن الهدف الأساسي للقطاع الصناعي الخاص هو تحقيق أقصى ربح ممكن، فإنه يسعى إلى ضغط تكاليفه إلى أدنى حد ممكن، والعمل بأقصى كفاءة ممكنة. وفي حالة وجود احتكار قوي، فإنه يسعى

[1]- مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، مرجع سبق ذكره، ص 65.
[2]- محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 22- 24
[3]- محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 116 -117.

كذلك إلى البيع بأعلى سعر ممكن، مستغلا مركزه القوي في السوق في غياب المنافسة القوية. وعموما يمكن تلخيص عوامل نجاح القطاع الخاص في النقاط التالية: [1]

- وضوح الهدف، وهو الحصول على أقصى ربح ممكن، بعيدا عن الاعتبارات السياسية.
- توظيف العدد الضروري من العمال، مما يزيد من معدل إنتاجية العامل.
- الاستخدام الأمثل لمدخلات الإنتاج، من خامات، وموارد طاقوية، وغيرها.
- توفير نظام تحفيز يأخذ بمبدأ الجزاء، والعقاب، فالمكافأة تكون نظير تجاوز الإنتاج للأهداف المحددة له، في حين يعاقب المقصر مهما كان موقعه داخل المنشأة.

القطاع الصناعي الخاص يتميز بمردودية أكبر من نظيره العمومي، لذا يعول عليه في الاقتصاديات الرأسمالية، كما يقدم إضافات إيجابية للاقتصاد الوطني إلا أنه قد يتسبب في بعض المشاكل الاقتصادية، والانحرافات السلوكية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: [2]

- جنوحه نحو النزعة الاحتكارية كلما سنحت الفرصة لذلك.
- يؤدي النمو الكبير للقطاع الصناعي الخاص إلى سوء توزيع الدخل القومي.
- احتمال وقوع حالات كساد في قطاعات معينة، بالنظر إلى العوائد التي يوفرها القطاع.
- الاضطرابات والمشاكل العمالية باستغلال الطبقات الشغيلة بطريقة غير قانونية.

3. القطاع المختلط

ويقصد به مجموع الصناعات التي تعود ملكية منشآتها للحكومة، والأفراد من القطاع الخاص، بصفة مشتركة. وفي هذا الشكل التنظيمي لمؤسسات القطاع الصناعي، فإن إدارة المنشآت يكون بصفة مشتركة حسب النسب التي تم على أساسها اقتسام الحصص في رأس المال، وعادة ما تكون الغلبة في رأس المال تعود للحكومة بنسبة 51% على الأقل، بينما يتقاسم الخواص نسبة 49% المتبقية، لتضمن الدولة التحكم في القرارات الإستراتيجية للمؤسسة، مع ترك التسيير التاكتيكي للخواص من أجل ضمان نجاعة أكبر في التسيير، لكن هذه القاعدة ليست عامة، فيمكن للدولة أن تمتلك أكثر من 51% من الأسهم،

[1]- محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 31- 32.

[2]- محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص. ص 34- 35.

أو أقل من ذلك، حسب أهمية المشروع الصناعي، وأثره على التنمية الاقتصادية للبلد، وكذا بحسب القوانين التي تحكم الحياة الاقتصادية داخل البلد.

ويرجع السبب الرئيسي لنشوء مثل هذا النوع من مؤسسات القطاع الصناعي بالأساس، إلى عمليات الخوصصة التي شهدها القطاع العمومي في سنوات الثمانينات، والتسعينات من القرن الماضي. حيث أن عمليات الخوصصة كانت تتم بشكل حذر، مما يستوجب إبقاء حصة شراكة للدولة ضمن رأس مال المنشأة الصناعية، من أجل ضمان التحكم في القرارات المصيرية، مع ترك هامش حرية للمسيرين الخواص والتي تشمل أساسا: [1]

- حرية القيام باستثمارات جديدة، وأساليب تمويل هذه الاستثمارات؛
- حرية اختيار تشكيلة المنتجات، التي تناسب ظروف كل شركة وإمكانياتها؛
- حرية تحديد الأسعار التي تبيع بها منتجاتها، آخذة في عين الاعتبار عناصر التكاليف وهامش الربح المناسب وأسعار السلع المنافسة ومرونة الطلب على السلعة، وإلى غير ذلك من العناصر التي تأخذها كل شركة في حسبانها عند تحديد أسعار بيع منتجاتها؛
- حرية التوظيف، حيث تكون الشركة حرة في من تشاء، ولن تفرض عليها أية عمالة إجبارية.

وعلى الرغم من هوامش الحرية الممنوحة لإدارة مؤسسات القطاع الصناعي المختلط، فإن القرارات الهامة المتعلقة بمجال نشاط المؤسسة وإمكانية تغييره، أو التوقف عن الإنتاج، ترجع بالأساس إلى الحكومة التي تقرر ذلك باعتباره ذو أثر مباشر على الاقتصاد الوطني.

ومن المزايا التي يمكن للقطاع المختلط أن يوفرها للاقتصاد الوطني، يمكن الإشارة إلى ما يلي: [2]

- يمثل القطاع المختلط خطا وسطا بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- المرونة التي يتمتع بها مثل هذا القطاع، كونه لا يخضع بالكامل إلى القوانين، والتعليمات، التي يخضع لها القطاع العام، مما يجعله يتحرك بسرعة، وسلاسة.

[1]- محمد محروس اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص. ص 26 - 27.

[2]- مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، مرجع سبق ذكره، ص. ص 66 - 67.

- إن القطاع المختلط يساهم في تعزيز المنافسة، وبذلك فإنه يساهم في منع ظهور الاحتكار، وتفشي الفساد الإداري؛
- تستفيد الشركات المختلطة من إمكانيات القطاع العام الكبيرة، وكذلك من الخبرات الفنية، والإدارية لدى القطاع الخاص.

وبناء على ما سبق، فيمكن القول أن اختيار طبيعة، وشكل، وملكية منشآت القطاع الصناعي، يعود بالأساس إلى أهمية نشاط القطاع، ودوره في حياة المجتمع، بالإضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي في البلد.

المطلب الثالث: التقسيم وفق حجم الهيكل الصناعي

يعتبر حجم المنشأة الصناعية، من بين الخصائص التي يتم على أساسها تقسيم الهيكل الصناعي، حيث يوجد العديد من المعايير التي تستخدم لتصنيف المنشآت الصناعية حسب الحجم، إلى منشآت كبيرة، أو متوسطة، أو صغيرة الحجم.

1. الصناعات كبيرة الحجم

تتمتع منشآت القطاع الصناعي كبيرة الحجم بمزايا ترتبط مباشرة بالحجم، فكلما زاد حجم المشروع أو المصنع، كلما تمكن في الحصول على انخفاض في تكاليف الإنتاج بالنسبة لكل وحدة يقوم بإنتاجها. وبالطبع فإن هناك حدودًا يتوقف عندها الحصول على أي وفورات جديدة، نتيجة لتحقيق مزيد من الكبر في حجم المشروع، أو المصنع، بل قد يترتب على هذا الكبر حدوث ارتفاع في متوسط تكاليف الإنتاج[1]، وحتى إذا كان من الممكن فنيا، إقامة مصانع كبيرة الحجم، وقادرة على الإنتاج بتكاليف منخفضة فإن ذلك يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم السوق، ومدى قدرته على استيعاب حجم الإنتاج، خصوصا بالنسبة للمنتجات المعمرة نسبيا مثل السيارات، والتجهيزات المنزلية، وغيرها.

ومن بين المزايا الاقتصادية التي يوفرها القطاع الصناعي كبير الحجم، يمكن تلخيص ما يلي: [2]

[1]- محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 138

[2]- محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 150 – 151.

- الشركة الكبيرة تساعد على بروز الإطارات الأكثر كفاءة، بالنظر لحجم المهام التي يقومون بها.
- يزيد مبدأ التخصص وتقسيم العمل كلما كبر حجم المشروع.
- إن كبر حجم المنشأة الصناعية يصاحبه ازدياد قوة وسمعة المؤسسة، ويجعلها في وضع أفضل.
- تساعد القوة المالية للمنشأة الصناعية، على الانخراط بشكل أفضل في مجالات البحث والابتكار وتطوير المنتجات الجديدة.
- كلما كبر حجم الشركة كلما زاد حجم التشابكية إلى الأمام وإلى الخلف، مما يساعد على نمو صناعات لصيقة، خصوصا في مجال المناولة.

ورغم المزايا الاقتصادية التي توفرها منشآت القطاع الصناعي كبيرة الحجم، إلا أنها قد تسبب الكثير من المشاكل الاقتصادية، قد تواجهه عقبات كثيرة، يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية: [1]

- العقبات الفنية والتكنولوجية، حيث أن مؤسسات القطاع الصناعي كبيرة الحجم، عادة ما تستخدم أساليب فنية متقدمة في الإنتاج، وتكنولوجيات عالية يصعب التحكم فيها من قبل الإطارات المحلية.
- ازدياد حدة مشكل النقل، سواء للمواد الأولية أو التسويق المنتجات،
- حاجة المشاريع الصناعية الكبيرة الحجم، إلى حجم أكبر من رؤوس الأموال، والقروض البنكية.
- ضرورة توفر قدرات تنظيمية عالية للتحكم في إدارة المنشآت الصناعية كبيرة الحجم.
- العامل البسيكولوجي وعقدة النقص تلازم المستثمرين المحليين في الدول النامية، والتخوف من الانخراط في مشاريع صناعية كبيرة الحجم.

يمكن القول أنه وبالرغم من المزايا التي توفرها المنشآت الصناعية كبيرة الحجم، إلا أن قيام هذا النوع من الأنشطة الإنتاجية في الدول النامية تعيقه الكثير من العقبات، لذلك تتجه غالبية هاته الدول إلى إقامة مشاريع صناعية متوسطة، وصغيرة الحجم.

[1]- محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره ص 152-153

2. الصناعات متوسطة الحجم

ترتبط الصناعات المتوسطة في الدراسات الاقتصادية بالصناعات الصغيرة، فيتم تسميتها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لكن التدقيق في خصائص كل نوع من هاذين النوعين للمنشآت الصناعية، يمكن أن يستخلص الفروق الرئيسية بين النوعين. فالمنشآت الصناعية متوسطة الحجم تشكل أساسا حجما وسطا بين المنشآت الصناعية كبيرة الحجم، وما يترتب عن إنشائها من عقبات، أشير إليها سابقا، والصناعات الصغيرة، والتي تتميز بضعف استقرارها، وهشاشتها، وذلك يرجع بالأساس إلى جملة المزايا الاقتصادية التي يوفرها هذا النوع من المنشآت الصناعية، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية: [1]

- حجم الإنتاج يتناسب بشكل أفضل مع حجم الأسواق، خصوصا في الدول النامية.
- تتمتع المنشآت الصناعية متوسطة الحجم بمرونة أكبر في التعامل من الأسواق.
- القدرة على تعديل تكاليف الإنتاج بشكل أفضل من الصناعات كبيرة الحجم.
- حاجة المشاريع المتوسطة الحجم إلى رؤوس أموال معقولة، مما يجعل توفيرها أكثر سهولة من قبل المؤسسات المصرفية.
- استخدام هذا النوع من الصناعات التكنولوجيا متحكم فيها، وأساليب فنية غير معقدة، مما يجعل المورد البشري أكثر كفاءة في التعامل معها.

ورغم المزايا الاقتصادية التي تتمتع بها منشآت القطاع الصناعي متوسط الحجم، إلا أنها قد تواجه بعض العقبات، والصعوبات، في دورتها الإنتاجية، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية: [2]

- ضعف فرص سمعتها في السوق، مما يجعل منتجاتها أقل جاذبية مقارنة مع منتجات المنشآت الكبيرة.
- مستوى التمويل المتاح لهاته المنشآت لا يجعلها قادرة على الانخراط في مساعي البحث والابتكار، وما يتطلبه من معدلات إنفاق عالية، مما يجعلها رهينة ابتكارات المؤسسات الكبيرة.
- مستوى الأجور الممنوح لا يشجع الإطارات الأكثر كفاءة على البقاء، مما يجعل أمر هجرتها إلى المؤسسات الكبيرة.

[1]- مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 179 - 182.

[2]- محمد محروس اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص. ص 156 – 158

- ضعف مستوى التخصص في العمل داخل هذا النوع من الأنشطة الصناعية، لا يساعد على صقل المهارات وزيادة مستوى التدريب، مما يقلل من إنتاجية العمال والفنيين.

رغم الصعوبات والعقبات التي تواجهها منشآت القطاع الصناعي متوسط الحجم، إلا أن خصوصياتها الإنتاجية تجعلها أكثر ملاءمة لاقتصاديات الدول النامية، وأكثر نجاعة في أداء النسيج الصناعي لهاته الدول.

3. الصناعات صغيرة الحجم

رغم تنامي الصناعات كبيرة الحجم، وكذا متوسطة الحجم، مع تقدم مراحل النمو الاقتصادي، إلا أن الصناعات الصغيرة تبقى تتعايش مع الأشكال الأخرى من حجم المنشآت الصناعية. حتى أن الاتحاد في كثير من الدول يركز على دعم إنشائها، وذلك بهدف جعلها قاعدة خلفية لتزويد الصناعات كبيرة الحجم ببعض المدخلات في إطار المناولة، لتصبح صناعات متوسطة الحجم على الأقل،كما أن هذا النوع من المنشآت الصناعية قادرة على تحقيق مجموعة من المزايا الاقتصادية يمكن إيجازها في النقاط التالية: [1]

- المساعدة على امتصاص البطالة وخلق فرص عمل بكثافة.
- يمكن للصناعات الصغيرة أن تنتشر بشكل أفضل جغرافيا، مما يجعلها قادرة على الوصول إلى الأرياف، والمناطق الجبلية.
- تساهم بشكل أفضل في التوزيع العادل للثروة الوطنية.
- إن هذا النوع من النشاط الصناعي عادة ما يستخدم مواد أولية محلية، مما يجعل معدل الاندماج الصناعي أعلى، ويقلل الحاجة إلى استيراد المدخلات من الخارج.
- السرعة في اتخاذ القرارات، وجعلها أكثر واقعية، لأن مالك المؤسسة هو في العادة بعيدا عن الأنماط التقليدية في المؤسسات الكبيرة، وما يتطلبه الأمر من وقت.

إن منشآت القطاع الصناعي صغيرة الحجم توفر مزايا اقتصادية كبيرة، لكنها قد تواجه جملة من الصعوبات، والعقبات، في حياتها الإنتاجية، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية: [2]

[1]- محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص. ص 209 - 211

[2]- مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، مرجع سبق ذكره، ص. ص 187 - 189.

- مشكل التمويل الذي يطرح بحدة في هذا النوع من المنشآت الصناعية، بالنظر إلى تخوف غالبية البنوك من الانخراط في مساعي تمويل أنشطة المؤسسات الصناعية الصغيرة.
- قلة الإطارات المؤهلة سواء الإدارية، أو التقنية، والذي يعطل السير الحسن لنشاط المؤسسات الصناعية الصغيرة، ويحد من إمكانية نموها.
- مشاكل التسويق التي تطرح بحدة، بالنظر إلى الصعوبات التي تواجهها في السوق الداخلي، والتي ترجع إلى قوة المنافسة مع منتجات المشاريع الكبيرة، والمتوسطة الحجم، وكذا في الأسواق الخارجية، لصعوبة ولوجها، بسبب عقبات التصدير، وحجم الإنتاج الصغير.
- هشاشة وضعف القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية الخاصة بتراجع الطلب، وتغير أنماط الاستهلاك، لما يتطلبه ذلك من قدرات مالية للاستثمار في طرق الإنتاج الجديدة.

وعموما يمكن القول، أنه ومهما كانت العقبات التي تواجهها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فإنها تبقى أفضل وسيلة في نظر الكثير من الخبراء لتنمية القطاع الصناعي.

الفصل الثاني:

التنويع الاقتصادي

تمهيد:

التنويع مسألة اقتصادية إذ تحرك القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلد، حيث بعد ظهور العديد من الأزمات في الآونة الأخيرة تم تداول مفهوم التنويع الاقتصادي بكثرة بين صناع القرارات لتجنيب الدول التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد من الصدمات، ولتقييم وضعها الاقتصادي وتحليل واقع اقتصادها.

كما يعد التنويع الاقتصادي ضروريا لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة لا تتركز في مورد وحيد، وإنما متوزعة على مجموعة قطاعات تتشارك في ما بينها لتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ونمو مستدام، حيث سعت الدول لتحقيق هذا الهدف من خلال الاعتماد على كفاءات اقتصاديها ومخططيها .وقصد الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي سنتطرق في هذا الفصل إلى مختلف تعاريف الاقتصاديين فيما يخص هذا الجانب حيث قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الاول: مدخل الى التنويع الاقتصاد

المبحث الثاني: مؤشرات، مستويات واليات التنويع الاقتصادي

المبحث الثالث: استراتجيات التنويع الاقتصادي

المبحث الاول: مدخل الى التنويع الاقتصادي

إن أغلبية دول العالم تتميز بتوفرها على مورد طبيعي مهم، وغالبا ما يشكل القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج أو التشغيل أو التصدير ونظرا للاعتماد عليه كمورد وحيد جعل الكثير من هذه الدول تعتمد عليه في اقتصادها، وهذا ما دفع بتلك البلدان إلى الاهتمام بتطبيق سياسة التنويع في اقتصادها .

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

وردت العديد من التعاريف للتنويع الاقتصادي حيث تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، في حين يربطه البعض بالإنتاج ومصادر الدخل كما يربطه الآخرون بهيكل الصادرات السلعية، حيث يرتبط التنويع بالسياسات التنموية التي تهدف للتقليل من الاعتماد على مورد واحد وتنويع القاعدة الإنتاجية من خلال توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة لتقليل مخاطر الاعتماد على منتج واحد يتخلله تقلبات في أسعاره.

كما يعرف التنويع الاقتصادي بأنه العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين ناتج المخرجات، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الإقتصادية المحلية أي الدخل من الإستثمار الخارجي، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة[1].

ومن ناحية ثانية يعني التنويع الاقتصادي: " عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات[2].

[1] نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2015، ص24.

[2] محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة(1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد9، العدد2، 2016، ص 638.

و ينظر إليه: " على انه استخدام أموال النفط لخلق قاعدة ديمومة لاقتصاد ما بعد النفط من خلال إقامة الصناعات الثقيلة، وتطوير البنية التحتية، أو لاستثمار في المجالات ذات الإنتاج الحقيقي.

كما يعرف التنويع أيضا على أنه العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة نشاطات مختلفة تتشارك في تكوين الناتج، كما يمكن أن يشار إليه بتنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي[1].

وينصرف معنى التنويع إلى: الرغبة في تحقيق عدد اكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد التي من شانها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنويع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد مستديم

ويمكن أن يكون التعريف التالي أكثر إجمالا من التعريفات السابقة: "هو توسيع للقاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام"[2].

كما يتم التمييز بين أشكال مختلفة من التنويع حسب اتجاه كل منها[3]

1. **التنويع العمودي (الرأسي)**: هو استخدام مخرجات نشاط كنحاس خام لتكون مدخلات لنشاط آخر كأسلاك كهربائية، لرفع القيمة المضافة للمنتج باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة، أو ما يسمى بالروابط الأمامية وبالروابط الخلفية؛

[1] – صفيح صادق وعامر أسيا، إستراتيجية مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة " – 2016 1980" دراسة قياسية، الملتقى الدولي الأول حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة معسكر، ص ص: 03- 04 .

[2] عبد الرزاق بن علي، نجوى راشدي، التنويع الاقتصادي: المفهوم الأهمية والمحددات، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمانة لخضر، أيام 3/2 نوفمبر 2016، جامعة وادي سوف، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 3.

[3] نور الدين شارف، إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات كمدخل للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند، أيام 30/29 نوفمبر 2016، البويرة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص7.

2. **التنويع الأفقي**: وهو خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة كالتعدين، الطاقة والزارعة؛
3. **التنويع الجانبي**: وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقا جديدة؛
4. **التنويع الشامل**: والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق أسواق جديدة؛
5. **التنويع الجغرافي**: والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة (تصدير المنتجات) والتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة.؛
6. **التنويع المالي**: وهو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية، والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد، كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي، له أدور أساسيا في التحكم في التقلبات الاقتصادية ويخفض الأضرار الناتجة عن انهيار أسعار المواد الأولية في البورصات العالمية، كما يسمح بتحسين التنافسية الدولية.

المطلب الثاني: اهمية واهداف التنويع الاقتصادي

أولا – أهمية التنويع:

تظهر أهميته من خلال تحاشي المشاكل التي تكون اقتصاديات الدول الريعية عرضة لها باعتبارها تعتمد بصورة كبيرة على إيرادات مورد وحيد، والمتأتي من امتلاكها للموارد الطبيعية (النفط، الغاز، ...) ما يؤدي إلى ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في الإنتاج، وتكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تهتم بالتوزيع دون الإنتاج. وباعتبار الموارد الطبيعية ناضبة وغير متجددة ما يلزم الدولة النفطية عاجلا أم آجلا حتمية التنويع لتوزيع الخطر لتفادي أي مشاكل ناتجة عن تقلبات أسعاره في الأسواق الدولية، وذلك من خلال دراسة تجارب السابقة للدول سواء الناجحة أو الفاشلة

فالأولى تفيدنا في النجاح والثانية تفادي الاستراتيجيات التي تسببت بفشلها. وبالتالي تكمن أهمية التنويع في ما يلي:

احتلت مسألتي النمو والتنويع مكانة هامة في تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث تدور جميع تفسيراتهم حول النمو وتنويع الأنشطة الاقتصادية، وتوصلت الدراسات إلى أن النمو والتنويع الاقتصادي أمران حاسمان في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان، خاصة النفطية وذلك لسببين: أولاهما تركز الصادرات في قطاع واحد مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط. ثانيا الاعتماد على قطاع النفط لا يولد فرص عمل، وبالتالي يؤدي إلى ضعف القطاعات الإنتاجية التي من شانها خلق فرص عمل وعدم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

يرتبط توازن استقرار الموازنة العامة في البلدان الريعية ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، ولذا تكمن ضرورة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى بحيث تكون لها نفس مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي أو الصادرات، ومن جهة أخرى يؤدي ذلك إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية من خلال توفير الكفاءات من رأسمال بشري، وتكنولوجيا ومؤسسات إدارية، وبيئة اجتماعية منافسة .وباعتبار النفط مادة ناضبة يستلزم وجوب إنشاء قاعدة إنتاجية بديلة تهتم بالإنتاج في القطاعات الأخرى غير النفط، كقطاع الصناعة التحويلية، الزراعة أو الخدمات وعلى هذا الأساس يستلزم على كل دولة ريعية مهما كان القطاع التي تعتمد عليه تنويع مصادر إيراداتها من خلال التركيز على بقية القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة التحولية والخدمات، وكذلك الاهتمام بالسياحة وذلك لتجنب مشاكل المورد الغير متسم بصفة الاستقرار نتيجة التقلبات في أسعاره[1].

[1] – قابوش فريال، اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة " 1990-2015 "، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي العربي بن مهيدي، أم البواقي، سنة 2017-2018، ص ص: 12-13 .

ثانيا – الأهداف:

التنويع هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول، وبالتالي يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية التي تستفيد منها الدول التي تتبع إستراتيجية التنويع الاقتصادي فيما يلي[1]:

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف بالنسبة للموارد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية أو في الدول الشريكة كالدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية؛
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والعملة الأجنبية وإيرادات الميزانية العامة، ورفع قيمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من واردات السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

كما تعددت أهداف التنويع الاقتصادي تبعا لمستويات التنمية في الدول المتخلفة، إلا أن حتمية التنويع الاقتصادي في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها[2]:

[1] شراد غزلان، جابي أمينة هناء، سياسة التنويع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي – تجربة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة آكلي محند، 30/29 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص2.

[2] ناج بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006 / 2007، ص77.

- تطوير منتجات أخرى غير المواد الأولية، كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة نضوب هذه الموارد أو تناقصيا.
- تفادي التذبذب في أسعار هذه الموارد، وبالتالي الإيرادات والنفقات العامة.
- تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني في الاعتماد على الذات ودفع عملية التنمية.
- ضمان استغلال كافة طاقات المجتمع وموارده المختلفة مادية كانت أو بشرية.

عادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة: تثبيت النمو الاقتصادي، توسيع قاعدة الإيرادات، رفع القيمة المضافة القطاعية .

كما يمكن تلخيص أهداف التنويع الاقتصادي فيما يلي:

- توسيع فرص وآفاق الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وزيادة الشركاء التجاريين والأسواق الدولية؛
- تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- إيجاد صناعة تصديرية تسهم في تقوية الروابط الأمامية والخلفية للصناعات القائمة؛
- تطوير قطاع الصناعات التحويلية وسد احتياجاته من المواد الأولية المحلية؛
- خصخصة بعض الصناعات والمنشآت الإنتاجية والخدمية، وتقليص دور القطاع العام فيها عدا الصناعة النفطية؛
- تخفيض إعانات الدعم الداخلية للقطاعات الإنتاجية لتخفيف العبء على كاهل الإنفاق الحكومي من خلال ما سبق نستنتج أن التنويع الاقتصادي يهدف أساساً إلى خلق اقتصاد متوازن يعتمد على دخل أكثر من قطاع في تحقيق الإيرادات وتنويع مصادر بدلاً من الاعتماد على قطاع واحد[1].

[1] – بللعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، طور ثالث، جامعة أحمد دراية، أدرار، لسنة 2017-2018، ص ص: 20- 21 .

المطلب الثالث: مجالات التنويع الاقتصادي

إن التنويع الاقتصادي الناجح هو ذلك التنويع الذي تحدد الإدارة التنموية بدقة مستوياته، وفروع الاقتصاد التي ستقع عليها مجهودات تحقيقه قبل الشروع في تنفيذه، والذي يهدف لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فرغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلافها بين الدول خاصة ما تعلق ببنية وهيكل الاقتصاد الوطني فيها، إلا أن معظم جهود التنويع الاقتصادي ترتكز على تنويع القاعدة الانتاجية، تنويع الإنتاج على مستوى الإقتصاد الكلي وتنويع مجالات التجارة الخارجية.

أولا: تنويع مجالات الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية(المؤسسة الاقتصادية):

ويحدث تنويع الإنتاج في المؤسسة، عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن منتجاتها السابقة، وبذلك تنوع إنتاجها، وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقاتها الإنتاجية بشكل عام، أو في أجهزتها الإدارية، أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا أو أرباحا أكبر في سوق يسودها تناقص الطلب أو تتوقع تناقصه، أو بسبب اتخاذ القرار باستغلال تجديدات أحدثتها المؤسسة على معداتها استغلالا كاملا.

ثانيا: تنويع مجالات الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي

يحصل تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد ككل عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج الوطني، وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة (الاستخراجية والتحويلية) والخدمات، وعليه فإن تنويع الإنتاج لابد أن يقوم بالإجمال على الميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي.

ثالثا: تنويع مجالات التجارة الخارجية

إن الحديث عن تنويع التجارة الخارجية، يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك في جانبيها الرئيسيين، الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنوع

السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة، مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة من خلال قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات، ومن جهة أخرى طبيعة هذه السلعة(هل هي أولية أو مصنعة)، فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها، وهنا يقصد بعملية تنويع الصادرات توسيع أصنافها، وذلك ليس بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضا بمنتوجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي، كما أن شدة التنوع في التركيب السلعي للواردات وعدم التركيز على مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها[1].

[1] طبابية سليمة، لرباع الهادي، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص، 436.

المبحث الثاني: مؤشرات مستويات واليات التنويع الاقتصادي

لمعرفة مدى التنوع الاقتصادي في أي دولة هناك عدة مؤشرات مختلفة، حيث أن قياسه يكمن في عدة مستويات منها التنويع في المستوى الجزئي والتنويع في المستوى الكلي، كما يوجد عدة آليات وهو ما سنتطرق له.

المطلب الاول: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي:

هناك العديد من المؤشرات الإحصائية لقياس التنويع، تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، بحيث يرجع هذا الاختلاف إلى أن كل مؤشر يتميز بقياس خاصية معينة، منها ما يعتمد على قياس ظاهرة التشتت (Disperion) مثل معامل الاختلاف، وبعضها يعتمد على قياس خاصية التركز(Concentration) كمؤشر جيني، وأخرى على درجة التنويع مثل معامل هيرفندال-هيرشمان الذي يعتبر من أكثر المؤشرات استعمالا في قياس درجة التنويع[1].

1. **أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي**: يمكن الاستناد الى عدة مؤشرات لتقييم سياسة التنويع الاقتصادي يتقدمها

- **التنويع في النشاطات الإنتاجية(الناتج المحلي الإجمالي)**: يعتمد تحليل تنويع الناتج المحلي الإجمالي على توزيع هذا الناتج مقيما بالأسعار الثابتة لثلاثة عشرا قطاعا وهي: الزراعة والغابات وصيد السمك، التعدين غير النفطي، الزيت الخام، تكرير النفط، الصناعات البيتروكيماوية، الصناعات التحويلية، التأمين والعقارات وخدمات الأعمال، والخدمات الاجتماعية والشخصية، الخدمات الحكومية.
- **التنويع في الصادرات**: يتطلب التنويع الاقتصادي حدوث تغيرات في بنية الصادرات، فلا يكفي أن يحصل تغير في بنية الإنتاج لكي يستنتج أن الاقتصاد قد توصل إلى تحقيق أهداف والإستراتيجية في التنويع الاقتصادي، ويأخذ التنويع في الصادرات أهمية بالغة في الاقتصاديات

[1] ممدوح عوض الخطيب، **اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد18، العدد 02، الكويت، 2011، ص،211.

النفطية التي ترتكز على تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي، فبقدر ما يكون التنويع في الصادرات مهما وملحوظا بقدر ما يكون الاقتصاد قد تمكن من تنويع نشاطاته المنافسة في التجارة الدولية، إذ أن تنويع النشاطات الإنتاجية دون القدرة على تنويع[1] الصادرات، يعنى أن الاقتصاد يكيف نشاطاته الإنتاجية لتلبية الاحتياجات المحلية دون القدرة على المنافسة الدولية، لذلك تبرز أهمية تحقيق اقتران التنويع بالصادرات مع التنويع بالنشاطات الإنتاجية.

- **التنويع في الواردات**: يمثل التنويع في الواردات وجها مهما للتنويع الاقتصادي باعتبار أن الاقتصاد الوطني يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها بصورة تنافسية، فهناك قسم من الواردات لا يتمكن الاقتصاد الوطني من إنتاجها نظرا لطبيعة هذه المنتجات التقنية، أو لعدم ملائمة الظروف المناخية لإنتاجها أو لأن تكاليف إنتاجها المحلية تفوق أسعار المستورد منها، وذلك فإن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني مقارنة باحتياجاته على ضوء تكاليف الإنتاج المقارنة مع أسعار الواردات.
- **التنويع في الإيرادات الحكومية**: تلعب الإيرادات الحكومية دورا مهما في تنويع القاعدة الاقتصادية للدولة، حيث انه تعتمد الإيرادات الحكومية بشكل كبير على إيرادات مورد واحد وهو النفط، كما يعتمد الإنفاق الحكومي الذي يعد النشاط الاقتصادي على أسعار النفط العالمية، وعلى حجم الطلب من النفط، وبالتالي فإن التنويع الاقتصادي لابد وأن يتوافق مع ازدياد الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى مجموعة الإيرادات الحكومية.
- **التنويع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت**: يعد إجمالي تكوين رأس المال الثابت من المتغيرات المهمة التي تبرز أحد أهم مظاهر تطور التنويع الاقتصادي، لأنه يبرز توجهات الاستثمار، وبالنظر إلى طبيعة الاقتصاد المعتمد على النفط، فمن المفيد التعرف على توجهات

[1] ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الملك سعود،السعودية، 16-17 افريل سنة 2014، ص10، ص16.

القرارات الاستثمارية وتوضيح فيما إذا كانت تتركز في قطاع معين أم أن الاستثمارات تتوزع بصورة متكافئة على جميع القطاعات الاقتصادية، للوصول إلى هذا الهدف[1].

2. مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي:

إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا إنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع. ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي . هناك مقياسين رئيسين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي [2]

أ. **المقياس الأول**: مؤشر **هيرفينداهل– هيرشمان**: (Herfindahl- Hirschman Index) يعتمد مقياس هيرفنداهل هيرشمان على قياس وتركيب ونسبة المتغير ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق بصورة واسعة لقياس التنويع الاقتصادي .

$$I_{H-H} = \left(\sum_{i=1}^{i=n}(x_i - u)^2\right) \Big/ (2nu^2)$$

حيث: I_{H-H} قيمة مؤشر هيرفينداهل– هيرشمانHHI تأخذ القيمة(0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة في المتغير المدروس كاملا) ويأخذ القيمة (1)عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

[1] ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] - Mohamed Nasser et Baqaas Alssafiah ،Economic diversification in Algeria ،Global Journal of Economic and Business ،Vol2 ،No2 ،April ،2017 ،P P 77 – 78 site: http: //www.refaad.com/Files/GJEB/GJEB2017-2-2-3.pdf.

اطلع عليه يوم: 2022/04/10

تمثل x_i الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i ؛

تمثل u متوسط الناتج المحلي الاجمالي في التركيب الهيكلي المدروس .

تمثل i: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس)

ب. **المقياس الثاني: مؤشر جيني** Gini Index يستعمل هذا المعامل في قياس مدى تركز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي ويعتبر مؤشر جيني Gini Index من مقاييس التركز وأبسطها، ويعتمد هذا المؤشر على منحنى لورينزLorenz Curve، ويقاس مؤشر جيني بالمساحة المحصورة بين منحنى لورينر ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث .

الشكل رقم 2– 1: مؤشر جيني

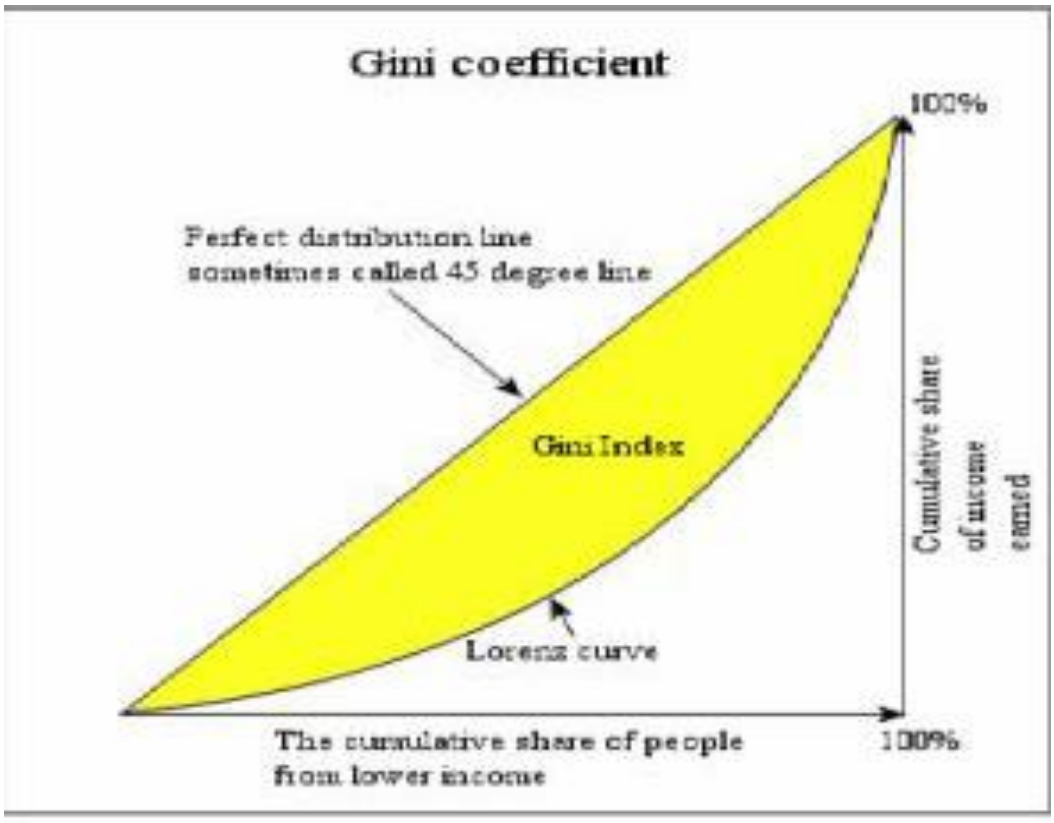

المصدر:

Mohamed Nasser et Baqaas Alssafiah ،Economic diversification in Algeria ،Global Journal of Economic and Business ،Vol2 ،No2 ،April ،2017،p, 78.

$$GI = \frac{1}{2n^2} \sum_{i=1}^{i=n} . \sum_{j=1}^{j=n} |xi - xj|$$

تمثل GI قيمة مؤشر جيني .

تمثل xi الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i .

تمثل xj الناتج المحلي الإجمالي في القطاع j .

تمثل u متوسط الناتج المحلي الاجمالي في التركيب الهيكلي المدروس .

تمثل i رتبة القطاع على حسب الترتيب التصاعدي للقطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس.

تمثل n عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح الذي يمثل المساواة التامة[1] .

المطلب الثاني: مستويات ومحددات التنويع الاقتصادي

رغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلاف جوانبها وأشكالها، فهناك التنويع الخاص بالمستوى الجزئي وهو مرتبط بالعملية الإنتاجية في المؤسسة، والتنويع الخاص بالمستوى الكلي والمتعلق بهيكل التجارة الخارجية للدولة، بالإضافة إلى مستويات أخرى للتنويع(تتمثل في: تنويع الأسواق، تنويع الأصول، تنويع القطاعات التنافسية، تنويع الصادرات).

[1] – مروان عبد القادر، " اختيار قابلية احترام أشهر مقاييس التفاوت النقدي (أحادي البعد) لمبدأ بيجو–دالتون للتحويلات ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 7 ، العدد 02 ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير جامعة مصطفى اسطمبولي– معسكر،(أفريل 2016)، ص ص41– 53.

أولا – تنويع الإنتاج: يكمن تنويع الإنتاج في اتجاهين:

1. **جانب الطلب:** يهدف إلى تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، والذي يتمثل في إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الإقتصادية الكلية الرئيسة المستخدمة في إدارة الطلب الكلي، وهي السياسة المالية، السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف[1].
2. **جانب العرض:** يتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري، واصطلاح القطاع العام، وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات. والذي يستلزم التوازي مع إصلاحات الإطار العام في الاقتصاد الكلي مع تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل، عموما تمثل هياكل الإنتاج تحديا بعيد المدى، يتطلب تنمية تراكم رأس المال البشري، إصلاح القطاعين العام والخاص، وبناء قاعدة صناعية تدعم التنويع[2] .

وعلى مستوى الاقتصاد ككل، يحصل تنويع الإنتاج عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي والخدمات[3] .

ثانيا – تنويع التجارة الخارجية:

هي عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول، وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير إلى ما ذلك وبالتالي يرتبط تنويع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وذلك من خلال جانبين رئيسيين، صادرات وواردات.

---

[1] أحمد البكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر2015، ص 6.

[2] أحمد البكر، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[3] مرزوق أمال، أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل إنهيار أسعار البترول، جامعة 8 ماي 1945، 26/25 افريل2017، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، الجزائر، ص 4.

ثالثا– تنويع القطاعات التنافسية:

الاقتصادات الأكثر تنوعا هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، وهذا ما يزيد ويحسن من فرص تحقيق مكاسب التنافسية.

رابعا– تنويع الأصول:

أشار تقرير البنك الدولي عام 2011 إلى طريقة جديدة في قياس التنويع، إذ تقترح هذه الطريقة تقسيم أصول أي دولة إلى ثلاثة أنواع، الطبيعية، المنتجة وغير الملموسة. وتتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية، من غابات وأراضي ومزارع، وتشير الأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج، وهو يتضمن الاستثمارات المادية ورأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، وتشير الأصول غير الملموسة إلى المؤسسات الوطنية وحكم القانون[1].

خامسا– تنويع الأسواق:

يحتل نفس القدر من الأهمية، فالاعتماد على سوق واحد يجعل الاقتصاد عرضة للمخاطر في حالة انخفاض الطلب على المنتجات وللتقليل من المساوئ يجب تنويع الأسواق، ففي حالة انخفاض الطلب في سوق يكون في الأسواق الأخرى أكثر استقرار فالبلد الذي يصدر بكثرة يدل على قدرته على المنافسة الدولية[2].

سادسا– تنويع الصادرات:

هناك مجموعتين من الصادرات:

أ. **صادرات المحروقات:** والتي تعتمد بشكل شبه كلي على صادرات النفط.

[1] مراد تهتان، إسماعيل صاري، سياسة التنويع الاقتصادي كخيار أمثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، البويرة، 30/29نوفمبر2016، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص3.

[2] لعفيفي دراجي، بن الشيخ توفيق، تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل إنهيار أسعار البترول، جامعة 8 ماي 1945، 26/25 افريل2017، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، الجزائر، ص 4.

ب. **صادرات الغير نفطية:** والتي تتمثل في: المواد الغذائية، مواد التجهيز الزراعية، مواد التجهيز الصناعية، السلع الإستهلاكية الغير غذائية.

محددات التنويع الاقتصادي:

يلعب التنويع دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد، لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله.

- **العوامل المادية:** الإستثمار ورأس المال البشري.
- **السياسات العمومية:** السياسات المالية والتجارية والصناعية(من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)[1]
- **متغيرات الاقتصاد الكلي:** سعر صرف والتضخم والتوازنات الخارجية .
- **المتغيرات المؤسسية:** الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني.
- **الوصول إلى الأسواق:** درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال(القضاء على الحواجز الجمركية وغير جمركية)، والحصول على التمويل .

وهكذا فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وكذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، كارتفاع معدلات التضخم لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال .كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدات الإنتاج والإنتاجية كما يتطلب أيضا توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها.

[1] محمد الأمين الأزعر، سياسات التنويع الاقتصادي، تجارب دولية عربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014، ص، 138.

المطلب الثالث: اليات ومعوقات التنويع الاقتصادي

تختلف الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي من اقتصاد لآخر، وذلك تبعاً للتوجهات الإيديولوجية (الفكرية)، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولات الداخلية والدولية لاسيما في جانبها الاقتصادي، ومن بين تلك الآليات ما يلي:

1. إعادة الاعتبار للدولة التنموية:

الدولة التنموية هي التي تستطيع إطلاق عملية تنموية متواصلة، بحيث لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقاً من ذلك نؤكد الدور الهام والمحفز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية[1]؛

2. الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص:

حظي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأهمية كبيرة خاصة في الآونة الأخيرة، نظرا لما يمثله هذا الموضوع من أنه يعد أحد المداخل المهمة المطروحة على الساحة لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية، والتي تعد من الركائز التي تعتمد عليها الدول - خاصة الدول النامية – في رسم وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، ولأنها تحفز النمو الاقتصادي، وتحل مشكلة من المشكلات الكبيرة التي تواجهها تلك الدول وهي مشكلة إيجاد التمويل اللازم لتنفيذ تلك المشروعات خاصة مع وجود العجز الدائم والمستمر في موازناتها والذي تعاني منه تلك الدول. ومع هذه الأهمية فإن مشروعات البنية الأساسية لا تقتصر فقط على الشق الاقتصادي بل هناك شق آخر لا يقل عنه أهمية ألا وهو البعد الاجتماعي الذي ينتج عند تحديد أسعار خدمات تلك المشروعات التي تنفذ عن طريق القطاع الخاص، الأمر الذي يحتم على الدول أن تدقق جيدا عند إبرام هذه العقود وأن ترسم الخطوط الفاصلة التي تضمن بها أن تكون الشراكة أداة من الأدوات التي تساعدها في تنفيذ خططها وليس عقبة من

[1] – توفيق بن الشيخ، تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط – حالة الجزائر، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 07، جوان، ص، 590 .

العقبات التي تقف في طريق تحقيق تلك التنمية، ولذا جاءت تلك الدراسة لتلفت النظر وتسلط الضوء على هذه النقطة المهمة التي يجب أخذها في الاعتبار عند إبرام تلك العقود، ولا تكون كمثيلاتها من العقود الأخرى التي انخدعت بها بعض الدول وتولدت عنها آثارا سيئة ما زالت أغلب تلك الدول تعاني منها حتى الآن، وكيف أن الالتزام بهذه الضوابط تستطيع بها الدول أن تحقق ما تصبو إليه من تحقيق لخطط التنمية المستدامة[1].

3- الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم المواضيع التي تشغل العديد من الدول خاصة النامية نظرا لما تحققه من منافع وبهدف تعظيم الاستفادة منها بما يتوافق مع البيئة الاستثمارية للدول المضيفة يجب مراعاة ما يلي: [2]

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لإمداد الدول بما تحتاج إليه من موارد مالية لتلبية رغباتها في تنفيذ مخططاتها التنموية، وأداة فاعلة في جعل الدول المضيفة أكثر تطلعا لأهدافها الإستراتيجية؛
- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تسهيل حركة رؤوس الأموال والتي يتم استثمارها في قطاعات إنتاجية في البلدان المضيفة مما يسمح بتقليص الفجوة التمويلية المحلية الناتجة عن انخفاض المدخرات المحلية.
- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد حلا للعديد من الظواهر السلبية خاصة هجرة الأدمغة ورؤوس الأموال والبطالة، وذلك عن طريق تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل أساسا في ارتفاع أجورهم وزيادة قدرا الإنتاجية، وتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة والاستفادة منها في الرفع من الكفاءة الإنتاجية.

[1] – هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحثية، جامعة الأزهر، العدد31، الجزء الرابع، ص ص: 1686-1687.

[2] – بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI، رسالة ماجستير، تخصص اقتصادي دولي، جامعة وهران 02، لسنة 2016، ص ص: 6 - 8.

- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد العديد من الفجوات الرئيسية في اقتصاد الدول نذكر منها:

أ- فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.

ب- الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدول النامية من الخبرات والمعارف الفنية، والتنظيمية والتسويقية.

ت- الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة، في صورة ضرائب جمركية، ضرائب على الأرباح، تزيد من إمكاناتها الإنفاق ومن ثم في سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها.

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مجموعة من الوفرات الخارجية، وجملة من المنافع الاجتماعية لاقتصاد الدولة المضيفة ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة رأس المال الاجتماعي، من خلال ما يقوم به المستثمر الأجنبي من إصلاح الطرق المؤدية إلى المشروع الاستثماري، وتوصيل شبكات المياه والكهرباء وتهيئة البنى التحتية.

ب- يترتب على الاستثمار الأجنبي انخفاض تكاليف الإنتاج المحلي، نتيجة قيامه بإنتاج بعض ما تحتاجه المشروعات المحلية من مستلزمات الإنتاج.

ت- يؤدي المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية، وتسويقية، واتصالات مسبقة بالأسواق العالمية إلى فتح أسواق جديدة أمام صادرات الدولة المضيفة، والتمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير [1]

.

3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في اقتصاد الدول، فقد انتشر هذا المصطلح مؤخرا، وتوجهت الأنظار إلى البحث على السبل الكفيلة بدعم هذا النوع من المؤسسات، بعد ما كان الاعتماد كبيرا في تطوير الاقتصاد وترقيته على المشاريع كبيرة الحجم[1] .

4. التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة:

يعتمد الاقتصاد الجديد على الطاقة الشمسية التي لا تنضب، وعلى المصادر المتجددة التي تنتج عن التحولات الطبيعية لهذا المصدر الطاقي، ومع أن تكنولوجيات الطاقات البديلة مازالت تتلمس الطريق بحثا عن أفضل السبل والوسائل للتعامل معها، إلا أن تكثيف الاهتمام بها سيؤدي إلى تطويرات مستقبلية في تقنياتها، ومن بين هذه الطاقات نذكر:

- **الطاقة الكهرومائية:** كمن هذه الطاقة في الكتلة المائية متضمنة التجهيزات المعتمدة لتوليدها كالمنشآت النهرية، محطات التحويل ومنشآت التخزين (السدود والخزانات ذات السعة الكبيرة)، وتنطوي هذه التجهيزات على التور بينات الهيدرولية (التي تصل طاقتها إلى حدود 700 ألف كيلووات)، المعدات الكهربائية (للعزل والتشغيل) وشبكات الإمداد (لنقل الطاقة وإيصالها إلى مناطق الاستهلاك).
- **الطاقة الريحية:** استخدمت أيام الفراعنة في مصر، كما استخدمها الفينيقيون لتسيير المراكب الشراعية، ثم في هولندا لتشغيل الطواحين الهوائية، وتستعمل اليوم بكثافة في جنوب إفريقيا، الأرجنتين أستراليا، كاليفورنيا، الإمارات العربية المتحدة ...) .
- **الطاقة الشمسية:** وهي طاقة متجددة ومتوافرة بكثرة، لا تنضب مادام النظام الشمسي قائما، ومنها يتولد معظم مصادر الطاقة الأخرى المعروفة ومن الاستخدامات المألوفة للطاقة الشمسية: تدفئة الأماكن إنتاج الطاقة الكهربائية، الاستعمالات الصناعية...) .

[1] – عبد النعيم دفرور، الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، جامعة الوادي العدد12، سنة 2017، ص ص: 364-365.

- **الطاقة الحرارية الأرضية:** يختزن قلب الكرة الأرضية المنصهر كمية هائلة من الطاقة الحرارية الناتجة عن انحلال العناصر المشعة من اليورانيوم، البوتاسيوم...، تستخدم هذه الطاقة للتدفئة، الزراعات المائية توليد الطاقة الكهربائية...
- **طاقة الكتلة الحيوية:** استخدم البشر ولا يزالون الأشجار، النباتات الخشبية، الحشائش النباتات العشبية والمائية، المخلفات الزراعية، روث البهائم، النفايات وغيرها من المصادر البيولوجية كمصادر للطاقة ففي جنوب آسيا يستخدم ما يقرب من ملياري نسمة الخشب وأنواع أخرى من الكتل الإحيائية كمصدر للطاقة[1].

5. معوقات التنويع الاقتصادي:

إن العراقيل والمعوقات التي تحد من سرعة إنجاز ونجاح التنويع الاقتصادي في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية، كالدول النفطية تعتبر بشكل مباشر معوقات تقف في طريق تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، والتي يقع على عاتقها بذل المزيد من الجهود لتجاوزها، ولعل أهم هذه العراقيل تتمثل فيما يلي[2]:

- الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية من جهة، وصعوبة نقل وتوطين التكنولوجيا من جهة أخرى
- ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية في بعض الدول النفطية، وهو ما حد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الاقتصادي.
- تعاني بعض الدول النفطية من فقر عام في الموارد البشرية المحلية من جهة (كدول الخليج العربي مثلا)، والإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية من جهة أخرى، خاصة في ظل الارتفاع الكبير لتكاليفها.

[1] – عبد النعيم دفرور، الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط، نفس المرجع السابق، ص: 365

[2] التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط: حالة اقتصادات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد(E/ESCWA/ED/2001/1)، الامم المتحدة نيويورك، 2001، ص، ص، 19، 20.

- القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، والافتقار إلى المناخ الملائم، والضمانات القانونية لهذا الاستثمار.
- غياب الاستقرار السياسي في بعض الدول النفطية، ما جعل مسألة الحفاظ على الأمن في بعضها وتأمين الحدود في البعض الآخر، يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض الأحيان، والتي يمكن استغلالها في تمويل مشاريع التنويع الاقتصادي والعملية التنموية.
- تعاني العديد من الدول أحادية الاقتصاد، عدم توافق كبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين، واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة.

إن تنوع أسباب قصور عمليات التنويع في العديد من الاقتصاديات التي تعتمد على قطاع وحيد في إحداث التنمية الوطنية الشاملة، يستدعي حتما العمل على تجاوز هذه المعوقات، من خلال إستراتيجية شاملة، تحقق التنويع الحقيقي الذي يكفل توسيع مجالات توظيف المدخرات التي تحصل عليها هذه الدول، والمتأتية من عملية تصدير الموارد الطبيعية في صورتها الأولية، لإقامة اقتصاد حقيقي وليس صناعات استهلاكية وتجارة واستيراد فقط، والمسؤولية الأولى تقع على عاتق الإدارة التنموية في هذه الدول[1].

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص، 20.

المبحث الثالث: استراتيجيات التنويع الاقتصادي

تعتبر استراتيجية التنويع من بين إحدى استراتيجيات النمو والتوسع، وتستخدم من أجل زيادة إتساع فرص المؤسسة، وذلك عن طريق إضافة ميادين عمل جديدة بهدف التوسع في أعمالها وزيادة إنتشارها عما عليه في الوضع الحالي.

المطلب الاول: مفهوم استراتيجيات التنويع الاقتصادي

لإستراتيجية التنويع الاقتصادي تعاريف متنوعة تمكن من معرفة التنويع الاقتصادي . يعرف مصطلح الإستراتيجية على أنه: تحديد أهداف المؤسسة بعيدة المدى وتبنت طرق ووسائل عمل معينة وملائمة وتخصيص الموارد الضرورية الأزمة لتحقيق الأهداف.

- أما إستراتيجية التنويع فهي عكس إستراتيجية التخصص، حيث تعتمد على تقديم تشكيلة من المنتجات فتتبنى المؤسسة إستراتيجية التنويع عن طريق إضافة أسواق أو خدمات، منتجات أو مراحل نتاج جديدة وهذا لما تتيحه من وضعيات مريحة للمؤسسة على المستوى المالي والتنافسي والتسويقي
- وتعرف أيضا إستراتيجية التنويع على أن التنويع يتمثل بالقدرة على تنسيق الأنشطة والمبادرة الإستراتيجية عبر الأعمال .وذلك من خلال توجيه موارد المؤسسة نحو أنشطة التطوير والبحث والعمل على دمج الإمكانيات والخبرات والموارد وإتباع طرق تكنولوجية وإعداد وتعجيل عملية تحسين المنتجات وتطويرها، وبذلك نتمكن من الحصول على أرباح متعددة وكذا الاستفادة من علاقات التوافق الاستراتيجي، لاكتساب ميزة تنافسية
- ومنه فان إستراتيجية التنويع الاقتصادي هي خلق توجهات جديدة يسلكها الاقتصاد من كل جوانبه سواء الإنتاجية أو التنافسية والعمل على التنسيق الأمثل بين موارده واعتماد احدث التقنيات والحث على البحث والتطوير ولا يتحقق كل هذا إلا بالتخطيط المحكم لهذه الاستراتيجيات.

المطلب الثاني: اهمية استراتيجيات التنويع الاقتصادي

تتجلى أهمية استراتجية التنويع في كونها تضمن للمؤسسة التموقع الحسن مقارنة بمنافسيها من خلال المحافظة على مركزها التنافسي وحصتها السوقية، وهذا نتيجة إضافة منتجات جديدة وفتح أسواق جديدة أيضاً، فضلاً على ذلك فهو يضمن للمؤسسة: [1]

- الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة، وخاصة عندما يكون عبئ التكاليف الثابتة كبيرًا.
- انخفاض تكاليف النقل، ففي حالة التكامل العمودي إذا كانت كل المراحل الإنتاجية مجمعة في منطقة واحدة فهذا من شأنه أن يخفض من تكاليف النقل الداخلي للمنتجات والمواد.
- تقليل المخاطر ومنها تلك المخاطر المتوقعة من انخفاض الطلب عن طريق إنتاج سلعة أخرى ذات طلب كبير، وكذلك تقليل المخاطر الناتجة عن تأخير أو تدهور نوعية المواد الأولية.
- نقل وتبادل الخبرات والمعارف التكنولوجية وأاية قدرات أخرى عالية القيمة تنافسياً بين المؤسسات.
- تحقيق التوازن الاقتصادي للمؤسسة، مع تغطية بعض الجوانب التي تتعرض لها المؤسسة مع منتجاتها الحالية.

كما توضع استراتيجية التنويع وتستخدم من اجل زيادة الفرص والإمكانيات حيث تلعب هذه الاستراتيجية في مختلف الاقتصاديات بمختلف أشكالها أهمية كبيرة على اعتبار أنها:

- تسمح بالنمو في الأعمال والمنتجات والعمل على زيادة انتشارها .
- تعمل على تنظيم وتطوير القطاعات الاقتصادية، بما يساهم في تحقيق مصالحها خاصة إذا كانت هذه الاستراتيجيات ذات تخطيط جيد وفعال وتمت دراستها من قبل ذوي الكفاءات .

[1] بن منصور موسى، زهار آسيا، دور استراتيجية التنويع بالاندماج في تحسين الميزة التنافسية للمؤسسة دراسة حالة اندماج مؤسستي" فايزر"و "فارماسيا" مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (04)العدد(02)، جوان2018 ، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، ص، 10.

- تشجع على الابتكار وتدعم جهود البحث العلمي حيث تدفع القائمين على الاقتصاد إلى العمل على استحداث آليات جديدة دائما.

المطلب الثالث انواع استراتيجيات التنويع الاقتصادي

هناك أنواع كثيرة لاستراتيجيات التنويع في مجال تنويع المنتجات الاقتصادية وتطويرها وهو ما سنتطرق له.وفق الشكل التالي [1]

الشكل رقم 2– 2: انواع استراتيجية التنويع

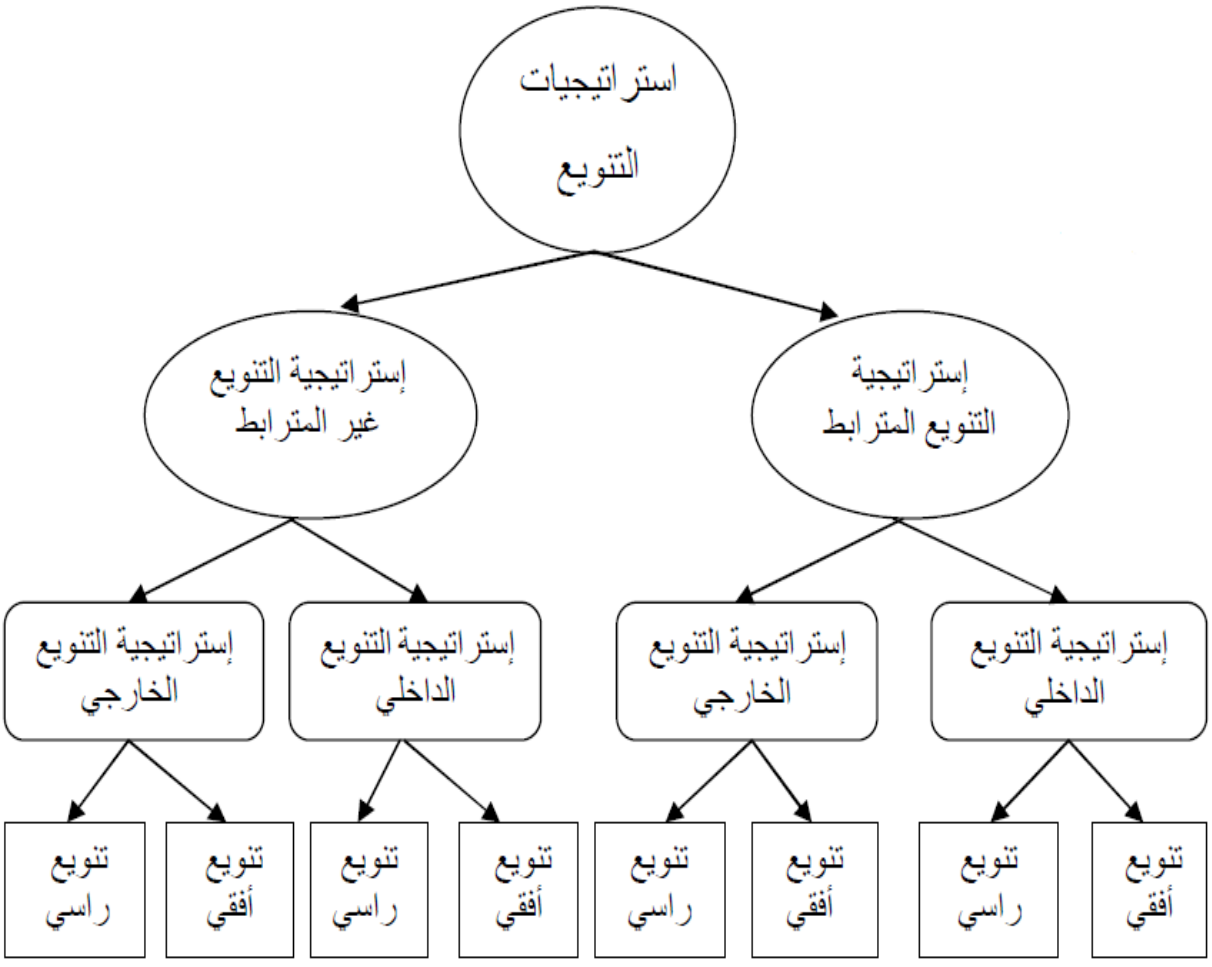

المصدر:عبد العزيز صالح بن حبتور، **مرجع سابق** ، ص243.

[1] عبد العزيز صالح بن حبتور، **الإدارة الإستراتيجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1 ، الأردن، 2004، ص 243

اولا: إستراتيجية التنويع المترابط والتنويع الغير مترابط

هناك نوعين لاستراتيجية التنويع الاقتصادي:

1. إستراتيجية التنويع المترابط

هو الدخول في ممارس أعمال جديدة غير مجال العمل الحالي وبشرط أن ترتبط الأعمال الجديدة ارتباطا استراتيجيا بمجال العمل الحالي الذي يتم العمل فيه لتمكين المؤسسة من الاستفادة من عامل التعاضد بين مقومات الإنتاج ويعتبر هذا النوع من التنويع في المنتجات الأكثر جاذبية.

2. إستراتيجية التنويع الغير مترابط

يكون هذا النوع عندما تدخل المؤسسة في أعمال جديدة وتختلف عن تلك التي تعمل بها. وهو ما يتضمن إضافة خطوط جديدة ومنتجات، ولا ترتبط إطلاقا بالمنتجات الحالية ومن الأسباب التي تدعو إلى تبني هذا الخيار الاستراتيجي، هي انتقاء فرصة التوسع في مجال الأعمال التي تخصص فيها وهو حسب الدراسات اقل ربحا من التنويع المترابط وهو يعزز قوة مواجه الأخطار ومن أهم مساوئه انه يؤدي إلى تعقيد العملية الإدارية والمنافسة بين وحداته المختلفة للحصول على الموارد[1].

ثانيا: إستراتيجية النمو المتوازن والنمو الغير متوازن

وهما مذهبان أساسيان في إستراتيجية تنوع الاقتصاد

1. إستراتيجية النمو المتوازن

تقوم هذه الإستراتيجية على تحقيق التوازن عند توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة حتى يكون نموها متوازنا من خلال:

- إحداث التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وهذا لضمان توازن النمو العام في الاقتصاد فإهمال قطاع أخر يضر بالاقتصاد .

[1] – جعجيع نبيلة، إستراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية، دراسة ميدانية في مؤسسة Hodnalait بالمسيلة ومؤسسة Condor للالكترونيات ببرج بوعريريج، رسالة ماجستير، تخصص إستراتيجية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، سنة، 2007 ص ص: 31-34.

- التوازن في توزيع الاستثمارات بين الأنشطة الاقتصادية داخل القطاع الواحد فالعمل على مصادر الإنتاج والدخل يزيد من الدخل القومي وتقليل المخاطر بالاستثمار في مختلف المجالات وتوسيع حجم السوق بتعدد مجالات الإنتاج والاستثمار.
- ضيق السوق بضعف حافز الاستثمار هو ما يدفع بالبحث عن برامج استثمارية تحفز وتوسع السوق أي توجيه هذه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من الصناعات المتكاملة .

2. إستراتيجية النمو الغير متوازن

إستراتيجية النمو الغير متوازن ترى وجوب الاهتمام بمنطقة جغرافية معينة لها ميزتها الاقتصادية وكذا الوفرة في عوامل الإنتاج القادر على تحريك عجلة النمو كقطاع أكثر أهمية في تصحيح الاختلال الإنتاجي وامتصاص حجم البطالة والعمل على التقليل منها .

ثالثا: إستراتيجية التنويع الأفقي والراسي

هي تقنيات أو تجارب للأنشطة سواء المشابهة أو الأصلية ويمكن معرفة كل منها على حدى:

1. إستراتيجية التنويع الأفقي

هي استخدام نفس التقنيات والتجارب في ممارسة أنشطة مشابهة للأنشطة الأصلية أو البديلة لها وذلك باستخدام سلسلة الإنتاج ونفس نقاط التوزيع بحيث تتمكن المؤسسة من استغلال كافة الموارد المتاحة لها من اجل الوصول إلى تحقيق النمو في أنشطتها وإقامة علاقة مبنية على وثيقة مع الأعوان الاقتصاديين .

2. إستراتيجية التنويع الراسي

وهو الإستراتيجية التي تتبع في حالة التوسع في مجالات أعمال ضرورية لتصنيع أو توزيع منتجاتها الحالية ويسمى أيضا بالتكامل الخلفي في حالة السيطرة على مدخلات العملية الإنتاجية

وبالتكامل الراسي الأمامي في حالة الاتجاه نحو التكامل والسيطرة على العمليات التسويقية بهدف السيطرة على منافذ التوزيع ويستخدم لزيادة درجة الاعتماد على مصادر التجهيز للمواد الأولية[1].

[1] – إيمان زيغة ونصر الدين عثامنية، آفاق التنويع الاقتصادي في ظل انخفاض اسعار النفط دراسة حالة الجزائر، شهادة ماستر، نفس المرجع السابق ص ص: 62- 64.

الفصل الثالث:

الاستراتجية الصناعية الجديدة في اطار تفعيل برامج التنويع الاقتصاي بالجزائر

تمهيد:

تسعى الجزائر منذ حصولها على الاستقلال في بناء الاقتصاد الوطني اعتمادا على النموذج الاشتراكي، وقد أرست قواعد للصناعات الأساسية و الثقيلة بفضل برامج التخطيط، ورغم تحقيقها لعدة مزايا إلا أن الصدمة البترولية التي واجهتها في سنة1986 قد ساهمت في تغيير مسار التنمية في البلاد، والتحول إلى اقتصاد السوق، حيث سعت جاهدة إلى إرساء دعائم اقتصاد السوق، واتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تهدف إلى الارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بتطبيق برامج الخوصصة والتعديل الهيكلي أو ما يسمى بإعادة الهيكلة الصناعية في معظم المؤسسات العمومية، و نظرا لأهمية القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، انتهجت الجزائر استراتجيات صناعية مختلفة ومتعددة ، والملفت للنظر هو تغير الإستراتجية الصناعية الجزائرية بعد الصدمة النفطية التي شهدها الاقتصاد الجزائري في النصف الثاني من سنة 2014 ،فالجزائر انتهجت إستراتجية صناعية جديدة من أجل تطوير القطاع الصناعي و تفعيل برامج التنويع الاقتصادي للنهوض بالاقتصاد الوطني في إطار ما أسمته" نموذج النمو الجديد آفاق2030 "المعلن عنه في جويلية2016 ، حيث سنتطرق الى كل ما سبق في هذا الفصل و قمنا بتقسيمه الى ثلاث مباحث سنتناول في:

- المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره
- المبحث الثاني: الاستراتجيات الصناعية الجديدة كآلية لتفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر
- المبحث الثالث: تقييم مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2010-2019

المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره

لقد عرف الاقتصاد الصناعي الجزائري تطورات هامة وعديدة منذ الاستقلال إلي يومنا هذا، من مرحلة الاقتصاد المخطط إلي مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، وتعتبر الصناعة ضرورية في الجزائر من اجل توسيع قاعدتها التنموية وتلبية حاجياتها المتزايدة وتعتبر محرك هام لبقية القطاعات الأخرى .حيث يقتضي التصنيع زيادة حجم الاستثمارات في قطاع الصناعة مما يترتب عليه زيادة حجم القاعدة الصناعية في البلد والبحث عن استراتجية صناعية جديدة لتطوير القطاع الصناعي .

المطلب الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

يُعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية الذي عملت الجزائر على تنميته عن طريق خلق قاعدة صناعية ترتكز عليها إستراتيجية التنمية، وذلك من خلال إعداد خطط صناعية متتالية هدفت من جهة إلى إنشاء قاعدة صناعية تلبي حاجيات المجتمع، ومن جهة أخرى بناء صناعات تحويلية رائدة تدخل بها الأسواق الدولية وتنافس بها المؤسسات الأجنبية، سنتطرق الى المراحل التي مر بها القطاع الصناعي في الجزائر[1]

1- مرحلة الهشاشة والتبعية للخارج:

خلال سنوات الستينيات ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي كثيرا من معالم التخلف في الاقتصاد بصفة عامة كسيطرة القطاع الفلاحي على النشاط الاقتصادي الذي يُوضّح عدم التوازن والتكامل بين القطاعات الاقتصادية؛ والقطاع الصناعي بصفة خاصة كاحتكار الإنتاج على البترول والنبيذ بمُعدّل 80% من مجموع الصادرات الجزائرية، ولم تسمح بقيام صناعة وطنية متطورة، بل عملت على إبقاء الصناعة في الجزائر مصدرا للمواد الخام لتلبية احتياجاتها واحتياجات الدول المتقدمة، حيث اهتمت بالمناجم واستخراج الموارد الجوفية، وبعض النشاطات الصناعية الضرورية لعملهم كتوليد الطاقة وتحويل المنتجات الزراعية معامل إنتاج الخمور) وبعض المصانع لمواد البناء، ويُعتبر مؤشر الاستثمار أفضل دليل على ريادة المحروقات في الاقتصاد

[1] ناصر لبنى، القطاع الصناعي منذ الاستقلال و سبل تطويره: دراسة تحليلية، مجلة ابحاث و دراسات التنمية، المجلد 06، العدد 01،جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، جوان 2019، ص، 91.

الجزائري آنذاك؛ إذ مثّل الاستثمار الإجمالي خلال الخطة التنموية 1969 - 1967 ما حجمه 5.164 مليون دج، استحوذ فيها الاستثمار في قطاع البترول على 2.307 مليون دج، وبالتالي فما يقرُب من

نصف الاستثمار العمومي كان يُخصّص للمحروقات، في الوقت الذي كان من المفروض الاهتمام بقطاعات ذات أهمية كبيرة وتُعاني من نُقص الاستثمار كقطاع إنتاج التغذية.

2- مرحلة الصناعة الثقيلة والصناعات المصنعة:

انتهجت الجزائر استراتيجية الصناعات المصنعة في سنوات السبعينيات حيث رأت في مضمون هذه الاستراتيجية النموذج الأمثل لقيام تنمية صناعية متكاملة ؛ إذ ركزت على الصناعات التي تتميز بروابط أمامية وخلفية مرتفعة، والتي من شأنها تحقيق معدل نمو اقتصادي في القطاعين الصناعي والزراعي معا أي أن كل صناعة قادرة على توليد صناعة أخرى أو تسهم في بناء صناعة جديدة أو عدة صناعات، وعليه تُعتبر صناعة مُصنِّعة وتمارس وفق اتجاهين: إلى الأمام والخلف أو في الاتجاهين معاً .فمثلا الصناعات الاستهلاكية تتميز بروابط خلفية مرتفعة، في حين تتميز الصناعات الإستخراجية بروابط أمامية مرتفعة، أما الصناعات الميكانيكية فتتميز بروابط خلفية وأمامية مرتفعة . إذ قام الاقتصادي دوبرنيس بترتيب الصناعات حسب درجة تأثيرها وقوة ترابطها الأمامية والخلفية، بحيث تكوّن بين مختلف القطاعات علاقات تبادلية ومتكاملة، وقد وضع صناعة الحديد والصلب في المقدمة، ثم الصناعات الميكانيكية وصناعة الطاقة والصناعة الإلكترونية في المقدمة.

إن الهدف من استراتجية الصناعة الثقيلة هو إنتاج سِلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بُغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل، وذلك في ظل مخططين رباعيين هدفا لبناء الاقتصاد الوطني، فكان الهدف المرجو من المخطط الرباعي الأول 1970 - 1973 هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد إلا أن هيكلة القيمة المضافة الصناعية خلال هذه الفترة كانت كما يُوضحها الجدول رقم (3-1).

الجدول رقم 3– 1: هيكلة القيمة المضافة الصناعية سنوات السبعينات(%)

السـنة	1970	1974	1977	1978
الصناعات الاستخراجية	80	5 ،76	73	73
الصناعات القاعـدية	5 ،7	5 ،8	5 ،11	12
الصناعات الاستهلاكية	5 ،12	15	5 ،15	15
المجمــوع	100	100	100	100

المصدر: (Hamid A.Temmar)، « l'économie de l'Algérie: les stratégies de développement » tome1، office des publications universitaires، 2015، p50

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أعلاه هيمنة الصناعات الاستخراجية على القيمة المضافة الصناعية، رغم جهود الدولة لإنشاء قاعدة صناعية وطنية تُقلّل من سيطرة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري؛ إلاّ أن الملاحظ أيضا من الجدول رقم (01) أنه لغاية1974 ، ساهمت الصناعات الاستهلاكية في هيكلة الصناعة بالجزائر؛ ولكن سُرعان ما أخذت في الانخفاض.

إن المتتبع لهذه الفترة يجد بأن تطبيق إستراتيجية الصناعات المصنعة بعد الاستقلال بفترة وجيزة، يُعتبر خطأ ارتكبته السلطات الجزائرية، وذلك لاستهدافها تنمية صناعية تتطلب يد عاملة مؤهلة، ورؤوس أموال كبيرة، وسوق محلية واسعة.

3– مرحلة الأزمة البترولية والاصلاح الهيكلي:

شهد القطاع الصناعي خلال هذه المرحلة (عقد التسعينيات) تراجع بسبب انعكاسات الاصلاحات الاقتصادية وتخلى الدولة عن العديد من المؤسسات العمومية ومحدودية استثمارات القطاع الخاص فيه، فقامت الدولة بإعادة الهيكلة من أجل ضمان التسيير المحكم والفعال للمؤسسات العمومية، وعلى هذا الأساس فقد انتقل عدد المؤسسات من 150 مؤسسة وطنية سنة1980 إلى 480 مؤسسة مع نهاية 1982، إن الأمر الذي ساعد على الاسراع في تنفيذ إعادة الهيكلة العضوية والافراط في ذلك، هو انتعاش أسعار البترول التي شهدتها بداية الثمانينيات، إلى غاية سنة 1986 التي عايشت سقوطا حرًّا في أسعار البترول في السوق العالمي، وذلك في ظل تبنّي الدولة لمخطط خماسي ثانٍ1989 - 1985 الأمر الذي قلَب الموازين وأكّد على أن الاقتصاد الجزائري اقتصادٌ ريعيٌ، لاعتماده بشكل كبير على مصدر مالي واحد ما يجعله ضعيفا على

مجابهة أي مخاطر اقتصادية؛ فأي صدمة لهذا المصدر تشكل صدمة للاقتصاد الوطني ككل، خاصة بعد الصدمة البترولية سنة 1986 والتي أدت الى انخفاض معدلات الدخل، بعد هذه الفترة قامت الحكومة الجزائرية بتطبيق برامج الخوصصة والتعديل الهيكلي أو ما يسمى بإعادة الهيكلة الصناعية في معظم المؤسسات العمومية والبحث عن استراتجية صناعية جديدة وتنويع اقتصادها حيث سجّلت نتائج المخططين الخماسيين المذكورين خلال سنوات الثمانينيات تراجعا في الاهتمام بالقطاع

الصناعي، وهذا ما يُلاحظ في الجدول رقم(3-2) المتضمن التوزيع النسبي لحجم الاستثمارات العامة في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة(1967-1989)[1].

الجدول رقم 3- 2: التوزيع النسبي لحجم الاستثمارات العامة في القطاع الصناعي(1967-1989)

البيان	المخطط الثلاثي الأول (69-67)	المخطط الرباعي الأول (73-70)	المخطط الرباعي الثاني (77-74)	المخطط الخماسي الأول (84-80)	المخطط الخماسي الثاني (89-85)
قطاع المحروقات	2 ،53	9 ،44	8 ،46	8 ،40	22 ،84
قطاع الصناعات الثقيلة	4 ،29	2 ،42	6 ،37	6 ،29	2 ،24
قطاع الصناعات الخفيفة	4 ،17	9 ،12	6 ،15	3 ،29	96 ،52

المصدر: جليد نور الدين وبوعافية رشيد، "الاقتصاد الجزائري: 50سنة من الاستقلال"، ط1 ، منشورات مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، الجزائر، سنة2012 ، ص، 159.

يعود السبب في تراجع الاهتمام بالقطاع الصناعي إلى سعي الدولة إلى التقليل من اللاتوازنات المسجلة في المراحل السابقة، وذلك من خلال الاهتمام بإنعاش القطاعات الاقتصادية الأخرى التي لم تُعطَ لها الأولوية في المخططات السابقة، مثل الصناعات الخفيفة التي انتقلت من 9,12 % في المخطط الرباعي الأول إلى تقريبا 53% في المخطط الخماسي الثاني، وقطاع الخدمات، وقطاع السكن؛ إضافة إلى توسيع شبكة الهياكل

[1] جليد نور الدين وبوعافية رشيد، "الاقتصاد الجزائري: 50سنة من الاستقلال"، الطبعة الاولى، منشورات مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، الجزائر، سنة2012 ، ص، 159.

القاعدية مثل بناء السدود وتطوير خطوط السكك الحديدية .كما أنه كان للأزمة النفطية سنة 1986 وقعا سلبيا على الاقتصاد الجزائري، مُخلّفة ثقل خدمات ديون خارجية على الاقتصاد الجزائري والذي أثر بدوره سلبا على مؤشرات النمو الاقتصادي.

4- مرحلة الإستراتيجية الصناعية الجديدة

مع بداية الألفية الجديدة، استمرّ ضُعف القطاع الصناعي في خلق الثروة بالبلد، وعدم قدرة الاقتصاد الجزائري على المنافسة، وبالتالي يتوجّب وضع مشروع تنمية صناعية معقدا ومتنوعا وإستراتيجية صناعية تكون بالضرورة مرنة ومتوافقة مع الأوضاع الاقتصادية السائدة، ومنظمة حول أهداف متوسطة وطويلة الأجل، وتستند إلى معرفة كاملة بالفروع وقدرتها الصناعية الفعلية، وفي هذا السياق تم انعقاد جلسات وطنية سنة 2007، حُدّدت فيها توجهات مهمة، تمثلت على صعيد القطاع الصناعي في تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية، وذلك بتحديد مبادئ إستراتيجية صناعية وتشكيل سياسات صناعية؛ إذ تعهّدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار على تنفيذها، وتتمثل محاور هذه الإستراتيجية في:

- الانتشار القطاعي والمكاني للصناعة، والذي يهدف إلى إجراء تحويلات صناعية وتثمين الموارد الأولية التي تتمتع بإمكانيات كبيرة لتكثيف النسيج الصناعي، ومن جهة أخرى استغلال الحيّز المكاني بتطوير وتنمية المناطق الصناعية القريبة من هياكل البحث والتدريب
- إعادة تأهيل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة في اقتصاد متزيد الانفتاح
- سياسات تكامل وملكية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقوم على إعطاء الأولوية للجهات الفاعلة الاقتصادية والمؤسسات الإدارية.
- سياسات دعم الابتكار بعد أن كان هناك خلط بين نقل التكنولوجيا والاعتماد التكنولوجي، قررت الحكومة تطوير وإنشاء نظام وطني للابتكار (SNI) يهدف إلى الوصول تدريجيا لإنتاج تقني جديد للرفع من معدل النمو بالبلد.

أما خلال العشرية الثانية من الألفية الجديدة أي بعد الصدمة البترولية لسنة 2014، أشار منتدى رؤساء المؤسسات سنة 2015 إلى أن مساهمة الصناعة المحلية لا تزال بطيئة في النمو الاقتصادي المستدام وخلق فُرص العمل الدائمة التي يحتاجها البلد؛ حيث تتطلب هذه الأهداف التي يتوجب تحقيقها سياسة صارمة لتنمية

القدرات الإنتاجية الوطنية والقدرة التنافسية للمؤسسات بالإضافة إلى التغيير العميق لمناخ الأعمال على النحو الموصى به من قِبل الميثاق الوطني الاقتصادي والاجتماعي للنمو المبرم سنة 2014 بين الدولة والشركاء الاجتماعيين (FCE) .وبالنظر لأهمية البترول بالنسبة للاقتصاد الجزائري وكذا بالنظر للتذبذبات التي طالته مؤخرا، أعلنت وزارة المالية اتباع سياسة جديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني في إطار ما أسمته" نموذج النمو الجديد "المعلن عنه في جويلية2016 ، إذ تناول نموذج النمو الجديد بُعدين؛ أحدهما يتعلق بموازنة الدولة، والآخر يتعلق بالتنويع الاقتصادي، ومن بين الأهداف التي جاء لتحقيقها جانب التنويع الاقتصادي، التحسين من مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بمُعدّل 6,5 % سنويا خلال الفترة2020 - 2030 ، والتي ستصل إليها الدولة باتّباع مراحل تتمثّل أولاها في الإقلاع خلال الفترة 2016 – 2019 والتي ستتميّز بتغيير حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة نحو المستوى المستهدف.

المطلب الثاني: مميزات القطاع الصناعي في الجزائر ومكامن الخلل

من خلال المراحل التي مر بها القطاع الصناعي والتي كان لها الاثر الكبير في تحديد التوجيهات والاستراتجيات الصناعية في تلك المراحل يتطلب الوقوف على أهم مميزات القطاع الصناعي ومكامن الخلل:

أولا: مميزات القطاع الصناعي في الجزائر:

منذ سنوات كان الانتاج الصناعي موجه للسوق المحلية فقط، لكن مع انتهاج الجزائر سياسة تحريرية أعطت للقطاع الخاص دور في التنمية الاقتصادية دفعت بهذا القطاع للولوج بقوة في الاقتصاد الوطني مما ساهم وبشكل كبير في اعطاء دفع قوي للقطاع الصناعي وكانت الصناعة الجزائرية تتميز بـ[1]:

- قدرات انتاج هائلة دون استغلال عوامل الانتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وادارة الاعمال مما ساهم في ضعف الاداء وانخفاض الانتاجية الصناعية.
- ضعف معدلات النمو مرده كبير الى ضعف تنافسية القطاع نتيجة لسياسة الحماية الشبه المطلقة المعتمدة سابقا.

[1] توفيق كريمة، طه ياسين مرباح، مديحة مرباح، القطاع الصناعي كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة معارف، المجلد 16، العدد01، جامعة الجزائر، جوان 2021، ص، 278.

- ساهمت التكنولوجيا المستوردة وغير الحديثة الى ارتفاع تكلفة النتاج في هذا القطاع مما ساهم في ضعف نوعية منتجاته.
- تقادم معدات النتاج الكثير من المصانع الجزائرية .
- ضعف مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع حاجات المستهلكين ومتطلبات السوق.

ثانيا: مكامن الخلل للقطاع الصناعي في الجزائر:

بالرغم من وجود عدة مزايا إلا وهناك عدة مشاكل ومعوقات يعاني منها القطاع الصناعي في الجزائر يمكن عرضها على النحو الأتي[1]:

- المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات وهذا راجع لقدم معظمها مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة الانتاج وانخفاض في الكفاءة الانتاجية .
- عدم ملائمة مواقع الصناعة حيث ان معظم المؤسسات الصناعية تقع داخل المدن الكبرى وخاصة المناطق الساحلية والمناطق التجارية والسكنية، مما يتطلب التفكير في إعادة إنشاءها في مواقع خارج التجمعات السكنية لإعادة التوطن الصناعي.
- مشاكل متعلقة بالخدمات كالمياه، الغاز والكهرباء، المجاري، الاتصالات، النقل، وكل الخدمات اصبحت ضرورية للنهوض بالقطاع الصناعي .
- مشكل العقارات الصناعية لعدم كفاية الاراضي في المناطق الصناعية وارتفاع أسعارها، كما أن غياب سوق عقاري فعال ادى لوجود الكثير من المضاربات حول العقار الصناعي.
- مشاكل تتعلق بنقص التمويل لصعوبة ايجاد مصادر وغياب مصرفي قادر على تمويل إقامة صناعات جديدة وبالتالي حرم القطاع من مصدر مهم ورئيسي لتنميته .
- مشاكل متعلقة بالمواد الخام لارتفاع اسعار المواد الاولية بحكم الانخفاض القوي للعملة الوطنية، مما ادى لجوء بعض فروع الصناعات الى الاعتماد على السوق الاجنبية في استراد بعض المواد الخام.
- مشاكل متعلقة بالتسويق لصغر حجم السوق المحلية وعجزها عن استيعاب النتاج المحلي والمنافسة غير العادلة بين المنتجات المحلية والجنبية.

[1] توفيق كريمة، طه ياسين مرباح، مديحة مرباح، القطاع الصناعي كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص، 285.

- مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي نظرا لنقص مؤسسات التعليم التقني والتطبيقي والمعاهد الفنية المتخصصة، وكذا ضعف التعاون ما بين مراكز البحث والتطوير والجامعات، بالإضافة لغياب التنسيق والتنظيم بين المؤسسات الصناعية وغياب التخطيط.
- مشاكل متعلقة بغياب السياسات والتشريعات والقوانين، بالإضافة الى العراقيل الادارية في دراسة الملفات الخاصة بإقامة المشاريع الجديدة في مجال الصناعة.

المطلب الثالث: سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر

تسعى الجزائر إلى تطوير القطاع الصناعي، ومن أجل ذلك وضعت عدة استراتيجيات لتطوير هذا القطاع والنهوض به، وتتمثل سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر فيما يلي[1]:

1- تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية:

وذلك من خلال تشجيع الشركات بما في ذلك القطاع الخاص للمواد المشاركة بشكل أكثر في التنمية الوطنية من خلال:

- إنشاء وتطوير هياكل التسهيل والدعم المختلفة لدعم المؤسسات الصناعية .
- ضمان الانتشار المكاني للأنشطة الصناعية .
- تنفيذ السياسات العامة لدعم الترقية والتحديث لهذه الشركات، خاصة من الناحية التكنولوجية والإدارية وتدريب الموارد البشرية.

2- إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني:

لابد من إعادة هيكلة قطاع الصناعة نتيجة للمشاكل التي يعرفها هذا الأخير نتيجة للتحولات الدولية الراهنة والقدرات التنافسية الكبرى للدول الناشئة، وظهور تكتلات إقليمية دولية أدت إلى زيادة حدة المنافسة الدولية وتدني المنتجات الإجمالية، وذلك باستغلال الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة و الانتقال من مجرد مصدر للمواد الأولية إلى منتج ومصدر حمولة بتكنولوجيا أكثر تقدما وقيمة مضافة أكثر بهدف تحقيق القدرة على المنافسة الدولية، فلابد من إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي لتحقيق أكثر اندماج ممكن في النظام التجاري العلمي، وذلك عن طريق التخصص في السلع التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية و

[1] سلامة وفاء وولهه وردة، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية** – العدد 13 /2018، ص ص: 149- 150

حمولة إنشاء سلاسل إنتاجية وتوجيه الاستثمارات الصناعية وتكوين الأيدي العاملة الوطنية الفنية والمتخصصة.

3- تأهيل الموارد البشرية وتنمية المهارات:

إن رأس المال البشري هو عنصر بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي لذا لابد من عدم السياسات التي ترسى أسس التعلم للقوى العاملة المستقبلية، لذا يجب التركيز على التدريب المهني والتقني لتلبية الطلب على المهارات الصناعية ومن الضروري إشراك القطاع الخاص من خلال الروابط بين الشركات وتعاون القطاع الجماعي والخاص .

4- التركيز على صناعات معينة للتصدير:

البدء من تنويع الهيكل الصناعي ورفع كفاءته وذلك من خلال إعداد برامج لتشجيع ودعم الصناعة والتركيز على الصناعات القادرة على تحقيق النمو والمنافسة في الأسواق الخارجية من خلال التركيز على الصناعات التي تعتمد على الطاقة بكثافة بدل تصدير المواد الطاقوية على شكلها الخام يتم تحويلها إلى منتجات تامة الصنع.

5- وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي: و ذلك عن طريق:

- تشجيع الإبداع؛
- تطوير الموارد البشرية وترقية الاستثمار الخارجي المباشر؛
- عصرنه المؤسسات، التي تسجل أهدافها وطرق تسيريها في إطار إستراتيجية التصنيع.

6- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتصدر الاستثمارات مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات، لذلك تسعى الجزائر إلى وضع الاستراتيجيات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي، خاصة وأن مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر لم تعرف تحسنا بدا من التسهيلات المقدمة لإنشاء المشروع إلى غاية التصفية النهائية، لذلك يستدعي تطوير الاستثمار محيط فعالا يوفر للمستثمرين إطارا مؤسساتيا ملائما، ونظاما تحفيزيا للحماية وعلية فان إستراتيجية ترقية الاستثمار تعد جزء لا يمكن فصله عن إستراتيجية النظام الاقتصادي في مجمله. وتحفيزا للاستثمارات من إدخال عدة تعديلات على الأمر 08/06 المتعلق بتطوير الاستثمار تحسنا للنظام القائم من بينها:

- إعادة تهيئة مسار منح المزايا وتسييرها ومطابقتها للممارسات الدولية في المجال؛
- تقليص مدة معاجلة ملفات الاستثمار؛
- إلغاء تأشيريه الدخول بالنسبة للأجانب؛
- حماية حقوق المستثمرين الذين لديهم الحق في الطعن في اللجنة المتخصصة لهذا الغرض؛
- مراجعة قانون الجمارك؛
- تخفيض التكاليف الجبائية والاجتماعية؛
- التكنولوجيا عنصر مهم لتطور الصناعة؛

الصناعة من أكثر القطاعات لكل ما هو جديد في تفعيل أدائها الوظيفي وهذا من طبيعة هذا النشاط القائم أصلا على تحويل المدخلات إلى مخرجات جديدة باستعمالات متعددة، ولذلك برز تأثري التطور التقين أكثر وضوحا في عمليات التصنيع، والتطور الكبير الذي شهدته الدول المتقدمة ما هو إلا دليل واضح على انعكاس التقدم التكنولوجي الذي أحرزته هذه الدول في ميدان العمل الصناعي هلا، حيث أصبح نقل التكنولوجيا مفهوم مرتبط بضرورات التصنيع في البلدان النامية من بينها الجزائر.

المبحث الثاني: الاستراتجيات الصناعية الجديدة كآلية لتفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر

تعددت الاستراتيجيات الصناعية المتبعة في الجزائر، فمنذ الاستقلال تعيش الجزائر معركة حقيقية وفي سباق مع الزمن من أجل تنمية اقتصادية مستدامة والتقليل من التبعية للأسواق الخارجية، تعتمد على سياسة الإحلال محل الواردات والسعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات السلعية المختلفة كصناعات الاستهلاك النهائي، وصناعة الاستهلاك الوسيط إلى استراتيجية تعتمد على تشجيع واقامة الصناعات التصديرية بالإضافة إلى السعي نحو تصدير الفائض من إنتاج الصناعات التي أقيمت بهدف الإحلال محل الواردات بعد تغطية احتياجات السوق المحلية.

المطلب الأول: مقومات استراتجية القطاع الصناعي في الجزائر

للجزائر مقومات متنوعة في القطاع الصناعي من الممكن استغلالها وتطويرها لتحقيق تنويع اقتصادي في المجال اهمها.

1- صناعة الحديد والصلب:

رغم أهمية قطاع صناعة الحديد والصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية ودوره السياسي في أي اقتصاد إلا انه في الجزائر مازال هذا القطاع لم يلعب بعد الدور كقطاع قائد للتنمية الاقتصادية إلا أن هناك إرادة وإستراتيجية إعادة الاعتبار لهذا القطاع ويمكن لنا أن نذكر أهم المشاريع المستقبلية الخاصة من اجل تنمية قطاع الحديد والصلب في الجزائر:

أ. مشروع انجاز مركب الحديد والصلب ببلارة ولاية جيجل:

انطلاق مشروع انجاز مركب الحديد والصلب ببلارة ولاية جيجل يعتبر حدث على مستوى الاقتصاد الجزائري ويأتي كمحور أساسي في الصناعة الجزائرية حيث تملك فيه خبرة ومخزون من العمالة ويأتي في إطار شراكة جزائرية – قطرية، حيث من المنتظر أن يوفر المركب مناصب شغل ومواد موجهة للسوق المحلية بمعيار وبجودة لحماية السوق الجزائرية من فتح المجال التكنولوجي، ويعتبر ثروة وقطب صناعي كبير في المنطقة الخاص بالحديد وكل ما يدور به من سوق للمناولة أي ان تنشا عن المصنع مؤسسات صغيرة

ومتوسطة لها عالقة بصناعة الحديد والصلب وهي محاور مهمة لكل منطقة إفريقيا وللسوق الاوروبية، كما سيقلص فاتورة استيراد الحديد ومشتقاته ويزيد في فاتورة التصدير كما سيعطي صورة أساسية للجزائر أنها بلد مفتوح للاستثمارات على المستوى الدولي في مجال الحديد والصلب، وسينتج المركب 2.5 مليون طن من الفولاذ الطويل في مرحلة أولى وهو إنتاج مرشح للارتفاع الى5 ملايين طن في المرحلة الثانية من إنتاج الفولاذ المصفح وأنواع الفولاذ الخاصة وسيساهم هذا الإنتاج أساسا في تطوير صناعة السكك الحديدية و3000 منصب شغل مباشر ومستقبل 15 ألف منصب شغل آفاق 2020.

ب. استثمار 15 مليون دولار لاستغلا احد اكبر مناجم الحديد في العالم

وهذا من خلال استغلال منجم (غار جبيلات) احد اكبر مناجم الحديد في العالم، واستغلال هذا المنجم سيؤدي إلى تطوير المنطقة وخلق فرص العمل الجديدة وخفض واردات الحديد، وتبلغ احتياجات الجزائر الإجمالية من الحديد والصلب 10 ملايين طن سنويا وهي تنتج 5 ملايين طن سنويا فقط وتستورد الباقي بقيمة 10 مليون دولار سنويا، ويقع غار جبيلات على بعد 131 كم جنوب شرق مدينة تندوف واكتشف عام 1952، وتقدر احتياطات المنجم ب 3.5 مليون طن منها 1.7 مليون طن يمكن استغلالها، وسيسمح المشروع بإنشاء 15 ألف فرصة عمل جديدة .

ت. إعادة الاعتبار لمركب الحجار

حيث تسعى الحكومة إلى إعادة مجمع الحجار الى طاقته الإجمالية السابقة عند 2 مليون طن سنويا في السنوات المقبلة بعد تنفيذ برنامج الاستثمار والصيانة، وهذا بتحويل أغلبية رأس المال الاجتماعي لارسيلول ميتال أي 51 % منه للطرف الجزائري، وستعود هذه النسبة إلى كل من المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفات بنسبة 30 % والمجمع العمومي الجزائر ي(سيدار) بنسبة 20 %، وسيؤدي التوقيع على عقد المساهمين الجدد لارسيلول ميتال إلى ارتفاع حجم رأس المال الاجتماعي مرفوقا بمخطط استثماري طموح يوجه إعادة تأهيل وعصرنة وتطوير المناجم الواقعة بولاية تبسة، وكان مجمع لارسيلول ميتال قد توصل في شهر سبتمبر 2013 إلى اتفاق استراتيجي مع مجمع سيدار يتضمن مخططا استثماريا بقيمة 763 مليون دولار موجه لتطوير مركب الحديد والصلب بالحجار ومنجمي الونزة ووبخضرة، ويهدف إلى مضاعفة طاقة إنتاج المصنع من مليون طن إلى 2.2 مليون طن سنويا في آفاق 2017 .

ث. صناعة الأجهزة الالكترونية والكهرومنزلية:

تعد صناعة الأجهزة الالكترونية والكهرومنزلية من بين الفروع التي حققت فيها الجزائر نقلة من حيث الكمية والنوعية إذ أصبحت المنتجات المحلية لا تقل جودة عن مثيلاتها المصنوعة خارج الحدود بشهادة مهنيين ومستهلكين واجمعوا أن هناك تحسن كبير في صناعة الأجهزة الكهرومنزلية والالكترونية لاسيما أجهزة التلفزة واللوحات الذكية وكذا أجهزة الكمبيوتر، ويتم إنتاج هذه الأجهزة سواء بالاعتماد على التصنيع الكلي أو تركيبها في المصانع الجزائرية، والمؤسسات الجزائرية تحترم معايير السالمة والنوعية لأنها مجبرة على الخضوع للمقاييس الموضوعة من طرف الدولة وبالتالي لا تستطيع تسويق منتجات رديئة أو مضرة بصحة المستهلك.

ج. الصناعات التحويلية:

تركز أهم الصناعات التحولية في مجموعة من الصناعات التي تعتبر الأهم والأجدر بالحديث عنها والتي تتنوع في أربعة فروع صناعية وهي:

- **الصناعات الغذائية:** تعتبر من الصناعات المرشحة للتطور والتوزيع واستقطاب يد عاملة أكثر وهذا يسبب عدم تعقد التكنولوجيا المستخدمة في القطاع واتساع السوق المحلية حيث أن هناك فرص كثيرة لإحلال محل الواردات خاصة مع تحسين الإنتاج الفلاحي وهو ما يساعد على نمو الصناعات الغذائية وتسويق المنتجات الفلاحية أيضا وتتمثل أهم الصناعات الغذائية في الصناعات المواد الدسمة وتحويل الحبوب، الحليب ومشتقاته.
- **الصناعة النسيجية:** تشمل الصناعات التحولية النسيجية على جميع العمليات الهادفة إلى تحويل الألياف والشعيرات إلى خيوط الإنتاج سلع ومنتجات تستخدم في أغراض الحياة المختلفة مثل الأقمشة والملابس بأنواعها....الخ وقد تطورت هذه الصناعة فشملت الآلة والإنتاج وظهرت إلى جانبها صناعة الحياكة والقماش غير المنسوج التي تختلف كليا من أنواع النسيج العادي المعروف.
- **الصناعات الكميائية:** وهي التي تضم عدد معتبر من الأعمال تتمثل في استخراج البترول ا ولغاز والفحم بالإضافة الى مثل الأسمدة والمبيدات ومنتجات البلاستيك والمطاط وتعد هذه الصناعات من

المؤشرات الهامة التي تدل على مدى التطور الصناعي إذ تعتمد بالدرجة الأولى على التقدم والبحث العلمي.

- **الصناعة الصيدلانية:** تشمل الأدوية والكواشف البيولوجية، المواد الكيمائية الخاصة بالصيدليات، مثل إبر الحقن وخيوط الجراحة مواد التضميد وكل المواد الأخرى الضرورية للطب البشري.

كما تعتبر أكثر صناعة مقنونة حيث الصناعات في العالم تخضع لأكبر عدد من القيود والقوانين والأنظمة التي تحكم مختلف مراحل أعمالها منذ وضع المخططات وبداية الإنشاء وحتى بعد طرح إنتاجها في الصيدليات

المطلب الثاني: ركائز الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

إن إنعاش القطاع الصناعي في الجزائر أمراً حتمياً في قيادة التنمية الاقتصادية مع باقي القطاعات الأخرى في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي، ففي سبيل تحقيق هذا المسعى رسمت وأخذت الإستراتيجية الصناعية الجديدة المتبناة في الجزائر وفي إطار برنامج إعادة الهيكلة الصناعية الأبعاد التالية:

1- تحديد أهم الفروع والمناطق الصناعية:

ضمن هذا البعد تم تحديد ثلاث أنماط من الفروع الصناعية والتي يمكن من خلالها خلق صناعة تنافسية قادرة على مواجهة المنافسة في الأسواق الدولية [1] وهي:

- **الصناعات المعتمدة على المواد الأولية المتوفرة في الجزائر:** البتروكمياء، الحديد والصلب، مواد البناء.
- **الصناعات المحققة للقيمة المضافة:** الصناعات الغذائية، الصناعات الكهربائية، الصناعات الالكترومنزلية.
- **الصناعات الموجهة لتلبية الطلب المحلي:** صناعة السيارات، صناعة وسائل النقل، صناعة عتاد الأشغال العمومية.

[1] سليم بوهديل، اشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية- آفاق 2025، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر، 2016-2017، ص 125.

من خلال هذه الفروع التي تم تحديدها المبتغى منها هو تثمين الموارد الطبيعية مع تطوير الصناعات، وعدم الاكتفاء بتصدير البترول الخام مستقبلا .أما من حيث الانتشار الجغرافي، فقد تم تحديد أربعة أنواع من المناطق الصناعية هي[1]:

- **منطقة التنمية الصناعية المندمجة:** الجزائر، البليدة، مستغانم، برج بوعريريج، الاغواط، وهران، سطيف، غرداية، تيزي وزو، عنابة، بومرداس.
- **أقطاب تكنولوجية:**
  - **المرحلة الأولى:** الجزائر العاصمة،)سيدي عبد الله(، بجاية، سيدي بلعباس.
  - **المرحلة اللاحقة:** تلمسان، قسنطينة، باتنة، الشلف.
- **مناطق متخصصة:** ارزيو، حاسي مسعود، وهران، سكيكدة.
- **مناطق متعددة النشاط:** قسنطينة، سكيكدة، تلمسان، عين تموشنت
- **ترقية الصناعات الجديدة:** أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخراً والتي تؤثر سلباً على الاقتصاد مثل: الصناعات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وصناعة السيارات.
- **تثمين الموارد الطبيعية:** الهدف من هذا البعد هو النهوض بالصناعات من خلال الاستغلال الأمثل لمؤهلاتها الطبيعية، والانتقال من بلد مستورد للموارد الأولية إلى بلد مصدر للمواد المحولة بتكنولوجيا أكثر تهيئاً وبقيمة مضافة أقوى[2].

2- تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي:

في هذا الإطار ومن أجل تنويع الإنتاج الصناعي الوطني واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها من بين الآليات التي تساهم بشكل كبير في تطوير القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، تم إصدار العديد من المراسيم والقوانين بهدف إنعاش القطاع الصناعي وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في إطار سياسة صناعية جديدة مبنية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] سليم بوهديل، نفس المرجع، ص، 127.

[2] – وفاء رمضاني وحياة عثماني، أثر مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة "1992 – 2017"، **مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية**، العدد 4، سنة2019، ص، 62 .

3- حظر الاستيراد:

أقرت الحكومة تدابير جبائية وتنظيمية لضبط الواردات وحماية المنتوج المحلي، بحيث قررت الحكومة ابتداء من جانفي 2008 منع استيراد قرابة 851 مادة، منها مواد أولوية كالبلاستيك والألمنيوم، والفواكه الخضر والاجبان واللحوم، والمياه المعدنية والحلويات والشكولاطة والاسمنت وكذا مواد أخرى. كما فرضت ضريبة على الاستهلاك الداخلي تشمل36 منتوج مستورد، وتم رفع الرسوم الجمركية على 129 منتوج مستورد، وهي كلها تدابير بغرض حماية المنتجات المحلية، ومست هذه الضرائب أجهزة الإعلام الآلي، والهاتف النقال والمشروبات والمكملات الغذائية وبطاقات التعبئة وبطاقات فك التشفير وهياكل الجرارات وتجهيزات ومواد أخرى، منها أجهزة الرفع والجسور المتحركة وأجهزة تنقية مياه الشرب.

4- تأهيل المؤسسات:

لقد وضعت السلطات الجزائرية إستراتيجية لمرافقة مؤسساتها الاقتصادية، حيث سطرت لذلك ثلاث أنواع من برامج التأهيل في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تتمثل هذه البرامج في:

⇦ البرنامج الوطني لتحسين التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة:

وهو برنامج تأهيل خاص بالمؤسسات الكبيرة التابعة لوزارة الصناعة امتد من جانفي 2002 إلى 31 ديسمبر2005 هدفه تحسين موقع المؤسسات الصناعية ومحيطها مبدؤه الانخراط الحر للمؤسسات، وفي ظل هذا البرنامج تم تأسيس صندوق الترقية والتنافسية الصناعية، والذي يقدم مساعدات المالية المباشرة للمؤسسات الصناعية أو الخدمية شرط أن تكون لها صلة بالصناعة، وهذه المساعدات المالية تغطي النفقات المتعلقة بالتشخيص الاستراتيجي الشامل وهياكل الدعم التي تساهم في تحسين الجودة المتعلقة بالمعايرة والتقييس الصناعي، في التكوين والبحث والتطوير وترقية القطاع الصناعي ورد الاعتبار للمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة.

⇦ برنامج الدعم (EDPME) لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية:

هو برنامج ممول من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية واللجنة الأوروبية، يسيره خبراء أوروبيين وجزائريين، مدته 5 سنوات، والهدف منه هو تقوية تنافسية المؤسسات الصناعية الخاصة في جميع المجالات (التطوير الاستراتيجي، التسويق، إدارة ا الأعمال، والتنظيم، تسيير الموارد البشرية، الإنتاج، المالية

والمحاسبة، مراقبة التسيير)، علما أن البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحوي على ثلاث أشكال من المساعدة المالية منها مساعدات مباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مساعدات للهيآت المالية والبنوك التي ترافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساعدات للهياكل الوسيطية ولخدمات الدعم العمومي والخاص.

- ✓ **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تحمل الجنسية الجزائرية العامة منها والخاصة، ويخص أيضا تأهيل المحيط المباشر لهذه المؤسسات وكذا هياكل دعمها، فهدف هذا البرنامج تقوية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى السعر والجودة.

إن المتتبع لأنواع البرامج المطبقة في الجزائر يتضح له بأن هذا البرنامج يعني في المقام الأول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعود ملكيتها في الغالب إلى القطاع الخاص575906 مؤسسة سنة2016 ، أما المؤسسة العمومية فإنه تم تأهيلها من خلال اللجوء إلى عمليات الشراكة مع المؤسسات الأجنبية أو بواسطة الخوصصة.

5- تطوير النظام البنكي على النحو الذي يسمح له بمواكبة متطلبات المرحلة الجديدة

نظرا للدور الكبير الذي يلعبه النظام المصرفي في تطوير الاقتصاد بصفة عامة، والقطاع الصناعي بصفة خاصة قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات لتطويره نذكر أهمها في النقاط التالية:

- ✓ الحد من سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية الجزائرية.
- ✓ الحد من تركيز البنوك على تمويل التجارة الخارجية.
- ✓ تطوير أنظمة الدفع ومعالجة مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية

حيث أنه في السنوات الأخيرة اهتمت الجزائر بقطاع الصناعة نظرا لحالة الركود التي يعرفها القطاع، فهي"في إطار تقلبات الاقتصاد العالمي المرفوق في السنوات الأخيرة بعدم استقرار أسعار السوق النفطية، تعمل حاليا من خلال النموذج الاقتصادي الجديد في آفاق 2030 على تنويع الاقتصاد الجزائري، وذلك ضمن أهداف طويلة الأجل متعددة تشمل ضمن القطاع الصناعي العمل على الوصول إلى معدل % 10 كمساهمة

للقطاع الصناعي ضمن الناتج المحلي الإجمالي في آفاق سنة2030"[1] ، حيث ترى فيه قطاعا هاما من شأنه المساهمة في تحسين هيكل بنية الاقتصاد الوطني، وتنويع الإنتاج الوطني، والولوج إلى الأسواق العالمية، وعلى هذا الأساس يشهد قطاع الصناعة انطلاقة جديدة من أجل إنعاشه وتنميته، حيث تم وضع استراتيجية صناعية جديدة شاملة، ترتكز على الفروع الصناعية التي يمكن ترقيتها، مع وضع مجموعة من التحفيزات والتسهيلات والسياسات المرافقة للتنمية الصناعية كتأهيل المؤسسات الصناعية، وتنمية الموارد البشرية ودعم الابتكار وجذب الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثالث: آفاق تنويع القطاع الصناعي لاستغلال الطاقة المتجددة بالجزائر

حرصا منها على نجاح برنامج الطاقات المتجددة، تعتزم الجزائر تطوير قدراتها الصناعية من خلال إنشاء شبكة للمناولة في هذا القطاع في مجال الطاقة الشمسية، الكهروضوئية، يتوقع تحقيق في سنة 2013 نسبة إدماج الصناعة الجزائرية قدرها60% ، على أن تصل إلى نسبة 80% في الفترة الممتدة ما بين 2014 و2020، وهذا بفضل إنشاء مصانع لإنتاج الألواح الكهروضوئية، السيليسيوم، منوبات التيار، البطاريات، المحولات والكوابل والأجهزة الأخرى التي تدخل في بناء المحطات الكهروضوئية[2] . وبخصوص الطاقة الشمسية الحرارية يرتقب بلوغ نسبة إدماج تقدر بـ 50% في الفترة الممتدة ما بين 2014 و2020ء وسيتم تجسيد هذه الأهداف من خلال:

- بناء مصانع لصناعة المرايا
- بناء مصانع لصناعة أجهزة السائل الناقل الحرارة وأجهزة تخزين الطاقة؛
- بناء مصنع لصناعة أجهزة كتلة الطاقة؛

[1] عمران عبد الحكيم: **واقع القطاع الصناعي الجزائري وتنافسيته على ضوء المؤشرات الإقليمية والدولية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 1 ، جامعة المسيلة، سبتمبر 2021 ، ص، 589.

[2] – سليمان كعوان صورية ديب، **إمكانيات وتحفيز الجزائر في الطاقة المتجددة وآفاقها المستقبلية، الملتقى الوطني الثاني عشر حول: فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية "البيئية"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، جامعة 20 أوت1995، سكيكدة، الجزائر، 11-12 نوفمبر 2014، ص ص 06-07.

- تطوير نشاط الهندسة وقدرات التصميم والتزويد والإنتاج. وخلال الفترة الممتدة ما بين 2021 و2030، فإن نسبة الإدماج ستفوق 80% مع ضمان توسيع قدرة إنتاج الوحدات المذكورة أعلاه.

وخلال عام 2013 في مجال طاقة الرياح، تم إطلاق دراسات لإقامة صناعة متعلقة بالطاقة الريحية للوصول إلى تمية إندماج تقدر ب 50% في الفترة الممتدة بين (2014 - 2020)، وعليه تم اتخاذ إجراءات تتلخص فيما يلي: [1]

- بناء مصنع لصناعة الأعمدة ودورات الرياح
- إنشاء شبكة وطنية للمناولة الصناعة أجهزة أرضية رافعة؛
- الرفع من كفاءة نشاط الهندسة وقدرات التصميم والكترونية والإنجاز من أجل بلوغ نسبة إدماج تقدر على الأقل ب 50% من طرف المؤسسات الجزائرية، قد تفوق نسبة الإدماج 80% في الفترة الممتدة بين (2021 - 2030) بفضل توسيع قدرات الإنتاج بالإضافة إلى كل ما سبق، مصادر أخرى لإنتاج الطاقة المتجددة تمتلكها الجزائر، يمكن استغلالها منها:
  - الطاقة الحرارية الأرضية؛
  - الكتلة الحيوية؛
  - الكهرومائية.

والجدول الموالي، يمثل برنامج تنمية الطاقة المتجددة (2015 - 2030):

[1] - بإعتماد على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: http: //www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables، 2017/02/25.

الجدول رقم 3– 3 برنامج تنمية الطاقة المتجددة (2015 – 2030) الوحدة: ميغا واط

	المرحلة الأولى 2015–2020	المرحلة الثانية 2021 –2030	المجموع
الطاقة الشمسية الضوئية	3000	10575	13575
قوة الرياح	1010	4000	5010
الطاقة الشمسية المركزة	–	2000	2000
التوليد المشترك للطاقة	150	250	400
الكتلة الحيوية	360	640	1000
الطاقة الحرارية الأرضية	05	10	15
المجموع	4525	17475	22000

المصدر: تم انجاز الجدول باعتماد على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: http: //www.andi.dz/index.php/ar/les-anergies-renouvelables، 2017/01/25

من خلال الجدول السابق، يتبين لنا أن برنامج تنمية الطاقة المتجددة ركز على الطاقة الشمسية الضوئية وطاقة الرياح. فمن المخطط له أن تصل الطاقة الشمسية الضوئية في المرحلة الأولى (2015 – 2020) 3000 ميغاواط، وفي المرحلة الثانية (2021 – 2030) 10575 ميغاواط، أما طاقة الرياح فمن المتوقع أن تصل إلى 1010 ميغاواط في المرحلة الأولى، وإلى 4000 ميغاواط في المرحلة الثانية.

المبحث الثالث: تقييم مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2010-2019.

أهم ما يميز القطاع الصناعي هو ارتفاع الإنتاجية والمساهمة في زيادة الدخل الوطني و الفردي، و المساهمة في رفع مستةيات التشغبل و امتصاص البطالة، واحلال الواردات وتنمية الصادرات وتنويع مصادر الدخل وتحسين ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام

من غير شك "أن الجزائر بذلت جهودا كبيرة لتنويع مصادر الدخل، إلا أن نموذج الاقتصاد الريعي المستند على الريع الخارجي وليس توسيع قاعدة الإنتاج الداخلية يفرض هيمنته على نمط الأنشطة الاقتصادية المولدة للثروة، وبالتالي يمكن الجزم أن الاقتصاد الجزائري أصيب بما يسمى بالعلة الهولندية نظرا لامتلاكه وفرة الموارد الطبيعية وخاصة المحروقات التي أصبحت نقمة على الجزائريين"[1]، فالنمو الملاحظ خلال السنوات الأخيرة مرتبط بشكل مباشر بقطاع المحروقات في الوقت الذي لا تزال فيه مساهمة القطاعات الأساسية والتي يمكن اعتبا هرا مهمة وحيوية كقطاع الصناعة خارج المحروقات أو الصناعة التحويلية في هيكلة هذا النمو ماتزال ضعيفة وهامشية.

أولا: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2010-2019)

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ما يقارب 174 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة2018 مقارنة مع 167 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة2017 ، بحيث عرف زيادة طفيفة بنسبة حوالي 04% مقارنة بسنة 2017 ويمكن توضيح تطورات الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2010-2018) من خلال الجدول التالي:

[1]- زهير عماري: **أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزئر باستخدام التحليل الديناميكي (نموذج الإنحدار الذاتي VAR) للفترة (2013/1980)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد14 ، جامعة المسيلة، 2015م، ص 117.

الجدول رقم 3- 4: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	161	200	209	210	214	166	160	167	174

Source: Principaux indicateurs de l'économie Algérienne ،Ministère des Finances.

وعلى ضوء التطورات الأخيرة، فالجميع متفق على أن هذا الانخفاض في حجم الناتج المحلي الإجمالي يعزى بكل تأكيد إلى التراجع الذي عرفته أسعار النفط بداية من سنة2014 ، وما يدعم ذلك أكثر، هو ذلك التراجع في حجم الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات الاستخراجية من مبلغ حوالي 72,50 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2011 إلى 39,20 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2018.

وتبرز هذه الأرقام المرتبطة بالمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري بكل تأكيد، ذلك الارتباط لأدائه بشكل عام بما يتحقق من الريع المتأتي من ما تنتجه الأرض من الموارد الطبيعية غير المتجددة والناضبة في النهاية (البترول الخام أساسا والغاز الطبيعي).[1]

[1]- عمران عبد الحكيم: **واقع القطاع الصناعي الجزائري وتنافسيته على ضوء المؤشرات الإقليمية والدولية**، مرجع سابق، ص ص 590-591.

الجدول رقم 3– 5: تطور الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي حسب فرع النشاط (2010– 2019) الوحدة بمليون دج

الفرع الصناعي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
02– الماء والطاقة	00 .205743	00 .223075	40 .246325	60 .261599	90 .282875	90 .305468	10 .364771	00 .402357	50 .413495	00 .436765
05– المناجم والمحاجر	10 .32949	50 .38309	40 .45204	30 .44150	30 .45243	50 .51501	30 .55787	70 .50184	60 .58131	30 .61340
06– الحديد ولصلب والكهرباء والميكانيك	40 .274962	40 .288595	30 .313851	30 .337802	20 .347685	70 .400125	7 .405650	20 .422899	20 .447152	60 .523830
07– مواد البناء	10 .119323	10 .126868	90 .128647	60 .136026	50 .147986	9 .169771	8 .182578	20 .198884	40 .208961	20 .207024
09–الكيمياء والبلاستيك والمطاط	20 .134110	20 .161075	50 .173071	90 .180264	10 .186557	80 .197841	50 .208259	00 .213161	60 .226315	50 .229758
10– الصناعة الغذائية	00 .746426	60 .824146	80 .899318	20 .987150	.1065341 70	.1158484 50	8 .1262015	.1339627 60	.1417562 10	.1464000 60
11–المنسوجات. الجوارب والملابس	40 .43565	00 .43922	50 .45410	50 .45742	10 .45660	10 .47351	80 .53752	90 .62367	10 .66164	50 .76232
12– الجلود والأحذية	00 .6318	80 .6295	70 .6466	90 .6432	40 .6779	80 .6659	00 .6665	90 .6654	70 .7184	50 .7637
13– الخشب والفلين والورق	80 .36682	50 .37715	10 .39584	00 .40945	10 .42150	10 .42634	00 .47689	00 .53815	50 .58773	00 .62061
14– صناعات أخرى	30 .59132	00 .59223	00 .58753	00 .55103	10 .52428	20 .44875	50 .48001	40 .52108	80 .58448	70 .62725
المجموع	.1659212 30	.1809226 10	.1956633 60	.2095217 30	.2222707 40	.2424714 50	.2635171 50	.2802059 90	.2962189 50	.3131375 90

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على:

ONS ،**Activite Industrielle 2010- 2019** ،Collections Statistiques N° 218/2020 Série E: Statistitques Economiques N° 105 ،ALGER ،DL: 2ème Semestre 2020 ،p 40.

الشكل رقم 3- 1: تطور الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي حسب فرع النشاط 2010-2019

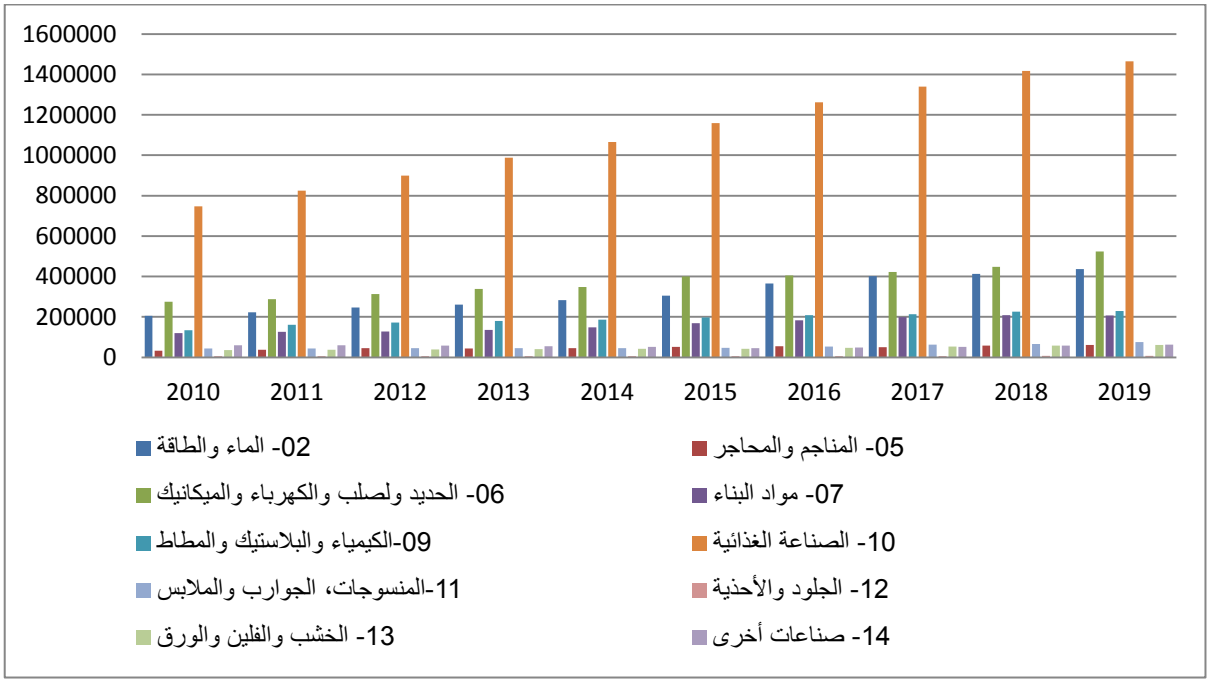

ساهم القطاع الصناعي بنسبة 5.6% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2019 حسب احصائيات الديوان الوطني للإحصاء، كما سجل الإنتاج الصناعي للقطاع العام الوطني زيادة بنسبة ب 5.7% سنة 2019 مقارنة بسنة 2018. وتعتبر الصناعات الغذائية أكثر الصناعات مساهمة في الإنتاج الصناعي حيث بلغت نسبة مساهمتها46.75% سنة2019 ، ثم تليها صناعة الحديد والصلب والكهرباء والميكانيك بنسبة تقدر ب 16.72% سنة 2019. ففي كل سنة من سنوات الفترة 2010-2019 نلاحظ نمو مضطرد لنسبة مساهمة فروع النشاط الصناعي في الإنتاج الإجمالي وهذا يتناسب طرديا مع نمو الإقتصاد الجزائري وتحسن مؤشراته.

ثانيا: تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي 2010-2019

لا تختلف مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة كثيرا على مساهمة الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي في الإقتصاد الوطني و هذا ما ستوضحه الجداول التالية:

الجدول رقم 3– 6: تطور القيمة المضافة حسب فرع النشاط الصناعي بين سنوات 2010–2019 الوحدة: بمليون دج

الفرع الصناعي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
02– الماء والطاقة	98622.10	110601.60	122553.40	.132168 60	.142640 40	.154447 00	.178508 90	.199134 50	.208049 80	.228476 60
05– المناجم والمحاجر	18205.5	19546.40	22750.40	40.22443	10.23043	70.26319	60.28412	40.26318	50.34355	20.33059
06–الحديد ولصلب والكهرباء والميكانيك	7.83624	89916.20	50.97395	.104021 90	.108555 80	.125645 20	.118766 10	.120842 90	.115235 90	.140919 40
07– مواد البناء	70523.30	74846.90	50.75897	10.80347	10.88038	.109152 20	.115544 20	.121221 20	10.126	.117010 50
09–الكيمياء والبلاستيك والمطاط	8.48363	53603.20	10.60074	50.64940	60.66938	80.70863	10.73325	40.73594	60.90443	20.91361
10– الصناعة الغذائية	6.214132	231846.50	.266137 40	.285480 40	.326582 30	.355983 80	.381647 10	.407474 10	.433407 20	.444701 40
11–المنسوجات. الجوارب والملابس	1380.842	13477.70	30.14008	70.14330	60.14793	90.15792	20.17428	10.20081	30.21165	90.24571
12– الجلود والأحذية	230.593	2603.50	40.2665	2650.50	2878.90	2963.70	2835.80	2852.30	3080.10	3283.60
13–الخشب والفلين والورق	1760.194	17620.40	20.18360	90.18913	60.19812	90.20402	60.22370	50.25221	60.27996	90.29374
14– صناعات أخرى	5010.302	50132.00	60.49672	40.46490	40.44433	20.37799	30.40464	90.44039	20.49504	30.52922
المجموع	617405	664194	729515	771787	837717	919370	979303	1040780	1109390	1165681

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على:

ONS. **Activite Industrielle 2010- 2019** ،Collections Statistiques N° 218/2020 Série E: Statistitques Economiques N° 105 ،ALGER ،DL: 2ème Semestre 2020 ،p 41

الشكل رقم 3- 2: تطور القيمة المضافة حسب فرع النشاط الصناعي بين سنوات 2010-2019.

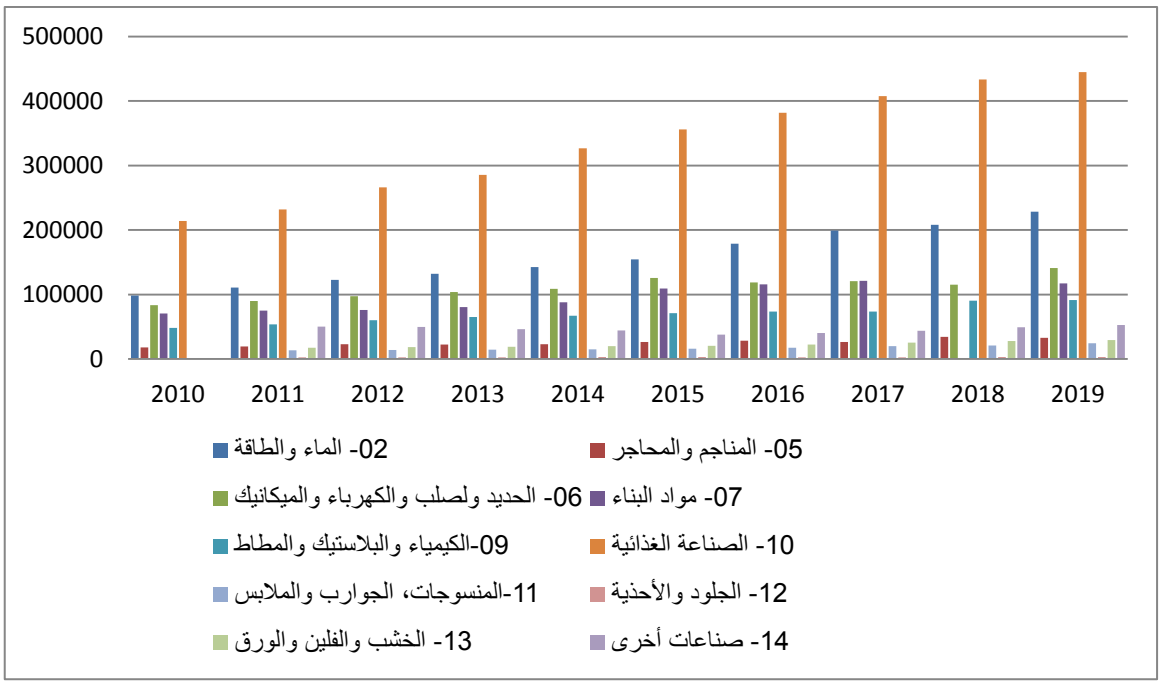

من الجداول والبيانات السابقة نلاحظ تطور كبير ومهم للقيمة المضافة بين سنوات 2010-2019 في النشاط الصناعي حوالي 89% وهو ما يتناسب مع ارتفاع نسبة النمو للإقتصاد الوطني سنويا وتطور قطاع الصناعة في الجزائر خاصة في مجال الإستثمار، هذا الأخير الذي شهد قفزة نوعية بدخول رؤوس أموال أجنبية وفتح رأس المال الإستثماري للخواص اضافة الى الترسانة القانونية المعدلة للنهوض بالإستثمار وخاصة اللإستثمار في القطاع الصناعي وهو ما ساهم بشكل كبير في مساهمة القيمة المضافة في هذا القطاع.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل.

يعتبر القطاع الصناعي أحد الوسائل الأساسية لتوسيع فرص التشغيل،و تخفيف وطأة البطالة في الاقتصاد الوطني، و هذا برجع بالأساس إلى الإمكانيات الواسعة نسبيا التي تحوزها عملية التصنيع في استيعاب الأيادي العاملة حيث أن الجدول الأتي يبين تطور العمالة حسب فروع النشاط الصناعي:

الجدول رقم 3– 7: تطور العمالة حسب فرع النشاط الصناعي بين سنوات 2010–2019

الفرع الصناعي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
05– المناجم والمحاجر	6567	6599	6687	6745	6987	7037	7153	7115	6952	7141
06– الحديد ولصلب والكهرباء والميكانيك	33821	34062	34825	38438	44266	44963	42359	41436	42716	43473
07– مواد البناء	13667	13480	13135	13453	13372	13678	13520	13751	14231	15035
09–الكيمياء والبلاستيك والمطاط	9611	7648	7461	7157	6827	6528	6243	6203	6314	6360
10– الصناعة الغذائية	19169	19486	19854	19851	20293	20200	18382	18477	16479	16719
11–المنسوجات، الجوارب والملابس	11075	10832	7421	7414	7215	6897	6829	6837	6957	7046
12– الجلود والأحذية	1367	1483	1590	1573	1633	1565	1442	1448	1500	1568
13– الخشب والفلين والورق	6431	9025	9506	9247	8929	8641	7882	7524	7829	7605
المجموع	101708	102615	100479	103878	109522	109509	103810	102791	102978	104947

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على:

ONS ،Activite Industrielle 2010- 2019 ،Collections Statistiques N° 218/2020 Série E: Statistitques Economiques N° 105 ،ALGER ،DL: 2ème Semestre 2020 ،p 42.

الشكل رقم 3- 3: تطور العمالة حسب فرع النشاط الصناعي بين سنوات 2010-2019

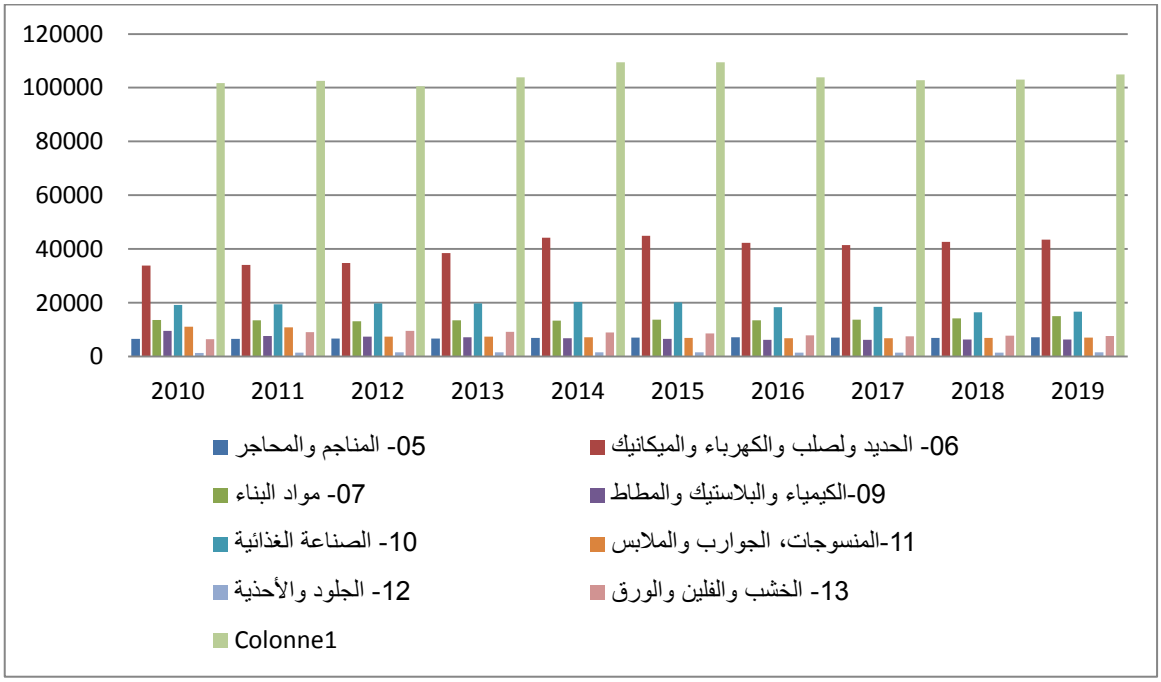

من الجدول والمخطط البياني أعلاه نلاحظ نموا نسبيا في تشغيل اليد العاملة لعدة فروع منها: فرع المناجم والمحاجر وفرع الحديد والصلب والكهرباء والميكانيك وفرع مواد البناء والجلود والأحذية وهي فروع تنتمي للصناعات الثقيلة والمتوسطة والإستخراجية وهذا راجع بطبيعة الحال لتركز الإقتصاد الجزائري على الموارد الأولية والإستخراجية منها التنقيب على البترول والحديد وغيرها.

أما بعض الفروع الصناعية فسجلت تراجع في الفترة المذكورة منها: فرع الكيمياء والبلاستيك والمطاط وقطاع الصناعات الغذائية والمنسوجات وهذا مرده إلى نمو الصادرات مما أثر سلبا على هذه الصناعات المحلية وبالتالي على مساهمته في تطور نشاط العمالة في هذه القطاعات.

وما يجب الإشارة إليه هو ان الفروع الصناعية تحتاج إلى اليد العاملة الكفأة والمأهلة وهي متوفرة بالنظر للعدد المعتبر الذي تخرجه الجامعات الجزائرية سنويا وهو معدل مرتفع عالميا ولكن الإشكال يكمن في ربط هذه الكفاءات والجامعة التي تخرجهم بميدان النشاطات الصناعية وكذلك حسن توظيفهم كما أن سياسة التشغيل التي اعتمدتها الدولة في هذه الفترة جعلت من الصعب الوقوف على حقيقة واقع العمالة في القطاع الصناعي وخاصة سياسة مناصب الشغل المؤقتة.

وبصفة عامة هناك تطور بسيط في مساهمة النشاطات الصناعية بمختلف فروعها في مجال امتصاص البطالة وتشغيل اليد العاملة .حيث سجل تشغيل القطاع الصناعي لليد العامة ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2010، حيث بلغت نسبة الزيادة في سنة 2019 مقارنة بالسنة التي سبقتها 1.91% ويعتبر فرع الحديد والصلب والكهرباء والميكانيك أكثر من يوظف يدا عاملة في القطاع الصناعي حيث بلغت نسبة مساهمته في تشغيل اليد العاملة 41.42% سنة2019 ، إلى أن مساهمة القطاع الصناعي ككل في تشغيل اليد العاملة في الاقتصاد الوطني تعتبر ضعيفة مقارنة مع قطاعات أخرى.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية

من أجل تحليل مدى مساهمة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية و ما مدى تأثيره على الميزان التجاري لا بد من التطرق الى واردات و صادرات القطاع الصناعي خارج المحروقات و الطاقة حسب فرع النشاط الصناعي، و هذا ما سيوضحه الجدولين أدناه.

الجدول رقم 3– 8: واردات القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات والطاقة حسب فرع كل نشاط صناعي بين سنوات 2015-2019 الوحدة: بمليون دج

الفرع الصناعي	2015	2016	2017	2018	2019
05– المناجم والمحاجر	16868	19271	19723	38530	64612
06– الحديد ولصلب والكهرباء والميكانيك	2864011	2738735	2706756	2833944	2407114
07– مواد البناء	105899	103984	68348	71226	58442
09–الكيمياء والبلاستيك والمطاط	713208	766357	731550	871100	860178
10– الصناعة الغذائية	551684	573843	621316	624418	596517
11–المنسوجات، الجوارب والملابس	110812	120318	130201	131049	148493
12– الجلود والأحذية	26131	30120	31612	28493	32849
13– الخشب والفلين والورق	195008	196047	166971	224705	183300
14– صناعات أخرى	47339	50763	55843	57069	58137
المجموع	4630960	4599438	4532320	4880534	4409642

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على:

ONS ،Les Tableaux Des Entrees- Sorties 2016 A 2019 ،N°920 ،février 2021 ،Alger ،p 2-9.

ONS ،Les Tableaux Des Entrees- Sorties 2012 A 2015 ،N°774 ،avril 2017 ،Alger ،p 10-11.

الشكل رقم 3– 4: واردات القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات والطاقة حسب فرع كل نشاط صناعي بين سنوات 2015-2019

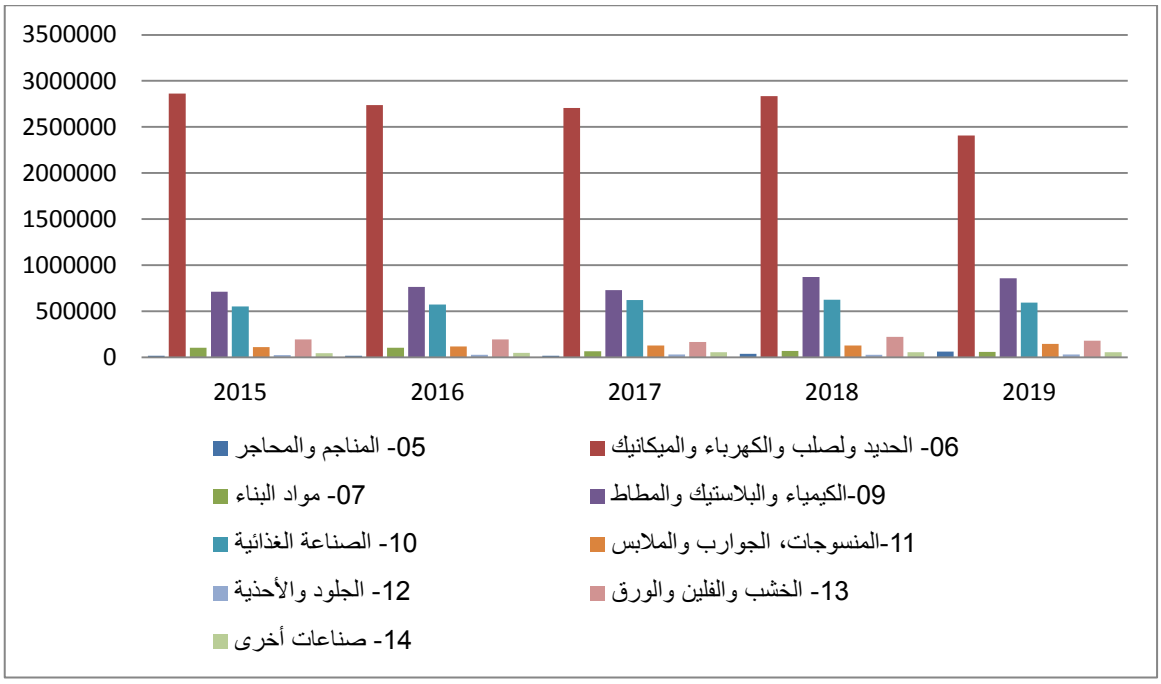

ما يلاحظ هو التفاوت في حجم واردات القطاع الصناعي بين فرع وآخر بالنظر لتطور كل فرع والذي يشد انتباهنا هو التراجع الكبير لواردات فرع البناء حوالي 47% وهذا ا رجع لقوة الإستثمار الوطني في هذا المجال من خلال تشييد مصانع جديدة كمصانع الإسمنت والحديد ودخول شركاء أجانب للإستثمار في هذا الفرع (لافارج) ...بل الأكثر من ذلك تحول الإنتاج من الإستهلاك المحلي للتصدير وهي نقطة ايجابية للاقتصاد الوطني وتحسين الاحتياطي الوطني من العملة الصعبة والمساهمة في انجاز المشاريع الكبرى التي سجلتها الجزائر في هذه الفترة.

أما باقي الفروع فتسجل استقرار نسبي في وارداتها خاصة من المواد الأولية وهو ما يعطي لهذه الفروع مؤشر سيء يطرح الكثير من التساؤلات الإقتصادية حول تحسين مردوديتها وتحقيق الطفرة للإكتفاء الذاتي وكما هو معروف هذا كله يؤثر على الميزان التجاري سلبا ويؤدي الى استنزاف الكثير من العملة الصعبة خاصة إذا علمنا ان الإقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على مورد رئيسي واحد وهو النفط.

الجدول رقم 3– 9: صادرات القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات والطاقة حسب فرع كل نشاط صناعي بين سنوات2015-2019. الوحدة: بمليون دج

الفرع الصناعي	2015	2016	2017	2018	2019
05– المناجم والمحاجر	9582	7931	6134	8428	8298
06– الحديد ولصلب والكهرباء والميكانيك	44095	6563	10723	20728	27708
07– مواد البناء	2515	1881	3604	7989	10989
09–الكيمياء والبلاستيك والمطاط	165935	141143	148783	253393	204861
10– الصناعة الغذائية	27603	30357	30886	33681	37982
11–المنسوجات، الجوارب والملابس	1485	214	421	1095	1435
12– الجلود والأحذية	2036	1246	1597	1300	687
13– الخشب والفلين والورق	4867	2257	3397	3417	3421
14– صناعات أخرى	661	35	87	122	182
المجموع	258779	191627	205632	330153	295563

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على:

ONS ،**Les Tableaux Des Entrees- Sorties 2016 A 2019** ،N°920 ،février 2021 ،Alger ،p 2-9.

ONS ،**Les Tableaux Des Entrees- Sorties 2012 A 2015** ،N°774 ،avril 2017 ،Alger ،p 10-11

الشكل رقم 3- 5: صادرات القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات والطاقة حسب فرع كل نشاط صناعي بين سنوات 2015-2019.

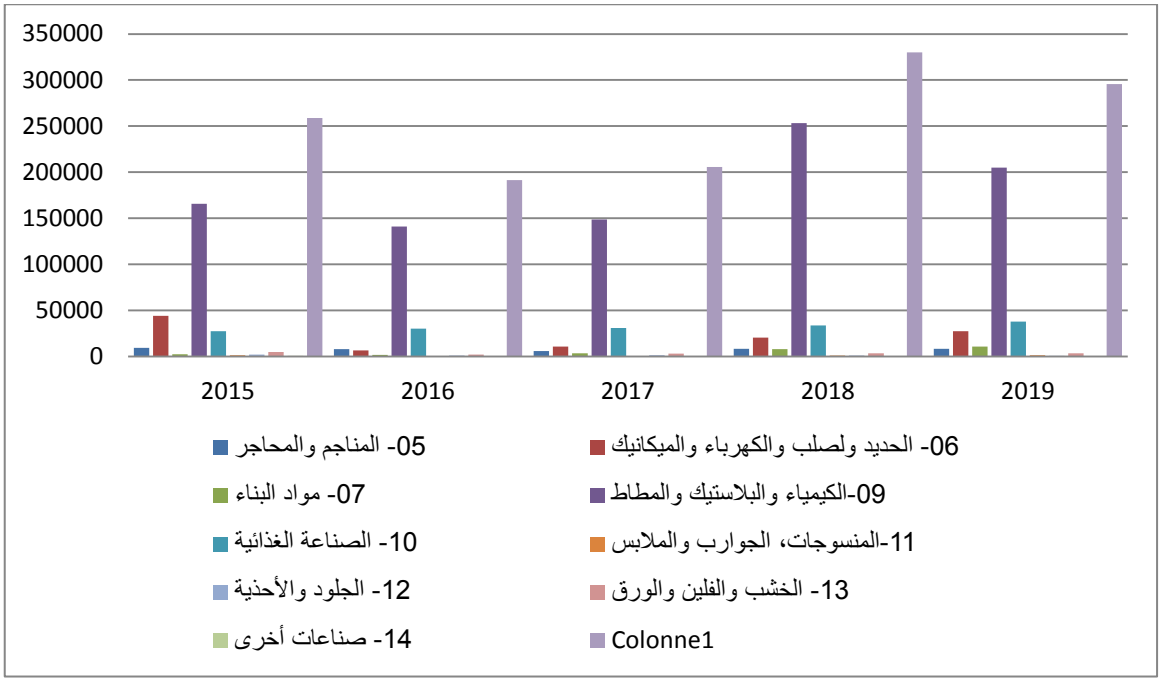

من خلال جدول الصادرات الخاصة بالقطاع الصناعي يمكن ملاحظة تذبذب في أرقام هذه الفروع بين التحسن تارة والتراجع تارة اخرى، باستثناء فرع البناء وبدرجة أقل فروع الصناعات الغذائية والجلود والصناعات الكيميائية بنمو طفيف ونسبي، ولقد ذكرنا سابقا أسباب نمو فرع البناء واتجاهه نحو التصدير في عنصر واردات القطاع الصناعي من الفترة 2015-2019 لذلك على المنفذين الإقتصاديين الإستزادة من قطاع البناء وأخذ تجربته كنموذج لباقي الفروع الصناعية.

ومما يسبق يمكن ملاحظة أن مؤشرات التجارة الخارجية للقطاع الصناعي لازالت ضعيفة مما يؤثر سلبا على الميزان التجاري، حيث بلغ إجمالي قيمة واردات الجزائر في 2019 قرابة 44632 مليون دولار مقابل 48573 أي بتراجع قدره 11,80 %، في حين بلغت الصادرات 34994 مليون دولار سنة 2019 مقابل11341 سنة 2018 أي بتراجع قدره 14.88% بالمئة[1] فيما بلغت قيمة الواردات الصناعية 4409.642 مليار دج سنة 2019 أي ما يعادل 32.88 مليار دولار في حين بلغت قيمة الصادرات الصناعية قيمة 295.563

[1]- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم49 ،الجزائر، مارس2020 ، ص 28.

مليار دج، أي أن الصادرات الصناعية غطت فاتورة الواردات الصناعية بنسبة 6.70% فقط، وهي نسبة ضعيفة جدا.

كما شهدت نسبة الصادرات الصناعية في 2019 تراجعا بنسبة 34,10% ،مقارنة بسنة2018 ، أما الواردات الصناعية فقد شهدت انخفاضا في سنة 2019 يقدر ب9,65 % مقارنة بسنة2018 .

خلاصة:

على ضوء ما سبق يمكننا القول أنه بالرغم من الاستقرار الكبير الذي عرفته الجزائر على مستوى التوازنات الكلية خلال العقدين الأخيرين إلا أن القطاع الصناعي لا يزال يعاني من الركود وتدني مستوى الأداء، ويكمن السبب الرئيسي في ذلك من وجهة نظرنا في أن عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر دائما تتم وفق استراتيجية النمو الغير متوازن بإعطاء الأولوية لقطاع نشاط على حساب قطاع آخر، مما زاد من اختلال القطاع الصناعي وتبعيته المطلقة في عملية الإنتاج للأسواق الخارجية من حيث التكنولوجيا والمواد الأولية والسلع الوسيطة، واقتصاره على صناعات التركيب والتعبئة دون الخوض في عملية الإنتاج الحقيقي.

خاتمة

لا يزال القطاع الصناعي الجزائري ضعيفا، حيث أنه يتميز بضعف خلقه للقيمة المضافة وبضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وبمحدودية مساهمته في تشغيل اليد العاملة، وضعف ترقيته للتجارة الخارجية، كما يتميز بضعف تنافسية منتوجه أمام المنتوجات الصناعية العالمية، إلا أن أغلب صادرات القطاع الصناعي هي من المحروقات لضعف الصناعات التحويلية، لذلك وللنهوض بهذا القطاع الهام يجب إجراء إصلاح هيكلي في الإقتصاد الوطني، واتباع نموذج تنويع إقتصادي جديد، يكون من بين أهم أولوياته النهوض بالقطاع الصناعي، ووضع الاستراتيجيات والخطط المناسبة لذلك،

تعد الدراسات المتعلقة بمواضيع التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط عبر البلدان وخاصة النفطية منها، إذ كرست معظمها لفهم التنويع الاقتصادي وأثره على الاقتصاد ومدى تحقيقه للنمو والاستقرار الاقتصادي ، فقد حاول الكثير من الخبراء الاقتصاديين إيجاد الطرق و الاستراتيجيات البديلة و الكفيلة و التي تحفزها وتوجهها نحو تحقيق الأهداف التي تسمح بتفعيل برامج التنويع الاقتصادي و تساعد الجزائر على استدراك الفارق بينها و بين الدول التي انتهجت منعطف التنويع الاقتصادي.

و قد سمح تطوير القطاع الصناعي، بإدخال إصلاحات هيكلية تمس جميع الجوانب الاقتصادية نتيجة للانفتاح الاقتصادي من خلال سلسلة البرامج التي رصدها أصحاب هذا القرار من أجل الوصول إلى اقتصاد تنافسي حقيقي ومتنوع قادر على التصدير، و لا يمكن إنجاح هذه الاستراتيجيات إلا من خلال التخلي عن الطاقة البترولية والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأخرى و التي من شأنها أن تتكامل فيما بينها لتحقيق استقرار سياسي اقتصادي.

وبناءا على ما سبق، حاولنا معالجة هذا الموضوع و الوصول به إلى النتائج التي من خلالها يمكن تأكيد أو نفي الفرضيات التي اعتمدت في بحثنا، و التي على أساسها يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات.

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى**:القطاع الصناعي له دور كبير في التنمية الاقتصاد "فرضية صحيحة" وقد تم إثبات صحة الفرضية من خلال الفصل الأول حيث أن من كل ما تم ذكره نستنتج أن تحقيق التطور في القطاع الصناعي يسهم في نقل الاقتصاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم، باعتبار أن تقدم هذا القطاع يمثل ضرورة هامة لإحداث التطور في القطاعات الأخرى ولذلك غالبا ما يستعمل التصنيع والنمو كمرادفين، وأن كل سياسة للنضال ضد التخلف لابد أن تشمل كجزء منها سياسة

التصنيع، حيث يظل التصنيع دائما شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية وباعتباره أيضا العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركا أساسيا في التنمية الاقتصادية.

- **الفرضية الثانية:** يعتبر التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية للاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي "فرضية صحيحة" وقد تم إثبات صحة الفرضية من خلال الفصل الثاني حيث أن التنويع اصبح موضوع اهتمام جل الخبراء الاقتصاديين و المخططين خاصة الدول احادية المورد، حيث يعتبر ضرورة اقتصادية، من أجل إقامة اقتصاديات تنافسية، والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على الموارد الأولية بشكل كبير و دعم مختلف القطاعات و تنميتها.
- **الفرضية الثالثة:** إعادة تأهيل و تطوير القطاع الصناعي في الجزائر يلعب دور كبير في تفعيل برامج التنويع الاقتصادي "فرضية صحيحة" وقد تم إثبات صحة الفرضية من خلال الفصل الثالث حيث وعلى هذا الأساس يشهد قطاع الصناعة انطلاقة جديدة من أجل إنعاشه وتنميته، حيث تم وضع استراتيجية صناعية جديدة شاملة، ترتكز على الفروع الصناعية التي يمكن ترقيتها، مع وضع مجموعة من التحفيزات والتسهيلات والسياسات المرافقة للتنمية الصناعية كتأهيل المؤسسات الصناعية، وتنمية الموارد البشرية ودعم الابتكار وجذب الاستثمارات الأجنبية لتفعيل برامج التنويع الاقتصادي.

النتائج:

- تحقيق التطور في القطاع الصناعي يساهم في نقل الاقتصاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم.
- يظل التصنيع دائما شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية وباعتباره أيضا العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركا أساسيا في التنمية الاقتصادية.
- التنويع الاقتصاد يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للمورد الوحيد والاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.
- تنويع القاعدة الاقتصادية يعتبر مصدر إيجاد مداخيل متدفقة وبالتالي فالطريق مفتوح أمام النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- بالرغم من الاستقرار الكبير الذي عرفته الجزائر على مستوى التوازنات الكلية خلال العقدين الأخيرين إلا أن القطاع الصناعي لا يزال يعاني من الركود وتدني مستوى الأداء.

- عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر دائما تتم وفق استراتيجية النمو الغير متوازن بإعطاء الأولوية لقطاع نشاط على حساب قطاع آخر.
- زيادة اختلال القطاع الصناعي وتبعيته المطلقة في عملية الإنتاج للأسواق الخارجية من حيث التكنولوجيا والمواد الأولية والسلع الوسيطة.
- اقتصار القطاع الصناعي على صناعات التركيب والتعبئة دون الخوض في عملية الإنتاج الحقيقي
- انخفاض في حجم الناتج المحلي الإجمالي يعزى بكل تأكيد إلى التراجع الذي عرفته أسعار النفط بداية من سنة2014 ، وما يدعم ذلك أكثر، هو ذلك التراجع في حجم الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات الاستخراجية.
- محدودية مساهمة القطاع الصناعي في خلق القيمة المضافة وكذا مساهمة الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي في الإقتصاد الوطني حيث نلاحظ نمو مضطرد لنسبة مساهمة فروع النشاط الصناعي في الإنتاج الإجمالي وهذا يتناسب طرديا مع نمو الإقتصاد الجزائري وتحسن مؤشراته.
- محدودية مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل حيث هناك تطور بسيط في مساهمة النشاطات الصناعية بمختلف فروعها في مجال امتصاص البطالة وتشغيل اليد العاملة
- يعتبر فرع الحديد والصلب والكهرباء والميكانيك أكثر من يوظف يدا عاملة في القطاع الصناعي.
- التجارة الخارجية للقطاع الصناعي لازالت ضعيفة مما يؤثر سلبا على الميزان التجاري،

الاقتراحات:

من خلال هذه الدراسة يبدو أن القطاع الصناعي في الجزائر لا يزال ضعيف جدا، ويحتاج إلى المزيد من الاستراتيجيات الصناعية الجديدة الداعمة لتحقيق تفعيل برامج التنويع الاقتصادي الجديد في آفاق 2030، و الوصول إلى القيمة المضافة للقطاع الصناعي و المساهمة في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل المتوسط وفقا للنموذج الاقتصادي وذلك قد يكون من خلال الاقتراحات لتالية:

- التركيز على عوامل الفعالية للقطاع الصناعي مثل الاهتمام بالمورد البشري، الاهتمام بالتعليم العالي، وكذا الإهتمام بالبحث والتطوير، التسيير والإدارة الجيدة للمؤسسات، التكنولوجيات الحديثة.
- تحريك القطاعات الأخرى ضمن سياسات جادة ومدروسة تضمن مستويات هامة من الاندماج القطاعي والترابط بين الأنشطة والفروع التي يمكن أن تدعم قطاع الصناعات التحويلية.

- العمل على اندماج المؤسسات الصناعية الجزائرية في الاقتصاد العالمي على أساس ما تملكه من مزايا تنافسية في بعض المجالات ذات الخصوصية، لا سيما في ذلك من خلال عمليات التقارب والاندماج في بعض سلاسل القيمة ذات البعد الإقليمي والعالمي، أو حتى ذات البعد الوطني.
- الاستغلال الجيد للمعادن التي تحوزها الجزائر مثل الذهب، النحاس، الزنك، اليورانيوم، والتي تقدرها وزارة الصناعة أكثر من 1200 مليار دولار.
- توفير البني التحتية اللازمة للقطاع المنتج من توفير الطاقة وشبكة المواصلات ومدن صناعية ومناطق تجارية حرة خاصة في مجال الطاقات المتجددة لتحقيق الهدف المرجو آفاق 2030.
- إعطاء القطاع الخاص أهمية في قيادة المجال الصناعي لتحقيق التنويع الاقتصادي.

آفاق الدراسة:

- تطوير الفلاحة الصحراوية كآلية للتنويع الاقتصادي.
- تحفيز الاستثمار الأجنبي لاستغلال الطاقات المتجددة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا:

باللغة بالعربية:

1- الكتب:

1. مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، الطبعة الثانية، 2005
2. مدحت كاظم القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2000
3. محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1997)
4. محمد ابراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.
5. عبد العزيز صالح بن حبتور، **الإدارة الإستراتيجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1 ، الأردن، 2004.
6. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي في عالم الكتب الحديث، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 .
7. جليد نور الدين وبوعافية رشيد، "الاقتصاد الجزائري: 50سنة من الاستقلال"، ط1 ، منشورات مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، الجزائر، سنة2012
8. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008
9. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2001.
10. نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2015.

2- أطروحات الدكتوراه و رسائل جامعية:

1. بللعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، طور ثالث، جامعة أحمد دراية، أدرار، لسنة 2017-2018.
2. سليم بوهديل، اشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية-آفاق 2025، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر، 2016-2017.
3. ناج بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006 / 2007.
4. بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI، رسالة ماجستير، تخصص اقتصادي دولي، جامعة وهران 02، لسنة 2016 .
5. اياد حماد، دور الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي، ، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ماجستير ادارة اعمال، سوريا، 2009.
6. بوختالة سمير، دور اهمية الصناعة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2011.
7. جعجيع نبيلة، إستراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية، دراسة ميدانية في مؤسسة Hodnalait بالمسيلة ومؤسسة Condor للالكترونيات ببرج بوعريريج، رسالة ماجستير، تخصص إستراتيجية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، سنة، 2007.
8. قابوش فريال، اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة " 1990-2015 "، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي العربي بن مهيدي، أم البواقي، سنة 2017-2018

3- المقالات والمجلات العلمية:

1. بن لوكيل رمضان، بشاري سلمى، الأهمية الاستراتيجية للصناعات التحويلية في تنمية القطاع الصناعي 2015، العدد 31، مجلة علوم اقتصاد وتسيير والتجارية.

2. التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط: حالة اقتصادات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد(E/ESCWA/ED/2001/1)، الامم المتحدة نيويورك، 2001.

3. مروان عبد القادر " اختيار قابلية احترام أشهر مقاييس التفاوت النقدي (أحادي البعد) لمبدأ بيجو–دالتون للتحويلات، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 7، العدد 2، (أفريل 2016)، مخبر تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية MCLDL، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة مصطفى اسطمبولي– معسكر.

4. محمد الأمين الأزعر، سياسات التنويع الاقتصادي، تجارب دولية عربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014.

5. أحمد البكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر2015.

6. بن منصور موسى، زهار آسيا، دور استراتيجية التنويع بالاندماج في تحسين الميزة التنافسية للمؤسسة دراسة حالة اندماج مؤسستي" فايزر"و" فارماسيا" مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (04)العدد(02)، جوان2018 ، جامعة برج بوعريريج، الجزائر.

7. توفيق بن الشيخ، تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط – حالة الجزائر، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 07، جوان

8. توفيق كريمة، طه ياسين مرباح، مديحة مرباح، القطاع الصناعي كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة معارف، المجلد 16، العدد01، جامعة الجزائر، جوان 2021.

9. ناصر لبنى، القطاع الصناعي منذ الاستقلال و سبل تطويره: دراسة تحليلية، مجلة ابحاث و دراسات التنمية، المجلد 06، العدد 01،جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، جوان 2019.

10. زهير عماري: أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الديناميكي)نموذج الإنحدار الذاتي VAR) للفترة (2013/1980)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ع 14، جامعة المسيلة، 2015.

11. سلامة وفاء وولهه وردة، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد 13 /2018

12. عبد النعيم دفرور، الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، جامعة الوادي العدد12، سنة 2017

13. عمران عبد الحكيم: واقع القطاع الصناعي الجزائري وتنافسيته على ضوء المؤشرات الإقليمية والدولية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مج 14، ع 1، الرقم التسلسلي 27، جامعة المسيلة، سبتمبر 2021 م

14. محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة(1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد9، العدد2، 2016.

15. هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحثية، جامعة الأزهر، العدد31، الجزء الرابع

16. وفاء رمضاني وحياة عثماني، أثر مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة "1992 – 2017"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 4، سنة2019

17. Mohamed Nasser et Baqaas Alssafiah، Economic diversification in Algeria، Global Journal of Economic and Business، Vol2، No2، April، 2017

4- المؤتمرات و الملتقيات:

1. سليمان كعوان صورية ديب، إمكانيات وتحفيز الجزائر في الطاقة المتجددة وآفاقها المستقبلية، الملتقى الوطني الثاني عشر حول: فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية "البيئية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، جامعة 20 أوت، 1995، سكيكدة، الجزائر، 11-12 نوفمبر 2014.

2. ممدوح عوض الخطيب، اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد18، العدد 02، الكويت، 2011.

3. ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الملك سعود، 2014.
4. عبد الرزاق بن علي، نجوى راشدي، التنويع الاقتصادي: المفهوم الأهمية والمحددات، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمانة لخضر، أيام 3/2 نوفمبر 2016، جامعة وادي سوف، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر
5. شراد غزلان، جابي أمينة هناء، سياسة التنويع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي – تجربة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة آكلي محند، 30/29 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
6. صفيح صادق وعامر أسيا، إستراتيجية مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة "1980 – 2016" دراسة قياسية، الملتقى الدولي الأول حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة معسكر.
7. طبابية سليمة، لرباع الهادي، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، 2008.
8. لعفيفي دراجي، بن الشيخ توفيق، تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل إنهيار أسعار البترول، جامعة 8 ماي 1945، 26/25 افريل2017، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، الجزائر.
9. مراد تهتان، إسماعيل صاري، سياسة التنويع الاقتصادي كخيار أمثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي

حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، البويرة، 30/29نوفمبر2016، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

10. مرزوق أمال، أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل إنهيار أسعار البترول، جامعة 8 ماي 1945، 26/25 افريل2017، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، الجزائر.

11. نور الدين شارف، إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات كمدخل للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند، أيام 30/29 نوفمبر 2016، البويرة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

مواقع الأنترنت:

1. http: //www.refaad.com/Files/GJEB/GJEB017-2-2-3.pdf.
2. http: //www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables
3. https: //www.asjp.cerist.dz/en/article/13233